جامعة الحاج لخضر - باتنة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

فواعل السياسة العامة العالمية
وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة

مذكـــرة مقدمـة لنيل شهـادة الماجستير في العلـوم السياسيـــة
تخصص: إدارة دوليـــة

إعـداد الطالب:
عبد الله عاشوري

إشـــراف الأستاذ الدكتور
مبروك غضبان

لجنـــة المناقشة

الإسـم واللقـب	الرتبـة العلميـة	الجامعـة الأصلية	الصفة
أ. قادري حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيســـا
أ.د. مبروك غضبان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا مقررا
أ.بن الصغير عبدا لعظيم	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
أ.بحري طروب	أستاذة محاضرة	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية
2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير على توفيقه وتيسيره لي في إتمام هذا البحث.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، وعرفانا بالفضل واعترافا بالجميل ، أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف الدكتور: غضبان مبروك الأستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية ،على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة ومتابعتها من بدايتها إلى نهايتها، وعلى توجيهاته المستمرة والمتواصلة ،فلقد كان خير معين وخير مرشد.

والشكر ذاته موصول إلى الأساتذة الأفاضل الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال كل مراحل الدراسة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة باتنة، وعلى رأس هؤلاء أساتذة الدراسات العليا :الأستاذ زياني صالح، عادل زقاغ ،راقدي عبد الله، رابح مرابط، ومراد بن سعيد ،وأيضا الأستاذ أحمد باي ،والأستاذ كريبش نبيل.

وأشكر أيضا الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على حسن قراءتهم ودقة ملاحظاتهم وتوجيهاتهم التي تنير –دون شك– بصيرة الباحث وتساهم في تنمية معارفه وإدراكاته.

إهـــــــــــــــداء

إلى والداي الكريمين،أطال الله في عمرهما

عرفنا وتقـــديرا

إلى إخوتي وأخواتي،

إلى زوجتـــــي الكريـــــمة

إلى كل زملاء وزميلات الدراسة،

إلى كل زملاء وزميلات المهنة

والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع والله الموفق.

عبد الله

Abbreviation	Meaning	لمعنـى
NGOs	Non governmental organisation	المنظمات غير الحكومية
INGO	International non governmental	المنظمات الدولية غير الحكومية
AI	Amnesty international	منظمة العفو الدولية
CSO	Civil Society Organisations	منظمات المجتمع المدني
GRI	Global Reporting initiative	المبادرة العالمية لإعداد التقارير
GAs	Global Actor ’s	الفواعل العالمية
G P P Ns	Global public policy network	شبكات السياسة العامة العالمية
GCS	Global civil society	المجتمع المدني العالمي
M N Gs	Multinational corporation	الشركات متعددة الجنسيات
TN Cs	Transnational corporation	الشركات العابرة الأوطان
FDI	Transnational corporation	الاستثمار الأجنبي المباشر
NSAs	*Non state actors*	الفواعل غير الدولاتية
HRW	Human rights watch	منظمة العفو الدولية
N_S	The Nation_ state	الدولة الوطنية
SMOs	Transnational social mouvement	منظمات الحركات الاجتماعية
SMOs	Transnational social mouvement organisation	منظمات الحركات الاجتماعية عبر القومية
TOS	Transnational odvocaty networks	شبكات المناصرة العالمية الوطنية
G G	Global government	الحكومة العالمية

من إعداد الطالب:

أهم المفاهيم المترجمة عربي/انجليزي

وضع جدول الأعمال و رسم السياسات	Agenda setting and policy formulation
تطبيق السياسات	Policy implementation
تقييم السياسات	Policy evaluation
تحليل السياسات	Policy analysis
نظرية الهيمنة	Capture theory
المقايضة السياسية	Log_rolling
المجتمع المدني	Civil society
المنظمات غير الحكومية	NGOs
المنظمات غير الربحية	Non _ profit organisation
التنمية المستدامة	Sustainable development
الاستدامة	Sustainability

خطة البحث:

مقدمة.

الفصل الأول: من السياسة الدولية إلى السياسة العالمية.

المبحث الأول: ضبط الفواعل وتحديد مصطلحات الدراسة.

المطلب الأول: تعريف الفواعل وسياقات تطور الفواعل غير الدولاتية.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة ومراحلها.

المطلب الثالث: مفهوم السياسة العامة العالمية وقضاياها.

المبحث الثاني: البنية المؤسساتية التقليدية للسياسة الدولية.

المطلب الأول:الدولة كفاعل أساسي في السياسة الدولية.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية كطرف فاعل في السياسة الدولية.

المطلب الثالث:القوى غير الحكومية.

المبحث الثالث: الدولة والفواعل غير الدولاتية في السياسة العامة العالمية في ظل التحولات الدولية.

المطلب الأول:الدولة كأحد الفواعل في السياسة العامة العالمية.

المطلب الثاني: الفاعلون غير الدولاتيون: شركاء جدد في السياسة العامة العالمية.

المبحث الرابع : المقاربات النظرية لدراسة الموضوع.

المطلب الأول:النظرية الواقعية.

المطلب الثاني:النظرية الواقعية الجديدة .

المطلب الثالث:النظرية البنائية.

الفصل الثاني: تعددية الفواعل في السياسة العامة العالمية وأثرها على دور الدولة

المبحث الأول: الدور المتصاعد للمجتمع المدني العالمي في صنع السياسة العامة العالمية.

المطلب الأول:تعريف المجتمع المدني العالمي.

المطلب الثاني:تشكيلات المجتمع المدني العالمي.

المطلب الثالث:أسباب نشوء المجتمع المدني العالمي.

المطلب الرابع:أدوار المجتمع المدني العالمي على مسرح السياسة العالمية.

المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في السياسة العامة العالمية.

المطلب الأول:تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وتصنيفها.

المطلب الثاني:خصائص ومميزات الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثالث:دور الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة العامة العالمية.

المبحث الثالث: الأطراف المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا في السياسة العالمية.

المطلب الأول: التعريف بالأطراف المتخطية للحدود الوطنية .

المطلب الثاني:تأثير الأطراف المتخطية للحدود الوطنية في السياسة العالمية.

الفصل الثالث: واقع وأفاق السياسة العامة العالمية في ظل التحولات العالمية الراهنة:

المبحث الأول: العلاقة الجدلية بين الدولة والفواعل الأخرى في السياسة العامة

المطلب الأول:تيار تآكل دور الدولة وانهيار السيادة.

المطلب الثاني:تيار التطور الوظيفي للدولة(المتفائلون).

المبحث الثاني: تراجع دور الدولة في السياسات العامة العالمية أمام قوة الفواعل الأخرى.

المطلب الأول:عوامل تراجع أدوار الدولة في السياسات العامة العالمية.

المطلب الثاني:الأدوار الجديدة للدولة في ظل قوة الفواعل الأخرى.

المبحث الثالث: مجالات السياسات العامة للدولة. نموذج السياسات العامة للدولة الأكثر تأثرا بالمنظور الشبكي.

المطلب الأول:دواعي مشاركة الفواعل غير الدّولاتية في السياسات البيئية.

المطلب الثاني:آليات تأثير الفواعل غير الدّولاتية في السياسات البيئية.

المطلب الثالث:آليات تفعيل أدوار الفواعل غير الدولاتية في السياسات البيئية العالمية.

خاتمة.

مقدمـــة

تشكل العقود الزمنية التالية لانتهاء الحرب الباردة مجالا خصبا لتبلور وتشكل، وكذا تنامي اهتمامات بحثية ودراسية جديدة في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية تعنى بالتغيرات والتطورات التي تحصل على المستوى العالمي، والتي تؤثر تأثيرا شاملا على حياة كل الإنسانية، وهو ما أفضى إلى إنتاج منظومة قيمية و مفهوماتية جديدة بديلة لتلك المنظومة التي كانت تحمل في طياتها العديد من المفاهيم والقيم التي كانت سائدة، والتي اعتقد بشأنها بكونها مبادئ ثابتة غير قابلة للتغيير.

ويعتبر تدخل الدولة في أغلب إن لم نقل كل المجالات والمنظومات السياسية والاقتصادية والبيئية... أحد أهم هذه المبادئ التي هيمنت لزمن طويل على الاهتمامات الدراسية والبحثية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،واعتبر ذلك متغيرا ثابتا حسب المنظور الواقعي، غير أن تغيّر مسارات الأحداث وتتالي إخفاقات الضبط الدولاتي للقضايا والتحديات التي تواجه حياة الناس على المستويين المحلي والعالمي أدى إلى اتساع المجال للحديث عن بداية تلاشي وانتهاء أدوار الدولة في رسم التوجهات العامة وصنع البرامج والسياسات لمعالجة القضايا والأزمات، والحد من انبعاثاتها على المستويين المحلي والعالمي من جهة، وبالمقابل بداية الحديث عن أدوار متنامية لفواعل وشبكات جديدة غير تلك الفواعل الدولاتية، وهوما قد نلمسه فعلا في ميل اهتمامات باحثي ومفكري وعلماء السياسة نحو الاهتمام والتركيز على دراسة مساهمات وأدوار هذه الفواعل والشبكات الجديدة في إدارة القضايا ورسم وصناعة السياسات العامة العالمية.

إن هذا الوضع تترجمه أساسا ظروف تغير أهمية الفواعل المساهمة في صناعة ورسم السياسات العامة على الساحة العالمية بين مختلف الأطراف والشبكات الراسمة والصانعة للسياسات المحلية والإقليمية والعالمية.

فمع انتهاء الحرب الباردة بدأت تتشكل ملامح نظام عالمي جديد في عالم السياسة والعلاقات الدولية، من سماته انتشار القضايا والتهديدات وامتدادها عالميا، وما ساعد على ذلك التدفق الحر واللّامحدود للقيم والخدمات والبضائع والأفكار في ظل

العولمة وما تقدمه بشتى آلياتها وميكانيزماتها، بحيث ساعدت هذه الظاهرة الجديدة في تشكل مظاهر لعولمة السياسة والتي تحمل بعض المضامين والمعاني التي من أبرزها:

-بروز المجال السياسي العالمي الذي يحل محل المجال السياسي المحلي، ويتمحور حول العالم الواحد وليس حول الدولة كما يستمد هذا المجال حضوره من بروز قضايا وتحديات وأزمات عالمية تستلزم حلولا وسياسات تشاركية تتخطى حدود الدولة الواحدة.

-ترابط وتقاطع القضايا والتحديات ووحدة البرامج والسياسات على نحو وثيق بين المجتمعات والبلدان والقارات وهي تجسد مرحلة حياة جديدة للإنسانية قاطبة.

-انتفاء العامل الزّماني عند مشاهدة ومتابعة الأحداث السياسية لحظة حدوثها في أي طرف من الكرة الأرضية في طرف آخر يبعد عنه جغرافيا، أي سرعة انتشار للأحداث والظواهر السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي.

-إن هذه المتغيرات والمستجدات طرحت مسألة جديدة ترتبط ببروز وظهور مشاكل وقضايا وتحديات جديدة تستلزم تضافر جهود فواعل دولاتية وغير دولاتية وتتطلب مخرجات وحلولا مشتركة بينها، مما يتسبب في حدوث تأثيرات وانعكاسات في أدوار الدولة ووظائفها في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية وغيرها، مهما كانت درجة قوتها أو ضعفها، وذلك لأنه صار معلوما أن تنوع وتعدد القوى السياسية والاقتصادية والفعاليات المدنية والاجتماعية في الحياة العامة على مستوى عالمي بات يطرح ويثير اختلالات وتأثيرات على أدوار الدولة في ضمان الأمن وتحقيق سياسات عامة شاملة وناجحة، وذلك بالنظر إلى إمكانياتها ومواردها البشرية والمادية والتقنية، وهذا ما يطرح تساؤلات واستفسارات عن مدى حيوية وفعالية دور الدولة كفاعل قوي ومؤثر في مسارات السياسات العامة العالمية في ظل المتغيرات والظروف الجديدة، وهو ما يدفعنا إلى محاولة فهم عميق وواسع لهذا الدور وكذا أدوار مختلف الفواعل الأخرى في السياسة العالمية.

وبحسب عنوان البحث فإن مضمونه العام يتأسس على مبدأ البحث في فك العلاقة التأثيرية الحاصلة عمليا بين الفواعل التي يوضحها الشكل التالي :

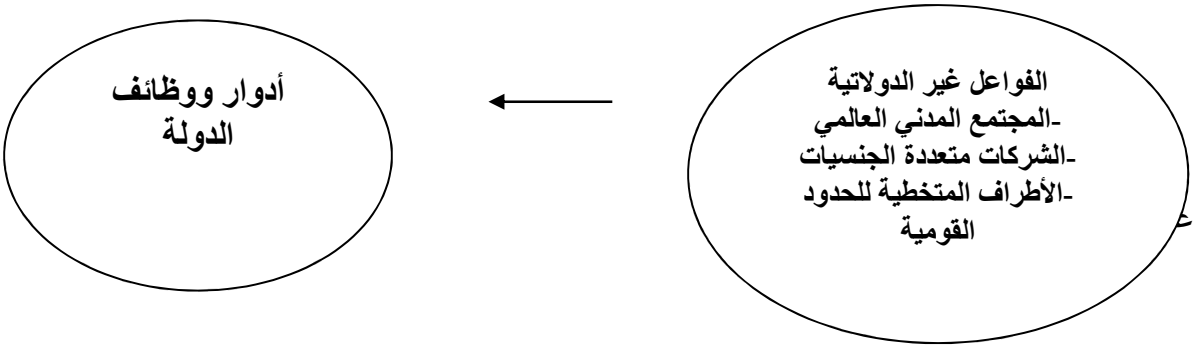

فواعل السياسة العامة العالمية غير الدولة *المجال الزمني: فترة مابعد الحرب الباردة

<u>أولا/إشكالية الدراسة:</u>

يعالج البحث الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية دور الدولة في صناعة السياسات العامة العالمية ضمن تعددية الفواعل في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

ولمعالجة الموضوع ودراسته من جوانبه المختلفة تعتمد الإجابة عن هذه الإشكالية على إثارة عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما مضامين ومدلولات المفاهيم التالية: السياسة العامة، السياسة العامة العالمية، وما هي الفواعل التي يمكنها أن تندرج ضمن راسمي وصانعي هذه السياسات العامة؟
- وهل فعلا نشهد تحولات صريحة في أدوار الدولة في ظل تحولات ومتغيرات ما بعد الحرب الباردة؟
- ما مدى مساهمة الدولة والفواعل الأخرى في السياسة العامة العالمية ضمن واقع وظيفي تعددي جديد؟

-وكيف يمكن الانتقال بالسياسة العامة العالمية من المنطق الدولاتي نحومنطق شبكي متعدد الاتجاهات والمستويات يعبر عن مختلف الرؤى والتوجهات والبنيات؟

ثـــــانيا /فرضيات الدراسة:

تنطلق دراستنا من فرضيتين هما:

- سيناريو بقاء الدولة واستمرارية دورها في السياسة العامة العالمية مرهون بمدى قدرتها على التكيف والتأقلم مع المتغيرات الجديدة، وقدرتها على تقديم واقتراح سياسات وبدائل سليمة ورشيدة؟
- كلما تنوعت وتعددت فواعل وشبكات صنع السياسة العالمية كان ذلك عاملا دافعا نحو تقسيم الأدوار والوظائف وبالتالي الميل نحو ضبط وتحديد مستويات مشاركة كل الفواعل والمؤسسات في رسم وصناعة السياسات العامة العالمية.

ثالثا/أسباب اختيار الموضوع:

لا يخلو أي بحث علمي من وجود دوافع وراء اختياره كموضوع للدراسة، واختياري لهذا الموضوع يرجع إلى عدة أسباب نذكرها في الآتي:

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة الكبيرة لدراسة هذا الموضوع ومعرفة ما إذا كانت الدولة لا تزال فاعلا أساسيا في رسم وصناعة السياسات العامة العالمية، أم أنها تدحرجت وتراجعت إلى الوراء تاركة المجال للفواعل الأخرى حق المشاركة في السياسة العامة العالمية.
- محاولة فهم وإدراك حجم التأثيرات التي تنبعث من دخول الفواعل الجديدة حلقات رسم السياسة العالمية وصناعتها على أدوار الدولة في فترة ما بعد الحرب الباردة، لاسيما وأن معالجة مثل هذه المواضيع لا تزال تعرف جدلا واسعا لدى الباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

- الرغبة في تحيين وإثراء بحوث السياسة العامة العالمية والحقل المعرفي والعلمي بأبحاث ودراسات، خصوصا وأن أغلب الدراسات السابقة في مجال السياسة العامة كانت تهتم فقط بدراستها على المستوى المحلي دون الاهتمام بدراستها على المستوى العالمي.

_الأسباب الذاتية:

يعكس الدافع الذاتي لاختيار هذا الموضوع الاهتمام الشخصي بموضوع السياسات العامة، والميل نحو دراسة مثل هذا الموضوع على مستوى عالمي، ويعد هذا من بواكير المواضيع التي نالت منّي رغبة في الدراسة والإنجاز بغية استكشاف استبصارات جديدة في هذه الدراسات وذات قيمة علمية وعملية إضافية في مسيرتي الدراسية.

رابـــــــــــــــعا/أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية والأكاديمية لموضوع فواعل السياسة العامة العالمية وتأثيرها على دور الدولة في فترة ما بعد الحرب الباردة في كونه بحثا يفيد الكشف عن حقيقة هذا التأثير للفواعل في صنع ورسم وتنفيذ السياسة العامة العالمية على أدوار الدولة، لا سيّما عندما أصبح موضوع مركزية الدولة ضمن فواعل السياسة العامة العالمية من المواضيع البحثية السائدة حينما أصبحت تصطدم مع هذه الفواعل، والمنظمات الأخرى التي تستهدف تقاسم الأدوار التشريعية والتنفيذية والقضائية وتستهدف إزاحة الدولة، وتتولى هذه الأفعال في الغالب الفواعل أو اللاعبون الجدد في السياسة العالمية.

وعلى العموم تتحدد أهمية الموضوع في مجموع نقاط أساسية هي:

- كونه يبحث في فك علاقة التفاعل الحاصلة بين الفواعل والهيآت المختلفة ووحدات السياسة العامة العالمية والدولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

- العمل على فهم وتحليل واستيعاب الأدوار الجديدة المتنامية لمجموعة اللاعبين والفواعل الجدد على المسرح الدولي والعالمي يؤدي إلى المساهمة في البحث عن مدى تطور أو تقهقر وتراجع لدور الدولة في السياسة العامة العالمية.

- الموضوع يعتبر محاولة جريئة تستهدف وضع خارطة طريق أولية قابلة للتنقيح تساعد باحثي العلوم السياسية وصناع السياسة العالمية على إيجاد مخارج وآليات وسياسات مثلى لمعالجة مختلف الإكراهات والتحديات العالمية التي تشكل تهديدا لأمن وراحة ورفاهية الإنسانية قاطبة .

خامـــــــــــــسا/المقتربات المنهجية:

فيما يخص المقتربات المنهجية فإن المدخل النظمي ل**دافيد استون** في تحليل وشرح السياسات العامة يبدو المدخل الأقرب لدراسة الموضوع، بالإضافة إلى ذلك فإن دافيد إستون هو الذي أدخل فكرة النظام والبيئة لمفهوم السياسة العامة، هذا وتم الاعتماد كذلك على المقترب الشبكي :

1المقترب النظمي:*System approach*

حيث ينظر هذا المقترب إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة داخلية وخارجية يتفاعل معها أخذا وعطاء، من خلال المدخلات والمخرجات، فهذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج تأثيرا ت يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها ، بمعنى أن مدخلات النظام فيه مرتبطة ومتأثرة بنوعين من البيئات:داخلية وخارجية، وعلى هذا الأساس ففي ظل النظام العالمي فطبيعة البيئة وعناصرها المشكلة لها تكون ذات امتداد أفقي وعمودي واسعين، لذلك فإن هذا المدخل يساعد على معرفة والوقوف على أدوار الدول وعلاقتها مع الفواعل الأخرى في السياسة العامة.

2- المقترب الشبكي: _ . *Network approach*

يحاول المنظور الشبكي توسيع دائرة اتخاذ القرار وصنع السياسات خارج المؤسسات الرسمية الدّولاتية نحو بنى ومسارات غير رسمية تشمل أصحاب المصلحة في إطار شبكة من العلاقات والتفاعلات، وبهذا برز مفهوم السياسات الشبكية والحكومة الشبكية، والذي يتضمن اشتراك وتفاعل عدة جهات، وعبر مستويات متعددة في ذلك المنتوج السياسي وفق منطق شبكي متعدد خلافا للمنطق الدولاتي، وبالتالي غدت منظومة الشبكية على قدر كبير من الأهمية، وأصبح الأمر في اشتراك ومشاركة ثلاثية الفواعل تشمل الفواعل الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

سادســـا /تبرير خطة البحث:

دراسة الموضوع من زواياه المختلفة تبعا لإشكالية الموضوع وطبيعته تفرض اعتماد خطة بحث مقسمة على النحو الآتي: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

- يعتبر الفصل الأول بمثابة المدخل الابستيمولوجي المعرفي للموضوع، والذي يشكل نقطة أساسية في البحث ودراسة الموضوع. على اعتبار أن عملية تحديد مدلولات مفاهيم الدراسة ووضع مقاربات معانيها تساعد القارئ الكريم على الفهم السليم والدقيق لمفاهيم وعناصر الموضوع، كما يقتضي البحث توضيحا لمؤسسات وفواعل السياسة العامة العالمية التي تنطلق منها دراستنا للموضوع وهذا ما تم تجسيده في مبحثي الفصل الأول إذ يشير قبل ذلك إلى تحولات السياسة الدولية إلى مفهوم ومرحلة السياسة العالمية، بالإضافة إلى ضرورة وضع المقاربات النظرية حول الموضوع وهذا ما تم التطرق إليه في المبحث الأخير من الفصل الأول.

- فيما يمثل الفصل الثاني: مجالا آخر للتعمق في الموضوع ارتأيت فيه تناول الأنواع الشائعة مساهماتها في صنع السياسة العامة العالمية، والتي تعرف رواجا واسعا عن مساهماتها وتأثيراتها في مجريات ومسارات الواقع الدولي، وتم تشخيص تأثير هذه الفواعل على دور الدولة وتداعيات ذلك الانتشار في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد خصصت لكل فاعل من الفواعل مبحثا خاصا به.

– كما تناولت في الفصل الثالث تشخيصا لواقع السياسة العامة العالمية ومحاولة لاستشراف آفاقها المستقبلية في ظل التحولات والمتغيرات العالمية الراهنة، وذلك بالتطرق للعلاقة الجدلية بين الدولة وباقي الفواعل الأخرى، سيناريوهات التطور أو التقهقر لأدوار الدولة ووظائفها (سيادتها) في ظل تشابك العلاقات بين الفواعل العالمية المختلفة، مع اعتماد موضوع التغير البيئي كنموذج لشرح دور الدولة والفواعل الأخرى ودرجة المساهمة في صنع السياسات البيئية.

سابـــــــعا/صعوبات الدراسة:

لا شك أن تناول هذا الموضوع في حدّ ذاته فضلا عن الرغبة الجامحة والطموحة في إنجاز البحث في صورة متميزة اعترضته لا محالة جملة من الصعوبات الموضوعية، حيث أن تقدم الدراسات الانجلوساكسونية في حقل السياسة العامة العالمية حقيقة يدركها الكثير، وبالتالي فعدم وجود مرجعية لغوية موحدة تتولى عملية الترجمة السليمة للجوانب الاصطلاحية من اللغة الانجليزية والى حدّ ما اللغة الألمانية والفرنسية إلى لغتنا العربية يعتبر مشكلة حقيقية تواجهنا في إعداد البحث وإنجازه، وبالتالي فإن كثيرا من الألفاظ والمصطلحات في اللغة الانجليزية يصعب إيجاد مرادفاتها ومدلولاتها الدقيقة باللغة العربية، وتتباين بشكل واضح في معانيها بين اللغات، وتعطي بدائل مختلفة لاختيار المعنى، وهو ما يؤدي إلى الإرباك خلال عملية التحرير.

كما أن اتساع الموضوع وتداخله مع مواضيع وتخصصات علمية أخرى على غرار العلوم الاقتصادية والاجتماعية أثر على عملية ضبطه والتحكم فيه، بالإضافة لأقسامه المتنوعة حتى أمكن القول دون مبالغة أن أجزاء هذا الموضوع يمكن تبنيها كمواضيع لدراسات وأبحاث جديدة.

_صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية حديثة العهد المتعلقة بالموضوع،هذا بالإضافة إلى صعوبات أخرى عرقلت وأبطأت عملية التحرير والمراجعة وهي تتمثل أساسا في الالتزامات المتعلقة بشغل وظائف إدارية جنبا إلى جنب مع الالتزامات البحثية .

الفصل الأول:
من السياسة الدولية
إلى السياسة العالمية

المبحث الأول:ضبط الفواعل وتحديد مصطلحات الدراسة.

المبحث الثاني:البنية المؤسساتية التقليدية للسياسة الدولية.

المبحث الثالث:الدولة والفواعل غير الدولاتية في السياسة العامة العالمية في ظل التحولات الدولية.

المبحث الرابع: أهم المداخل النظرية لدراسة الموضوع.

الفصل الأول:

من السّياسة الدولية إلى السّياسة العالمية.

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة خلال الأعوام الأخيرة من القرن الماضي جملة من التحولات والتغيرات تميزت بالعمق والوتيرة السريعة، وأفضت هذه التحولات إلى بروز وظهور طروحات تنادي باستبدال مفهوم السياسة الدولية بطرح جديد هو السياسة العالمية[1]، وهذا على اعتبار أن المفهوم الأول يحمل مضمونا يتصل بكثافة وعمق تأثير الفواعل الدولاتية في الأحداث السياسية في الأساس، بينما عند الانتقال إلى المفهوم الثاني فيتسع المجال للحديث عن فواعل أخرى غير رسمية توصف بالفواعل غير الدولاتية، ومما ساهم في تدعيم تنامي مطلب ترسيخ أسس هذا النظام الجديد هو تزايد مستويات الوعي بالتهديدات المختلفة ذات الصبغة العالمية كقضايا البيئة، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب وغيرها من القضايا التي أصبحت فيها الدولة غير قادرة لوحدها على معالجتها والتصدي لها أو على الأقل التقليص من حدّتها، وعليه برزت ضرورة فتح المجال أمام فاعلين جدد في الساحة العالمية التي بإمكانها من خلال عملية تفاعلية شاملة أن تساهم في معالجة هذه القضايا ومجابهة هذه التهديدات والحدّ من انبعاثاتها، ويندرج ضمن هؤلاء الفاعلين الجدد المنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات العابرة للدول، والشركات المتعددة الجنسيات، وشبكات المناصرة العالمية، ويرى **جيمس روزنو** أنّه مع تراجع العالم القائم على مركزية الدول ظهر عالم متعدد المراكز أكثر تعقيدا بفواعل جديدة مفعم بهياكل وعمليات وقرارات وقواعد جديدة تشمل الشركات متعددة الجنسيات، والأقليات الإثنية، والحكومات المحلية والبيروقراطيات الدولية، ويضيف **روزنو** أنه إذا كانت التحولات الحاصلة في الساحة العالمية لم تلغ دور الدولة نهائيا فإنها لم تبق هذا الفاعل **(الدولة)** الوحيد في العلاقات الدولية [2]، هذا ما يتطابق مع ما تعيشه الدّول في العالم من حالات الفشل والعجز عن تحقيق طموحات وتلبية

---

[1]– صالح زياني ،مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات** (الجزائر: دار قانا للنّشر والتجليد، 2010)، ص: 41.

[2]– السعيد لوصيف، "**واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2010)، ص: 43.

احتياجات مواطنيها، ويتجلى ذلك بوضوح في المجتمعات النامية التي غالبا ما تكون فيها الدولة غير قادرة عن تحقيق وتلبية احتياجات مواطنيها والتكفل بقضاياهم ومشاكلهم، ناهيك عن معالجة القضايا العالمية الكبرى والتي تتعدى حدودها الوطنية أو حتى معالجة وحل مشاكل التخلّف والفقر والتلوث وتحقيق أمن الإنسان على مستواها المحلي كذلك، فهذه المعطيات والظروف تقتضي تضافر وتكثيف الجهود في عمليات وضع السياسات العامة العالمية، وكذا متابعة تنفيذها وتجسيدها على أرض الواقع، حيث يكتسي مثلا اشتراك المجتمع المدني العالمي بآلياته المختلفة على غرار المنظمات الدولية غير الحكومية، وكذا المنظمات الحكومية الدولية أهمية بالغة في إنجاح عملية حماية البيئة وتنميتها، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص من شركات عالمية وأسواق وبنوك مالية ومصرفية، وذلك لأن مسؤولية حماية البيئة مسؤولية الجميع، ولا يمكن أن تضطلع بها الإدارات الحكومية لوحدها[1]، ففي أوقات كثيرة تصبح منظمات المجتمع المدني عناصر فاعلة مكملة للأعمال والنشاطات والبرامج التي تؤديها المؤسسات الحكومية الرسمية ومردّ ذلك يعود إلى ترسانة الخبرات والتجارب التي تزخر بها تنظيمات المجتمع المدني العالمي جرّاء المشاركة في العمليات المتعلقة بالسياسات التي تصب في مجملها في خدمة التنمية وترقية مستوى معيشة المواطنين.

وإذا أردنا تسليط الضوء على مفاهيم الدراسة يجدر بنا بداية تحديد معنى الفواعل، وطبيعة مكوناتها ،وهو ما نشير إليه في المبحث التالي.

---

[1]– ثعالبي نوال، **دور الفواعل غير الدولاتية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص:3.

المبحث الأول:

ضبط الفواعل وتحديد مفاهيم الدراسة:

قبل البدء في تحليل ودراسة الموضوع ينبغي تحديد معاني ومضامين المصطلحات الواردة والمرتبطة بموضوع الدراسة، ولعل أبرز المفاهيم ارتباطا بالموضوع التي تقتضي منا تحديدها وضبط مفهوماتها ما يلي: فواعل السياسة العالمية، السياسة العامة العالمية والسياسة الدولية .

–تحديد مفهوم الفواعل، وما هي الأطراف التي تدخل وتتدرج تحت هذا المفهوم، ثم نتطرق إلى تبيان مدى انعكاس فواعل السياسة العامة العالمية على وظائف وأدوار الدولة في السياسة العامة العالمية، وقبل ذلك لا بد من القيام بمهمتين أساسيتين :أولاهما تتمثل في ضبط تعريف للفواعل المنافسة للدولة وتصنيفها، وثانيتها: معرفة السياقات التي تطورت فيها هذه المنافسة.

المطلب الأول : تعريف الفواعل وسياقات تطور الفواعل غير الدولاتية:

بداية نشير إلى أن المقصود بالفاعل (***actor***) في العلاقات الدولية كل كيان (سلطة أو جهاز أو جماعة أوحتّى شخص) داخلي أو خارجي (دولي)، يستطيع أن يلعب دورا ما على المسرح الدولي، وفق قدراته وحدود مساهماته، وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل معين، وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون، ومعرفة وفهم دور الفواعل هو الذي يمكن في الواقع من تحديد موقعهم ومدى فاعليتهم على الساحة الدولية [1]. فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبط بوضعه القانوني فقط .

أولا: تعريف الفواعل المنافسة للدولة وتصنيفها.

بات مقبولا منذ أمد طويل، بين باحثي العلاقات الدولية العرب استخدام مصطلح "فواعل" للحديث عن اللاعبين في السياسة الدولية وذلك ترجمة للكلمة الانجليزية

---

[1]–مصطفى بخوش، "**مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، المفكر، العدد الثالث (2009)، ص:86.

"actor"[1]كما بات مقبولا تصنيف هذه الفواعل إلى فواعل دول أي "**الدولة**"، وفواعل غير دول "**فوق الدولة**"، ويقصد بها الفواعل التي تأخذ سمة الهيأة الجامعة لعدد من الدول، وتتضمن المنظمات والأمانات الدولية، وفواعل "**تحت دولة** " وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعة السياسة العالمية ومن أمثلتها أحزاب، ميليشيات، طوائف ،قبائل ،عصابات وشركات، وجمعيات ووسائل إعلام ...

–وأخيرا فواعل "**عابرة للدولة** " وهي جماعات وأطراف حكومية وغير حكومية قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني، لكنها تتصل وتؤثر في هيآت أخرى من نوعها وتأثيرها (تحت دولة، وعابرة للدولة) أو مع دول أو فوق دولة –منظمات و هيآت و هو اتصال قد يأخذ طابع الندية والشراكة.

ثانيا: سياقات تطور وتنامي أدوار الفواعل من غير الدول:

أسهم عاملان بارزان في تنامي هذه الفواعل على حساب أهمية الدول في السياسة العالمية، وهما: نهاية الحرب الباردة، والعولمة.

فانتهاء الحرب الباردة سمحت لنشوء جماعات جديدة على شكل أحزاب وحركات وعصابات وأتاحت فرصا للتمكين لفواعل داخلية وفواعل من خارج الدول وكانت هذه التداعيات تتمثل في بروز القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، وبدت كمن تصعد لتأخذ جزءا كبيرا من وظائف الدولة والحكومة ومؤسساتها العامة، ذلك الأمر ينطبق مع مرحلة انهيار المعسكر الاشتراكي وزوال منظومته الاشتراكية، لتسود بعدها المنظومة الرأسمالية بأفكار وقيم الليبرالية وسياسات القطاع الخاص، لاسيما وان هذا يتناسب مع طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الدولي، خصوصا معطيات العولمة وما تحمله من مفاهيم الخوصصة (تعزيز دور القطاع الخاص)، مقابل تقليص دور الدولة وبدا ذلك للكثيرين انه يشكل جزءا أساسيا من متطلبات التنمية والتقدم.

كذلك بروز الفواعل الداخلية كالحركات الطائفية والقبلية ونشوء جماعات جديدة على شكل أحزاب وجمعيات مدنية في دول تدعى بالدول الفاشلة (***failed states***)،

---

[1]– أحمد جميل عزم، "**عودة الدولة في السياسة الخارجية**"، آفاق المستقبل، العدد الثالث، فبراير، 2010)، ص، 43.

تتولى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة في القيام بها كالرعاية الطبية، والمساعدة الاجتماعية كتوفير الغذاء والتعليم ....

ويطلق وصف الدولة الفاشلة أو العاجزة على الدول التي تفقد السيطرة الأمنية الفعلية على أراضيها و/أو تفقد القدرة على توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها،وقد ظهر مصطلح الدولة الفاشلة لأول مرة في أوائل التسعينات من القرن الماضي. واليوم أصبح يُستخدم كثيراً من قبل الدبلوماسيين، صناع السياسة، والمنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام. كما تعارف المجتمع الدولي والقانون والسياسة الدولية على مؤشرات الدولة الفاشلة، وتوافقوا على وضع مؤشرات دالة على فشل الدولة، منها: تزايد حركة النزوح الجماعي للسكان، وتنامي الثورات والحروب الأهلية المستمرة في البلد، وممارسة القتل الجماعي، والتنمية غير المتوازنة القائمة على أساس التفرقة بين المجموعات، والتدهور السياسي والاقتصادي والأمني المريع، والتدخل الخارجي الكثيف في شؤونها الداخلية، وتجريم الدولة ونزع الشرعية منها، وتفشي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتشكيل أجهزة أمنية قاهرة ومطلقة تتصرف كدولة داخل دولة، والتدهور الحاد والمستمر في الخدمات العامة، وتصاعد نخبة عرقية وسيطرتها على الدولة وإقصائها لبقية المكونات الاجتماعية. إجمالاً، فمصطلح الدولة الفاشلة يشير إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، وارتفاع حالات الصراع وعدم قدرة الدولة على ضمان سلامة مواطنيها[1].

_أما التداعي الآخر لنهاية الحرب الباردة فيتمثل في تصاعد مستوى تدخل الفواعل الدولاتية الحكومية(المنظمات والبيروقراطيات الدولية) في القضايا الداخلية للدول لدواعي إنسانية مزعومة في مقابل ما يمكن تسمية بتخلي الدول عن تحقيق الأمن الجماعي ،وهذا ما لوحظ مثلا في تدخل حلف شمال الأطلسي (ناتو) في يوغسلافيا لوقف الأحداث الدموية في كوسوفو والسنوات الأخيرة حافلة بهذه الحالات.

–أما فيما يخص العولمة فإنها سهلت من صعود فواعل اقتصادية لمشاركة الحكومات في القوة والنفوذ، وساهمت سهولة انتقال الأموال وتدفق السلع والبضائع

---

[1]– علي الزعبي، **ما هي الدولة الفاشلة؟** http://www.alqabas.com.kw/node/110861 _ تم تصفح الموقع يوم :16/09/2012

عمل الشركات المتعددة الجنسيات والقوى العابرة للقوميات [1] أي أن صلاحيات ومزايا كثيرة استفادت منها الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية (فوق الدولة) على حساب الدور الذي تلعبه الدول والحكومات.

والملفت للانتباه ذلك التقليد السائد طيلة فترات زمنية طويلة الأمد والذي يتضمن فاعلا بارزا في العلاقات الدولية وهو الدولة، وهو الأمر الذي يتبناه أنصار المنظور الواقعي الكلاسيكي عندما يؤكدون على أن الدولة هي فاعل وحدوي مركزي في العلاقات الدولية يسعى لتحقيق المصلحة القومية ،بينما يدور اليوم نقاش حول تعدد وتنوع الفواعل في العلاقات الدولية، و يتراوح هذا النقاش بين اعتبار الدولة أحد الفواعل الرئيسية وبين اعتبارها فاعل مثل باقي الفواعل ،وهذا ما دفع **هولستي holsty** إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية: الأول يشمل السياسة العليا وهي تقتصر على الدول فقط، وتتناول قضايا السلم والحرب، أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات باستثناء السلم والحرب يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة [2].

غير أن هالدHELDيرى إن تقييم **هولستي**HOLSTYفي مقاربته مقبول لكنه غير واقعي، وذلك بالنظر إلى كون السياسة العليا ليست حكرا فقط على الدولة (الدور المتنامي لبعض المنظمات والهيآت كالأمم المتحدة والحلف الأطلسي، الاتحاد والأوروبي، الاتحاد الأفريقي في التعاطي مع نزاعات ذات الطبيعة الأمنية)، وذلك انطلاقا من عودة نشاط وإحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب، فضلا على أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي لكن داخل الدولة العضو فيما يخص قضايا حقوق الإنسان، والتنمية، الإصلاحات السياسية والديمقراطية والأقليات وهو ما يدل فعلا على تعدد وتنوع الفواعل في السياسة الدولية أو بالأحرى السياسة العالمية التي يؤكدها **جيمس روزنو** من خلال إشارته إلى أن يجب اليوم التركيز على دراسته السياسة ما بعد الدولية *post_international politics*وهي نفسها السياسة العالمية كما يشير في كتابه

---

[1]– أحمد جميل عزم، المرجع السابق، ص، 44.

2–مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص: 87.

turbulence in world politics »بحيث أشار فيه إلى بداية تلاشي عالم الدول التي نشأ مع اتفاقية وستفاليا*wastphalia* لعام 1648 [1]، وبداية ظهور وانتشار لفواعل من خارج إطار السيادة *sovereignety free*.

المطلب الثاني :مفهوم السياسة العامة ومراحلها:

عادة يستخدم مصطلح "**السياسة**" للإشارة إلى سلوك الفاعل سواء كان مسؤولا حكوميا أو لجنة أوجهة رسمية أو منظمة أو مجموعة معينة تعمل في نطاق أو نشاط معين، وهو معنى يلائم شيوع المصطلح في أوساط العامة، لكن ما نحتاجه هنا ونحن نتناول فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاسها على دور الدولة هو تعريفا يتسم بمزيد من الدقة وليسهل الفهم والتواصل بين الدارسين والباحثين.

–وبخصوص مفهوم **السياسة العامة** فتتعدد تعريفات هذا المصطلح، وقد عرفها الأستاذ **Dey** عام(1982) بأنها :هي كل ما تختار الحكومة أن تفعله أو ألّا تفعله[2].

وتعرّف أيضا بأنها :"مجموعة من القرارات والقوانين والخطط والبرامج التي تتخذها الدولة لحل مشكلة لمنع حدوث مشكلة ما تهم قطاعا عريضا من الناس ".

_ويرى جيمس أندرسون أن السياسة العامة**public policy**هي :"برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع معين"، وهذا التعريف يتضمن أن السياسة العامة تضعها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها ويشير إلى أن الفاعل الأساسي هو الدولة، إلا أن هناك تفاعلات مسبقة بين عدد من القوى غير الحكومية أو غير الرسمية التي تسهم في رسم وصناعة أو التأثير في رسم بعض السياسات العامة، مثل جماعات المصالح والأحزاب والرأي العام وفي بعض الأحيان يكون هناك تأثير للقوى الخارجية.

ويضم هذا التعريف للسياسة العامة في ثناياه خصائصها التالية :

- السياسة العامة هادفة وغائية وليست عشوائية.

---

[1]–James N.Rosneau" ،**turbulence in world politics: a theory of change and continuity** ،" princetion university ،1990 ،p :26.

[2]صدفة محمد محمود، نجوان فاروق شيحة، "دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسات العامة"بحث مقدم إلى: المؤتمر الدولي لاستطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار :النظرية والتطبيق، فبراير، 2007.ص، 25

- السياسة العامة من صنع السلطات العامة.

- السياسة العامة تتكون من أفعال وبرامج للرد والاستجابة للمطالب والاحتجاجات الشعبية، فهي تمثل إذن استجابة نحو حل لمشاكل المجتمع الكبرى، وهذه العملية تمر من الناحية التحليلية حسب أندرسون عبر خمسة مراحل ستبين في الجدول أدناه وهي:

أ- معرفة المشكلة ووضع الأجندة: ما هي مشكلة السياسة؟ وما الذي يجعلها مشكلة عامة وما موقعها في ترتيب أجندة الهيآت الرسمية والمؤسسات الناظمة للحياة العامة.

ب-الصياغة والبلورة، كيف تصاغ و تطرح البدائل والاستراتيجيات للتعامل مع القضايا والمشاكل المطروحة ومن هم المشاركون في صياغتها.

ج- التبني: كيف يتم انتقاء واختيار البديل الأفضل ويتم اتخاذه كمشروع للسياسة العامة وكيف يتم تشريعه.

د- عملية التنفيذ والتطبيق وهنا تحديد المعنيين بالتنفيذ وما الذي يفعلونه وما انعكاسات التنفيذ على مضمون السياسة؟.

هـ- التقويم: من هم الذين يقومون بعملية التقويم وما هي طرق معالجة وتعديل السياسات.

إنّ هذا التحليل للخطوات يتسم بالمرونة وهو قابل ليكون إطارا عاما يصلح لدراسة وتحليل السياسات الداخلية والخارجية.

ما يعرض هنا سيزود القارئ بفهم معمق لتحليل السياسات العامة ويعرفه بالأدوات التي توجب استخدامها في هذا التحليل:

جدول رقم01يبين خطوات ومراحل صنع السياسات العامة.

مصطلحات السياسة	المرحلة الأولى أجندة السياسة	المرحلة الثانية بلورة السياسة	المرحلة الثالثة تبني السياسة	المرحلة الرابعة تنفيذ السياسة	المرحلة لخامسة تقويم السياسة
التعريف العام	توضع فيه المشاكل التي تثير انتباه الرأي العام جعل الجهة الحكومية مقتنعة ومهيأة للتحرك إزاء المشكلة	تطوير برامج عمل مقبولة والتصدي للمشاكل العامة حسب خطورتها وأهميتها ما الذي يمكن عمله إزاء المشكلة في ضوء المقترحات المطروحة	تجيع الدعم والمناصرة للمشروع المقترح والتصديق عليه وإقراره. تهيئة الحكومة لتقبل الحل المناسب لمعالجة المشكلة أوالقضية	تطبيق الحب المشروع وملاحظة الجهات المكلفة بتنفيذه وتحديد مسؤولياتها تطبيق السياسة للحكومة إزاء المشكلة	متابعةمراحل التنفيذ للتأكد من كون السياسة مؤثرة ومعرفة ما إذا كانت السياسة فعالة أم لا هل إن السياسة كانت عملية؟

المصدر: جيمس أندرسون، ترجمة عامر الكبيسي: صنع السياسات العامة، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص، 42.

يشير هذا الجدول إلى المراحل الأساسية التي تمر بها السياسة العامة وسوف يتم شرحها في الآتي:

1_ **صياغة المسألة:** ما المشكلة؟ وما الذي جعلها مثيرة وقضية عامة ؟ وما ترتيبها في أجندة المؤسسات الرسمية؟

2_ **التكوين والبلورة:** كيف تصاغ وتطرح البدائل للتعامل مع المشكلة ومن هي الفواعل التي تشارك في صياغة السياسة العامة ؟

3_ **التبنّي:** كيف ينتقي البديل الأفضل وكيف يقدم كمشروع وكيف يشرّع، وما مضمونه

4_ **التنفيذ:** أي التطبيق؟ ومن هم المعنيون بالتنفيذ ؟ وما تداعيات وانعكاسات ذلك على مضمون السياسة؟

5_ **التقويم** : أي مقارنة النتائج المحصل عليها وكيف نوظفها، وهل تؤدي إلى التغيرات أو التعديل فيها ؟

_ وفي إطار هذا الشكل يمكن اعتبار السياسة العامة وكيفية صياغتها وتنفيذها عملية سياسية في طابعها، لكونها تتضمن صراعا بين الأفراد والجماعات، وأحيانا كفاحا ونضالا من أجل الخيارات حول قضايا ومشاكل سياسية معينة، وهنا يبرز دور البيئة المحيطة بصانعي السياسة العامة في التأثير ووضع بعض القيود والمحددات في صنع السياسة العامة.

في أغلب الأحيان نجد الأكاديميين يستخدمون تارة مصطلح صنع السياسة العامة، وتارة يستخدمون رسم السياسة العامة، وهم في هذه الحالة يدمجون صنع السياسة العامة ورسمها في عملية واحدة، لكن تعتبر الصناعة أوسع وأشمل لأنها حصيلة تفاعلات أنشطة وجهات عدة وصولا إلى الهدف المطلوب الذي من أجله تم رسم السياسة العامة. وهي تتضمن تعريفا وتفصيلا لمجموعة من البدائل للتعامل مع مشكلة معينة، حيث يتم تقليص عدد تلك البدائل مع تقدم عملية التحضير للقرار النهائي. كما أن رسم السياسة العامة تتعامل مع الأسئلة من قبيل أو ذات صيغة :ما هو؟ أو ما هي؟ مثل ما هي خطة التعامل مع المشكلة ؟ ما هي الخيارات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف؟ ما هي منافع وتكاليف كل خيار؟ ما هي التأثيرات الخارجية التي يمكن أن ترافق كل بديل .

أما بخصوص مفهوم صنع السياسة العامة فيمكن اعتباره مفهوما تحليليا لدراسة بخصوص السياسة العامة على أنها مجموعة مراحل متعاقبة هادفة إلى حل المشكلات الاجتماعية[1]،كما نشير أيضا في هذه الفترة أن عملية رسم وصنع السياسة العامة تتدخل فيها أطراف وفواعل مختلفة، منها ما هي رسمية كالأجهزة الحكومية المكلفة وفقا للتشريعات والقوانين المعمول بها وطنيا من خلال سلطاتها التشريعية والتنفيذية، وكذلك توجد فواعل أخرى غير رسمية يسمح لها بإثراء وتقديم اقتراحاتها ووصفاتها وبدائلها على صناع القرار وراسمي السياسات العامة وتسعى هذه الجماعات للتأثير على أطراف صنع السياسات العمة للاهتمام بقضاياها ومشاكلها ودفعها لتبني مقترحاتها وبدائلها.

---

[1]–جيمس أندرسون،المرجع السابق،ص،41.

المطلب الثالث :مفهوم السياسة العامة العالمية وقضاياها:

أولا:مفهوم السياسة العامة العالمية.

إذا كان الحديث عن السياسة العامة للدولة على المستوى المحلي يدور في فلك الدولة وداخل إقليمها، فإن الحديث عن السياسة العامة العالمية ينصرف إلى المستوى العالمي بـــبيئة وصانعين مختلفين عن ما نعرفه في عمليات السياسة العامة المحلية.

ويقصد بالسياسة العامة العالمية مخرجات الوكالات العالمية والمنظمات الدولية والمؤسسات وكل الهيآت التي تساهم في تسيير الشؤون والحاجات الإنسانية على مستوى عالمي . وإذا كانت السياسة العامة عبارة عن استجابة تجاه مشاكل المجتمع، فإن السياسة العامة العالمية هي استجابة لمشاكل وقضايا المجتمع العالمي ويكون ذلك باتفاق بين الحكومات أو ممثليها أو المنظمات على المستوى العالمي بخصوص التصرف أو عدم التصرف اتجاه قضايا السياسة العامة العالمية أو التخفيف منها[1]. وهذه القضايا سيتم توضيحها وتصنيفها في العنصر اللاحق .

ثانيا:قضايا السياسة العامة العالمية.

وتنعت أيضا بمشاكل السياسة العامة العالمية، وتستحق منا توضيحها وضبط تصنيفها:

1_ توجد مشاكل إنسانية واجتماعية غير محدودة ولكن تتميز بمظاهرها العالمية أي

انتشارها على نطاق واسع من المجال العالمي .

2_ عولمة المشاكل تحتل موقعا في نقطتين أساسيتين :

أ_ مشاكل تظهر في بلد واحد أو جزء من العالم وتمتد إلى بلد آخر.

ب_ مشاكل عالمية تهدد أغلب أو عدد أقل من الدول والأمم في العالم بسرعة غير محددة .

---

[1]-Lisa Holmgren ،« Framing Global public policy on forests ،sustainabledevelopment and the forest issue on the UN agenda 1972 to 2007 » ،Doctoral thesis ،(faculty of forestry ، Uppsala university ،2008). P ،37.

3_ تصنيف المشاكل العالمية:

_ المشاكل الأمنية : التي تحصل بسبب استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة كأسلحة الدمار الشامل أو التهديد بشن وإعلان الحروب، والتهديدات الإرهابية ومشاكل الجريمة المنظمة التي على المجال العالمي .

_ مشاكل الاقتصاد العالمي والتنمية: تتضمن خطر التراجع الاقتصادي وانهيار الاقتصاد

العالمي، والمشاكل المعقدة المرتبطة بالجوانب السياسية والتنمية، الفقر المطلق، وفجوات التنمية في العالم كفجوات التنمية بين عالم الشمال وعالم الجنوب، فكلها مشاكل تهدد الأمن العالمي .

_ مشاكل تحدث بفعل استنزاف الموارد الوطنية (موارد الصناعة والزراعة، واستنزاف

المياه الجارية .....الخ) مع تأثيراتها على عدم التوازن ونشوب النزاعات والصراعات على الساحة العالمية.

_ المشاكل البيئية على الفضاء العالمي مثل إزالة الغابات أو استنزاف طبقة الأوزون) والتغيير المناخي، التلوث ومشاكل تشويه النظام البيئي the ozone déplétion(والقضاء على التنوع البيولوجي ووحدات النظام البيئي[1].

_ مشاكل حقوق الإنسان واللاجئين:ورهان التحدي لحل المشاكل المرتبطة بها.

_ المشاكل الوبائية بسبب انتشار الأمراض، الأوبئة والفيروسات.

_ مشاكل عالمية كالانفجار السكاني، وعدم القدرة على تحقيق موازنة بين زيادة عدد السكان وتحقيق الأمن الغذائي والصحي للقوة البشرية الهائلة المتصاعدة وهذا ما يتسبب فعلا في زعزعة واستقرار الأمن الإنساني العالمي.

[1] _ Harto ،Hakovirta" ،Global problems and their governance : the contribution by the figaresafir project ،"department of political science ،university of Turku; p .08.

المبحث الثاني:

البنية المؤسساتية التقليدية للسياسة الدولية.

تعريف البنية: (structure)

تعرّف البنية عموما على أنها المبدأ الذي من خلاله تتموقع الوحدات في نظام ما، تركز على كيفية تمايز الوحدات بعضها عن البعض، عن كيفية تموضعها داخل النظام وعن كيفية بقائها واستمرارها في علاقة مع وحدة أو وحدات أخرى من منظور القدرات النسبية[1].

يقصد بالبنية المؤسساتية التقليدية للسياسة الدولية تلك المؤسسات والوحدات الفاعلة في السياسة الدولية التي تمارس نشاطات من شأنها أن تؤثر بشكل أوبآخر في حركة التفاعل الدولي، فالفاعل الدولي يكون قادرا على لعب دور ما على الساحة الدولية [2].

وتتعدد وحدات السياسة الدولية، وتتنوع، فإلى جانب الدول توجد المنظمات الحكومية الدولية سواء العالمية أو المنظمات الدولية الإقليمية، كما توجد القوى عبر الوطنية وتشمل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية وحركات التحرير الوطنية، هذه الأخيرة التي عرفت نشاطا كبيرا إبان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتصاعد حركات الاستقلال والتحرر، فقد كان لها دور كبير في تحقيق استقلال كثير من الدول، وشهدت مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة نشاطا هائلا لهذه الحركات في منطقة شرق أوربا للمطالبة باستقلال الجمهوريات آنذاك عن الاتحاد السوفيتي وينطبق ذلك التصنيف في وقتنا المعاصر على حركات المقاومة الفلسطينية التي لا تزال تناضل من أجل نيل الاستقلال وتحقيق السيادة على الأراضي الفلسطينية من الكيان الاستعماري الإسرائيلي.

وإن غرضنا من دراسة هذه الفواعل هو تحديد طبيعتها خلال فترة الحرب الباردة وذلك لأنه خلال الحرب الباردة وما قبلها كان يشار إليها بمفهوم السياسة

---

[1]– الطاهر حجار، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي "، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2002)، ص.13.

[2]– زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ط1(طرابلس، دار الرواد، 2002)، ص:64.

الدولية، بينما يشار لأحداث ومتغيرات المرحلة ما بعد الحرب الباردة بمفهوم السياسة العالمية.

المطلب الأول:الدولة كفاعل أساسي في السياسة الدولية.

–لقد اعتبرت الدولة لزمن طويل الفاعل الرئيسي والأول في السياسة الدولية والمؤثر بصفة كبيرة في مسارات وتوجهات السياسة الدولية على الرغم من التفاوتات الحاصلة بين الدول، وهي تشكل لاعبا محوريا حسب المنظور الواقعي في حركة التفاعل الدولي [1].

1_مفهوم الدولة:

اختلفت التّعاريف لمفهوم الدولة باختلاف الأشخاص والأزمان والأماكن ولكن معظمها تجمع على مجموعة من العناصر التي لا بد من توافرها في التعريف بمفهوم الدولة، وهنا نذكر بعض التعاريف ليس على سبيل الحصر ، ومنها :

أ_ أن الدولة هي مجموعة متجانسة من الأفراد تمارس نشاطها على إقليم جغرافي محدد تخضع لتنظيم معين [2].

أوهي مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان طائفة منهم أو لسلطان الأغلبية [3].

ب_ وعرفها بطرس بطرس غالي بقوله: هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين تسيطر عليهم هيئات معينة تنظم استقرارهم داخل حدودهم[4].

وانطلاقا من هذه التعاريف المتعددة التي أطلقها العلماء بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم الفكرية، يمكننا وضع تعريف يخطى بنسبة اتفاق بين علماء العلوم الاجتماعية والدراسيين لموضوع الدولة، وهو الذي يعرّف الدولة بأنها مجموعة من

---

[1]_J.David.Singer" ،The actors in international politics:States ،Institutions and individuals ،" TL_Williams ،03/16/05 ،p ز03.

[2]_ثروت بدوي، النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1989، ص28 .

3_هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن، جامعة اليرموك، 2010 ، ص، 36 .

4_ بطرس بطرس غالي، محمود خيري، المدخل في علم السياسة، القاهرة : مكتبة الأنجلو– مصرية، ط7 1984، ص 173 .

الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ،وتسيطر عليهم هيأة منظمة (سلطة) استقر الناس على تسميتها الحكومة .

2_أركان الدولة :

نلاحظ من خلال التعريفات المختلفة التي أطلقها العلماء والمهتمون بموضوع الدولة أنّها تستند إلى أسس ثلاثة لا بد من توافرها، يأتي في مقدمتها مجموعة الأفراد الذين يطلق عليهم أيضا كلمة شعب، هؤلاء الأفراد يجب أن يكونوا مستقرين بشكل دائم على رقعة الأرض(الإقليم) ويكمّل هذه الأسس ضرورة وجود سلطة تنظم حياة هؤلاء الأفراد، وما ينجم عن تفاعلهم من عمليات اجتماعية [1].

أولا: الشعب:

وهم الأفراد الذين يقيمون على أرض الدولة المحددّة بالمساحة المعلومة، وقد يتراوح عدد هؤلاء الأفراد بضعة آلاف إلى ما يزيد عن المليار نسمة كما هو الحال في الصين والهند، وعدد الأفراد مهمّ جدّا في الدولة، فدون الجماعة البشرية لن تقوم الدولة، وعددهم من الأفضل أن يتناسب مع مساحة الدولة والموارد الطبيعية المتاحة فيها حتى لا تكون كثرة العدد أو قلّته عبئا على الدولة وسببا في ضعفها وتقهقرها .

لذلك فعلاقة نسبة عدد السكان في الدولة بقوتها وضعفها علاقة مباشرة، فإذا كان عدد الأفراد مناسبا ومتماسكا ومتجانسا من حيث التركيب العقائدي والفكري والاقتصادي والعرقي كان ذلك عامل قوة للدولة، أمّا إذا كان الشعب يعاني من عدم التجانس وكثرة الاختلاطات واختلاف العادات والتقاليد والعرق واللّغة، فإن ذلك ربما يؤدّي إلى مشاكل داخلية ودرجة عالية من صعوبة التفاهم بين الأقليات والمجموعات العرقية والهيآت الحاكمة في الدولة، وقد تؤدي إلى نزاعات و، أوصراعات عرقية تؤدي إلى إضعاف الدولة وفشلها وتصبح دولة فاشلة

2_ الإقليم:

وهي تلك الرقعة المحددة المساحة والتي تشمل الإقليم الأرضي والفضاء الجوي والمجال المائي، والإقليم قد يكون واسعا ذو مساحات شاسعة تقدر بملايين الأميال

---

[1] _مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية،(الجزائر :دار بلقيس للنشر،ط1،2009)،ص،35.

المربعة، وقد يكون ذو مساحة صغيرة جدّا تقدر ببضعة أميال مثل لكسمبورغ التي تبلغ مساحتها (999) ميل مربع فقط .

_ أمّا مدى تأثير حجم المساحة على الدول قوّة أوضاعها، نجد أن لها تأثيرا مباشرا، فكلما كانت المساحة واسعة وكبيرة ومحتوية على المصادر الطبيعية المتنوعة والموارد الكثيرة، وكان عدد السكان متناسبا مع هذه المساحة، بالإضافة إلى توفر التقدم التكنولوجي والعلمي فإن ذلك كل عامل من عوامل قوّة الدولة، أمّا إذا كانت المساحة صغيرة وفقيرة الموارد، وقليلة السكان فذلك يعدّ مؤشر ضعف الدولة ويصنفها في خانة الدول الضعيفة غير القادرة على التفاعل مع البيئة المحيطة بها كما أن اختلاف التضاريس وما يرافقها من اختلاف المناخ عوامل ذات تأثير مباشر على الدولة سواء سلبا أو إيجابا، والشواهد كثيرة بين دول العالم مثل روسيا، الصين والولايات المتحدة وكيف ساهم هذا الحال في إكساب هذه الدول القوة بجانب التقدم العلمي والتكنولوجي واتساع المساحة وتنوع الموارد في إعطائها القوة وجعلها قوة اقتصادية أو سياسية متميزة والعكس صحيح بالنسبة للدول الصغيرة الفقيرة الحال .

إلّا أنّ الأمر المهمّ الذي يجب معرفته، أن العصر الحاضر لا يعطي كثير الاهتمام للدولة المفرد مهما كانت الاقتصادية والسياسية، مهما كان عدد سكانها أو مساحة أراضيها، بقدر ما يهتم بضرورة انضمام أي دولة إلى فضاءات اقتصادية وسياسية تملك من خلالها القوة والاحترام وإمكانية المزيد من التقدم والتطور[1].

_ وتشمل الرقعة الجغرافية للدولة كما سبق وأشرنا على:

أ_الإقليم الأرضي :

ويقصد به المساحة الأرضية التي تبسط عليها الدولة سلطتها، ويتضمن ذلك سطح الأرض وما عليه من سهول، ووديان وهضاب وجبال، وكل ما تحتويه من ثروات معدنية باطنية مختلفة، ولا يشترط في أن يكون إقليم الدولة متصلا في أجزائه، إذ قد يكون منفصل الأجزاء، حسب ظروف كل دولة، لكن يكون محدودا بحدود فاصلة عن أقاليم الدول المجاورة لتوضيح حدود سيادة الدولة صاحبة الإقليم، وقد تكون هذه الحدود

[1]_ مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي ، ليبيا :دار الكتب الوطنية، ط1، 2007، ص،118 .

طبيعية كالجبال أو البحار أو الأنهار، وقد تكون غير طبيعية مثل وضع الأعمدة والأبنية والأسلاك الشائكة والأجسام العائمة فوق الماء، وقد تكون حسابية كخطوط الطول ودوائر العرض، على أن يتم تثبيت ذلك باتفاقية بين سلطات الإقليم والأقاليم المجاورة له عبر الحدود [1].

ب الإقليم المائي :

ويشمل كل المسطحات المائية المرتبطة ب الإقليم الأرضي، وهي إمّا أن تكون داخل الإقليم كالأنهار والبحيرات وكذلك البحار الداخلية، وإمّا أن تكون ملامسة لحدود هذا الإقليم كالبحار والمحيطات والخلجان، ويطلق عليها البحر الإقليمي، وتقوم فكرة البحر الإقليمي على أساس أن سواحل الدولة تمثل حدودها البحرية، ويكفل لها القانون حق الدفاع عن هذه الحدود المفتوحة، وتأمينها من كل خطر، كما يحدد القانون المسافة التي تدخل ضمن إطار إقليم الدولة، وتقاس تلك المسافة بالميل البحري .

ج الإقليم الجوي :

يشتمل الإقليم الجوي على طبقات الهواء التي تعلو إقليم الدولة الأرضي والبحري، حيث يحق لكل دولة أن تمارس سلطاتها على ما هو موجود، فوق إقليمها من طبقات الجو، وتنظيم المرور فيها وفقا لمصالحها ومتطلبات أمنها وسلامتها، ووفق ما يمليه تبادل المصالح بناء على اتفاقيات تبرم بين الدول وغيرها من الدولة الراغبة في استعمال أجوائها، وتجدر هنا الإشارة أن الدولة لم تعد قادرة خاصة بعد تقدم العلم

1_ الحدود، جمع حدّ : والحد لغة هو الحاجز بين شيئين، الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، والحدود في الجغرافية السياسية (هي الخطوط التي تحدد كيان الوحدة السياسية، وتبين إقليمها سواء كانت مساحة يابسة أم ائية)،وقد عرّف فيدريك راتزل الحدود بقوله (نطاق الحدود هو الحقيقة المائلة أمّا خط الحدود فهو تجريد لهذا النطاق)، والحدود في المفهوم العسكري (خط التماس أو المواجهة التي ينبغي حمايتها وهي نقطة تشكل بدايات لانطلاق الهجوم العسكري)، ويتم تحديد الحدود عبر مراحل :

المرحلة الأولى :تعريفها : وتتم هذه المرحلة باتخاذ قرار سياسي.

المرحلة الثانية :تحديدها: أي ضبطها من خلال المعاهدات التفصيلية على المسميات والخرائط وتعيين مسار الحدود على الخرائط .

المرحلة الثالثة :التعيين : ويتم فيها تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في المرحلة الثانية، وينقل من الورق إلى الأرض، وتحدد الحدود بواسطة الدعائم أو الأسلاك الشائكة أو الركائز الاسمنتية.

المرحلة الرابعة :الإدارة : وتتم من خلال بناء مقرات أمنية وجمركية وحرس الحدود ودوائر السفر والجنسية .

وتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا والأقمار الصناعية على احتكار الفضاء الجوي في مداياته البعيدة وذلك بسبب غزو الفضاء بأقمار صناعية لا حصر لها لأغراض متعددة، والدول الصناعية الكبرى هي الدول القادرة فقط على ذلك .

_ثالثا : السلطة السياسية.

يقتضي قيام الدولة إلى جانب الشعب والإقليم، وجود سلطة سياسية، بمعنى وجود هيئات حاكمة تتولى تنظيم شؤون الأفراد في الدولة والعمل على تحقيق الأهداف المشتركة، وذلك عن طريق رسم وصنع السياسات والبرامج، والإشراف على كل ما يحقق ذلك، فهي الجهاز الذي يحق له القيام بتنظيم العلاقات بين أفراد الدولة، وإدارة مؤسساتها واستغلال مواردها وإمكانياتها لخدمة مصالح المواطنين وحمايتهم من كل عدوان خارجي .

والسلطة السياسية أو الهيأة الحاكمة كما يشير إلى ذلك بعض الكتّاب مهما كان شكلها ونوعها، تصبح العنصر الهام الذي يميّز الدولة كتجمّع بشري عن التجمعات البشرية الأخرى.

وفي الأخير نخلص إلى أنّ تكوين الدولة وقيامها لا بدّ من توافر العناصر السالفة الذكر، وهي الشعب، الإقليم والسلطة والسياسة، وهي ضرورية وذات أهمية كبرى لتكوين الدولة، إذ لا بدّ من تكاملها كشرط ضروري لقيامها، وإنّ فقدان أي عنصر منها يلغي أساسا وجود الدولة وفي حال توافر هذه الأركان تصبح الدولة قائمة وموجودة وتتمتع ب الشخصية القانونية، إلّا أن ذلك لا يعطي فرصا متكافئة من حيث المكانة السياسية والاقتصادية للدول بشكل عام، بل أنّ تلك المكانة تكسبها الدولة من خلال قوّة هذه العناصر، من حيث القدرات والإمكانيات المادّية والمعنوية التي تميزها عن الدول الأخرى[1]

وقد تزايدت أعدادها على إثر استقلال كثير من الدول مع نهاية العهد الاستعماري وانتشار واسع لحركات التحرر والاستقلال الوطنية، وتختلف مكانة وقوة الدول في المجتمع الدولي على الرغم من توافرها على عناصر التكوّن التي تقوم عليها الدول من عناصر مادية(الشعب والسكان) والمجال المكاني(الإقليم) لممارسة سيادتها وصلاحيتها

[1]_ مولود زايد الطيب، نفس المرجع السابق، ص 120.

والعناصر القانونية(السيادة) التي تعطي للدولة قوة وتستمد منها مصدر الصلاحيات وكذا الشخصية القانونية أو المعنوية (أهلية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات الدولية داخليا أو خارجيا)، فهناك إذن تصنيفات لدول العالم بين دول قوية ودول ليست على قدر من المستوى في القوة والتأثير من الأخرى. فهناك الدول العظمى التي تمتلك من مقومات القوة والفعالية في التأثير على مجريات ومسارات الأحداث في السياسة الدولية بما يخدم مصالحها وتحوز على إمكانيات طبيعية وبشرية تساعدها على التدخل منفردة في السياسة الدولية وتؤثر فيها بشكل فعال وقوي، وتمثل هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية التي يظهر دورها ألتدخلي في عدة مناطق من العالم، وأيضا دورها الدبلوماسي المؤثر في توجيه برامج وسياسات المنظمات الدولية بما يتلاءم مع أهدافها ومقاصدها في البيئة العالمية.

وهناك صنف آخر من الدول هي الدول الصغيرة والضعيفة وهي ذات عدد هائل وتتميز بضعف الإمكانيات الاقتصادية والتقنية ومنها ما تتميز بصغر مساحتها وقلة عدد سكانها، وتختلف عن بعضها البعض تبعا لمساحتها أو عدد سكانها أو قوّتها الاقتصادية أو العسكرية أو الدبلوماسية، ولكنها تشترك في كونها دول موجهة وخاضعة لتأثير قوى أكبر منها، وهي كثيرة وتعمل من أجل المحافظة على استقلالها وسيادتها وأمنها أكثر من انشغالها بالتأثير في السياسة الدولية.

وبين هذين الصنفين نجد صنف أخر للدول هي دول متوسطة لاهي بالدول الضعيفة ولاهي ذات نفوذ كبير وقوة عالية في التأثير في مجال السياسة الدولية، ومن هذه الدول مثلا إيطاليا، تركيا فهي ليست بالدول العظمى ولاهي بالضعيفة جدا، بل تقع وسط هذين الصنفين[1].

[1]_زايد عبدالله مصباح، المرجع السابق، ص.65.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية كطرف فاعل في السياسة الدولية

organisation internationale.

لقد فرضت الظروف التي مرّت بها الإنسانية خصوصا الحربين العالميتين الأولى والثانية عامي 1919 و1945، وجود منظمات تجمع في إطارها الدول المستقلة ذات السيادة لكي تساهم في تحمل مسؤولياتها اتجاه تنمية المجتمع الإنساني وتقوم بوظائف متعددة، خدمة للبشرية وحماية لها، كوظائف الأمن الجماعي والسلم الدولي، وحماية المهجرين واللاجئين والمساهمة في التعليم والتنمية الإنسانية .....إلخ .

ولعلّ أبرز هذه المنظمات عصبة الأمم التي أنشأت بعد الحرب العالمية الأولى وألغيت وأسست بدلا منها هيأة الأمم المتحدة عام 1945، أي بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتعهّد أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون للمحافظة على السلام عن طريق الأمن الجماعي لكنهم لم يكلّفوا قوات دولية دائمة لدعم هذا التعهد آنذاك، وقد كان لهذه المنظمات دور كبير كفاعل مهم وطرف أساسي من أطراف العلاقات الدولية، ومؤثر جلي في مسرح السياسة الدولية .

ويرى جمع كبير مع الباحثين في العلوم السياسية والمهتمين بقضايا وشؤون السياسة الدولية أن المنظمات الدولية تلعب دورا لا يستهان به في شؤون السياسة الدولية، لكنّ الشيء الذي يعاب على هذه المنظمات خصوصا في العقود الأخيرة هو وقوعها تحت هيمنة قوة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أصبحت القرارات الدولية خاضعة لما تريده الولايات المتحدة وبما يصب في مصلحتها أولّا، وهذا ما ميّز النظام العالمي الجديد المصبوغ بالصيغة (العولمية)، التي يرى كثير من الباحثين والمهتمين بالشؤون العالمية أنّها (أمركة) أوّلا وقبل كل شيء، وأثّر كثيرا على هذه الهيأة العالمية كلاعب مهم في السياسة الدولية .

ولكن هذا الأمر لا يمنع من القول بأن هذه المنظمات تعدّ إحدى أدوات الضبط والتكييف لحالات التوتر والاضطراب التي تعتري النظام الدولي، والتي تقود بعض وحداته

إلى إتباع أنماط سلوكية تصارعية، كما أنها تساهم في تعزيز وترسيخ السياسات والبرامج والنشاطات التعاونية في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[1].

وحول طبيعة أنواع المنظمات الدولية فإن فكرة تصنيفها لم تبرز بوضوح إلا في بدايات القرن العشرين، وذلك نتيجة النمو المطرد للمنظمات الدولية من جهة وتنوع مجالات نشاطها من جهة أخرى[2]. فقد تكون المنظمات الدولية في أبعادها الوظيفية عامة عندما يراد بها تحقيق أهداف سياسية وغير سياسية في آن واحد كالأمم المتحدة. وقد تكون خاصة عندما تسعى إلى انجاز أهداف وظيفية (غير سياسية) كالمنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وقد تكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول لاسيما تلك التي تتوفر فيها شروط العضوية المحددة في مثيلاتها، كما أن هناك انتشار لظاهرة أخرى للمنظمات الدولية في فترة بعد الحرب العالمية الثانية وهي المنظمات الإقليمية الساعية إلى تطور التعاون الإقليمي في مجالات متعددة بين الدول التي تنتمي عادة إلى إقليم جغرافي معين.

وحول طبيعة دور المنظمات الدولية فإنها لا تعدو أن تكون أحد الأدوات التي تستخدمها الدول الأعضاء لتنفيذ سياستها الخارجية ومع ذلك فإن كافة الدول ترغب من خلال هذه الهيئات والمؤسسات فى حل المشاكل الدولية والإقليمية المختلفة والتي تتجاوز قدرتها منفردة، وبالتالي فالفائدة تكون أكبر وفاعلية التأثير أقوى على الساحة الدولية بوجود هذه الهيآت والمؤسسات.

المطلب الثالث:القوى غير الحكومية:

ويطلق عليها أيضا القوى غير القومية أو المنظمات غير الحكومية، والتي يقصد بها تلك القوى والمجموعات التي تمارس نشاطات متعددة وغير خاضعة لسلطة ورقابة الأجهزة الحكومية بل تتعدى الحدود الوطنية،

---

[1]– ثامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1، إصدار ثاني(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص:193.

[2]– مبروك غضبان، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص:21.

وقد تكون هذه المنظمات محلية وقد تكون دولية أو إقليمية أي أنّها قد تجمع في إطارها أفراد من الدول وقوميات مختلفة يجمعهم هدف مشترك وهو تحقيق ما يصبو إليه البشر في كافة أنحاء المعمورة، أي أنّها أصبحت تركّز على البعد الإنساني وتحقيق أهداف مشتركة تخدم البشر جميعا، ومن أبرز هذه المنظمات النقابات المختلفة، الاتحادات، الأحزاب السياسية، الجمعيات ...إلخ[1]،

فهي أساسا ظاهرة تتميز بمميزات التضامن الدولي الذي يعبر عن تلك الرابطة التي تجمع بين أشخاص ينتمون إلى هويات مختلفة ومتعددة تمارس نشاطات تتوخى من ورائها تحقيق أهداف ذات صبغة دولية، كما أن المنظمات لا تسعى من وراء هذه النشاطات إلى تحقيق مكاسب مادية وأرباح مالية فأعمالها تطوعية ليست مقابل تلقي أجور أو مكاسب مادية، وقد بدأت أدوارها تطفو إلى الواجهة خصوصا بعد تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، ممّا سهلت من تواصل هذه المنظمات بعضها البعض خارج الأطر والقيود الحكومية للدول، وهو ما يوحي إلى أن السياسة الدولية تتجه نحو التركيز على البعد الإنساني ضمن خطاب عام مشترك تفهم مفرداته الإنسانية جمعاء [2].

---

[1] _سعيد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ص، 64، 65

[2]– ثامر كامل ،محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص:197.

المبحث الثالث:

الدولة والفواعل غير الدولاتية في السياسة العامة العالمية في ظل التحولات الدولية.

المطلب الأول:الدولة كأحد الفواعل في السياسة العامة العالمية.

لقد شاع في السنوات الأخيرة مفاهيم النظام العالمي والسياسة العالمية بدائل لمفاهيم استخدمت من قبل لمدة طويلة تتمثل في مفاهيم النظام الدولي والسياسة الدولية، للدلالة على أن الزمن الحالي يشهد تغيرا من سماته أنّ الدول ليست وحدها الأطراف الفاعلة في هذا النظام، ولكن توجد بالإضافة إليها أنواع أخرى من القوى والفواعل تمارس قدرا كبيرا من النفوذ والتأثير في البيئة العالمية.

وإذا كان هذا التغير الذي طرأ على النظام العالمي ذا أبعاد عامة وشاملة فإن ذلك يستتبع تعدد مظاهره وتنوعها وامتدادها إلى جميع مجالات السياسة العالمية وقطاعاتها المختلفة.

لعلّ من أبرز مظاهر هذا التغير أن دور الدول كقوى فاعلة ومؤثرة في السياسة العالمية لم يعد دورا مركزيا كما كان عليه الحال في النماذج التاريخية التي عرفها العالم من قبل، فقد أدت الكثرة العددية الهائلة للدول القضاء على مركزية القرار السياسي كأساس لتوجيه العلاقات الدولية والتي تعني انتشار السلطة السياسة العالمية وتوزيعها بين مراكز متعددة مما يعني أن قدرة أي فاعل من الفاعلين الدوليين على تغيير النظام العالمي أو تحديد مسار العلاقات الدولية أصبحت قدرة محدودة ومقيدة للغاية، حتى ولوكان هذا الفاعل الدولي هو إحدى القوتين العظمتين في فترة الحرب الباردة[1].

كذلك فإن التأثير والنفوذ التي تمارسه الدولة المعاصرة لم يعد يرتكز على حساب أو تقدير ما بحوزتها من القوة والإمكانيات العسكرية، إذ أن قراراتها المحددة لدورها في البيئة العالمية لم تعد تتشكل وفقا لأهداف ورغبات السلطة السياسية وحدها بقدر ما

1أحمد عباس عبد البديع، "أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة".

تم تصفح الموقع يوم، 20، 03، 2010/ http://www.bohothe.blogspot.com

هي محصلة لتفاعل القوى والجماعات المختلفة داخل المجتمع القومي، وأصبحت القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها البيئة الدولية المتغيرة تستأثر باهتمام جميع أفراد المجتمع لارتباطها ارتباطا وثيقا بالرفاهية العامة والوفاء باحتياجات الجماهير من الخدمات وتوفير السلع الأساسية للمواطنين .

وقد كان لتعدد المشاكل التي تواجه الدول والتي لا يمكن حلها بواسطة دولة واحدة أثر كبير في تغير بنيان العلاقات الدولية فقد أصبح اعتماد الدولة على القوة العسكرية أقل كثيرا من اعتمادها على الدبلوماسية التي يساندها الاقتصاد القومي والقدرات والإمكانيات الأخرى التي تمثل المصدر الرئيسي للقوة في الوقت الحاضر، الذي أصبح فيه البقاء يمثل الهدف الحيوي لكل دولة وحلت محله صلات وثيقة مما يؤكد أن القوة لم تعد وسيلة مناسبة لتحقيق الأهداف الأخرى غير هدف الأمن مثل الرفاهية الاقتصادية ورفاهية البيئة المادية التي أصبحت أكثر أهمية مما كانت عليه منذ أي وقت مضى.

وإذا كانت التفاعلات الدولية يغلب عليها منذ الماضي طابع التسابق والمنافسة والتصادم مما كان يتولد عنه الأزمات ثم المنازعات المسلحة فإن طبيعة المشاكل والقضايا التي تولدت من البيئة العالمية المتغيرة حتمت الحاجة إلى التضامن والتعاون والعمل المشترك لمواجهة المشاكل التي استشرت في البيئة العالمية المتغيرة .

فبالنسبة للمشاكل التي ترتبط بالظروف المجتمعية أو الداخلية سواء في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فإنها تتطلب العمل الدولي المتبادل لأنه يؤدي إلى نتائج مرغوبة في مستوى العالم فالأوضاع الخاصة بالمعدلات المرتفعة للأمية وتدهور الخدمات الصحية وانخفاض مستوى المعيشة وكذلك الظروف الاقتصادية مثل ضعف الاستثمار وتزايد معدلات التضخم النقدي واختلال نظام المدفوعات، والظروف السياسية مثل انتهاك حقوق الإنسان تعتبر مسائل ذات أهمية كبرى على مستوى العالم كله ومن ثم فإنها تتطلب التعاون الدولي سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي[1].

---

[1] _ أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، ص4.

وفي الوقت الراهن الذي يشهد فيه العالم الترابط الوثيق بين مختلف أرجائه من خلال الظاهرة عابرة القوميات والتي تتمثل في ذلك التطور الهائل في انتقال الأفراد والجماعات والأفكار ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية تتفجر أنواع جديدة من المشكلات والأزمات التي لا سبيل إلى مواجهتها والسيطرة عليها إلا بتضافر جهود الدول كانتشار الإرهاب الدولي وتلوث البيئة الدولية وترويج المخدرات والسموم البيضاء.

ولابد أن الحاجة إلى التعاون بين الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين كالمنظمات الدولية والجماعات الدولية غير الحكومية تزداد مع التغيرات الضخمة التي تحدث في مجال التكنولوجيا والأنشطة التي تؤثر تأثيرا جذريا في البيئة الجغرافية الفيزيقية مثل التجارب والاختبارات الذرية وتأثيرها على التربة والطقس العالمي والغلاف الجوي كما يحتاج العالم إلى التعاون في استغلال الثروات والموارد الطبيعية في سائر أنحاء العالم مما يعتبر من قبيل تراث البشرية كلها مثل الثروات الكامنة تحت قيعان البحر والمحيطات، والمحافظة على المصادر الحية في البحار العالمية واستخدام الطاقة الذرية في المجالات السلعية لمواجهة مشاكل نقص الغذاء وتلوث البيئة ومنع انتشار الأمراض والأوبئة وغير ذلك من أوجه التعاون الذي تشتد إليه حاجة الدول للتخفيف من حدة تفاقم القضايا والأزمات العالمية.

أخيرا وإثباتا لما أسلفنا ذكره فإن تغير الظروف والأزمان قد فرض تغيرات وتطورات مسّت في جوهرها مكانة الدولة في المجتمع الدولي وتفاعلاته حيث ظهرت إلى جوارها أطراف متعددة تسهم في صياغة واقع العلاقات الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسية وقوتها من النواحي السياسية والاقتصادية حتّى أن أغلبها أصبح له قوة تفوق قوة الدول بعشرات المرات وكذلك تزايد نفوذ وهيمنة المنظمات الدولية غير الحكومية المختلفة بما فيها مراكز الفكر ومؤسسات صنع السياسات العامة، هذه الظواهر كلها كان لها اثر كبير على دور الدولة وهيمنتها باعتبارها الأداة الأولى التي تصوغ العلاقات الدولية وتنسج خيوطها، حيث بدأت هذه الأطراف تسحب من خيوط هذا النسيج خيطا تلوى الآخر حتى وصل إلى مراحل مخيفة سنتحدث عنها لاحقا [1].

[1]_عبدالمولى طشطوش هايل، أثر التغيرات في العلاقات الدولية على دور الدولة،

المطلب الثاني:الفاعلون غير الدولاتيون: شركاء جدد في السياسة العامة العالمية.

مع نهاية القرن العشرين أصبحت السياسة العالمية تضم إلى جانب الدول العديد من الفاعلين الآخرين الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض من جهة ومع الدول والمنظمات الدولية من جهة أخرى، وتسمى هذه الأطراف الجديدة أو الفاعلين الجدد باسم الفواعل غير الدولاتية.

ويتضمن مصطلح الفاعلين غير الدولاتيين في السياسة العالمية كلّا من المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والإعلام الدولي والمجموعات الابستمولوجية[1]، وهناك تنظيمات أخرى تشمل اتحادات العمال، منظمات الجاليات، المؤسسات الدينية، التجمعات العرقية وحركات التحرر الوطنية.[2]

فبالنسبة للمجموعة الأولى فان المصطلح يستخدم للإشارة إلى كل كيان دولي منظم، سلمي، غير ربحي، طوعي ذاتي الحكم وغير منشأ من طرف الدول والحكومات ويمكن أن يشمل هذا التعريف المؤسسات الدينية، الجمعيات المهنية، ومجموعات المصالح واتحادات العمال، والمنظمات المدافعة عن البيئة وعن حقوق الإنسان.

بينما نجد أن المجموعة الثانية والتي تضم الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز عددها في الوقت الراهن عشرات آلاف الشركات ذات قواعد في عدة دول وهي إذ تسعى إلى احتكار القوة الاقتصادية في كثير من دول العالم المتقدم والنامي على السواء، فإنها تمارس في ذات الوقت قدرا ملحوظا من التأثير السياسي في كثير من الدول، وفي السياسة العامة العالمية ذاتها مما يجعلها أداة بارزة من أدوات صنعها، ومن أمثلة هذه الشركات

ميكروسوفت، فورد، ماكدونالدز...الخ، فهذه الشركات هي شركات خاصة مقرها في دولة واحدة ولها فروع وشركات تابعة لها في دول أخرى تشتغل بموجب

---

*تم تصفح الموقع يوم*2011/03/05 : www.odabasham.net/show.php

[1]–مارتينا فيشر، ترجمة: يوسف حجازي :**المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات**، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009، ص:6.

[2]–مراد بن سعيد، صالح زياني، المرجع السابق، ص: 95.

إستراتيجية عالمية منسقة من أجل ربح حصص في السوق والوصول إلى أرباح إضافية وكفاءة وفعالية عاليتين.

بينما نجد أن الصنف الآخر للفواعل غير الدولاتية هوا لمجموعات الابستمولوجية التي تعتبر بمثابة "شركاء جدد في السياسة العامة العالمية "وهي عبارة عن شبكات عالمية من الخبراء والباحثين يشتركون في العديد من القيم والأفكار والمعتقدات العلمية، للدفاع وطرح بعض القضايا ذات الاهتمام العالمي، فانتقال الأفكار التي تطرحها هذه المجموعات المعرفية لا تؤثر في البرامج السياسية فحسب، وإنما تؤثر أيضا في النتائج (المخرجات)، وليس من قبيل الصدفة أن تحصل قضايا حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والقضايا البيئة وقضايا السياسات المالية على دعم ومساندة دون وجود هذه المجموعات والفواعل المحركة لها والمؤثرة[1].

ولعل ***Think Tanks***مراكز الفكر والدراسات تعكس النموذج الحقيقي لهذه المجموعات الابستمولوجية، فهي مؤسسات بحثية هدفها الأساسي هو توفير دراسات وأبحاث تتعلق بالقضايا والسياسات العامة للدولة أو المجتمع أو لمصلحة منظمات دولية أخرى وتحاول أن تكون مشاركا فعّالا ومؤثرا في قضايا ونقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة، وهي تقوم في جوهرها بالدّراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين المواطنين وصناع السياسات لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة، وتعد هذه المراكز في كثير من الأحيان مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين وصناع السياسات العامة،

رغم أنّه كان ينظر إليها كمؤسسات أكاديمية " نظرية" بعيدة عن التأثير في السياسات الوطنية أو الدولية [2].

1–جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص:631.

2_سامي الخزندار، طارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة : دفاتر السياسة والقانون :العدد 6، جانفي 2012، الأردن، الجامعة الهاشمية، ص، 4.

ويلاحظ في نهاية القرن الحادي والعشرين ازدياد نفوذ وانتشار هذه المراكز في جميع مناطق العالم، وتنوع طبيعة اختصاصاتها، ونشأت العديد من المراكز البحثية المتخصصة بعضها في دراسات السلام والصراع، وبعضها في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، وبعضها في المنظمات الدولية، والقانون الدولي الإنساني، وبالمثل تنوعت اختصاصات المراكز البحثية المعنية في المجالات الأخرى سواء الاقتصادية والمالية أو الاجتماعية، أو شؤون الهجرة والسكان وغيرها من المجالات .

وتطور أيضا وجود عدد مراكز الأبحاث والدراسات في العالم حيث وصل عددها حسب مشروع مؤشرات مراكز الأبحاث والفكر إلى 6480 مركز بحثي متخصص في مجال السياسات العامة في تسعة مجالات بحثية، وتتوزع مراكز الفكر والأبحاث العالمية هذه على النحو التالي :

المنطقة الجغرافية	عدد المراكز البحثية	نسبة المراكز البحثية في هذه المنطقة إلى%مجموعها في العالم
إفريقيا	548	%8
آسيا	1200	%18
أوروبا	1757	%27
أمريكا اللاتينية والكاريبيان	690	%11
الشرق الأوساط وشمال إفريقيا	333	%5
أمريكا الشمالية	1913	%30
أوقيانوسيا	39	%1
المجموع	6480	%100

The source; James G Me Gann، "The global "go_to" think tanks 2010، thank tanks and civil societies program، Final United nations university، January 2011.p16.

ويلخص بعض الباحثين ووظائف ومهام مراكز الفكر والدراسات بما يلي :

1_ إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة.

2_تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات .

3_ تقويم البرامج والسياسات .

4_ تقديم التفسيرات والتوجيهات حول السياسات العامة لوسائل الإعلام وتسهيل فهم استيعاب الجمهور لها .

5_ توفير الخبرات اللازمة وتوفير الكفاءات لإعداد السياسات العامة .

أما بخصوص التنظيمات الأخرى المتبقية فهي تضم حركات التحرر الوطنية، والجماعات الإرهابية وعصابات المجرمين والمنظمات المهنية وهي تتخطى في نشاطها الحدود الوطنية.

قد يتساءل البعض عن سرّ اعتبار المجموعات السالفة الذكر (المجموعات غير الشرعية، وحركات التحرر بوصفها فواعل غير دولاتية في السياسة العالمية)، والجواب هوأن هذه الفواعل التي لا تحظى باعتراف الدول وتعتمد على العنف كإيديولوجية لتحقيق أهدافها فهي تؤثر في سياسات الدول الأمنية الداخلية والدولية، وبالتالي التأثير في مسارات الحياة الدولية.

ومما عزّز تأثير هذه التنظيمات على الدولة على المستوى المحلّي، والمستوى الدّولي في آن واحد، هو منظمتها متعددة الجنسية التي تسمح لها بأن تحتاط ضد أي تعاون دولي مشترك موجّه لمحاربتها ومجابهتها، وقد شكلت عصابات مافياوية جديدة في العالم شبكة دولية، أصبحت باستطاعتها التغلّب على مصاعب الحدود الدولية وتجميع الثروات بفضل التجارة المحرّمة أو الممنوعة قانونيا، ويشمل ذلك جميع المنتجات ممنوعة البيع من قبل الدول، وتشتمل تجارتها على : المخدرات، الكائنات البشرية، ابتزاز الأموال باستخدام التهديد، بضائع مغشوشة، منتجات مقلّدة، وأموال مزورة...إلخ، كما توجد أيضا بعض المواد الخاصة كالسجائر والألعاب الخطرة [1].

وتمثل تجارة المخدرات على المستوى العالمي رقم أعمال يفوق ذلك الرقم المستخدم في مجال النفط، وقد تستعمل الأموال المحصلة من هذه التجارة في المتاجرة بالأسلحة في مناطق معينة من العالم، خصوصا مناطق النزاعات والصراعات في

[1]_ موسى الزغبي، المرجع السابق، ص، 207

العالم وتصل أرقام فوائد الضرائب على تجارة المخدرات سنويا إلى ما بين (300_500) مليار دولار، وتقدر الأرقام الناتجة من التزوير إلى (100) مليار دولار[1].

إن أهم ما يمكن استخلاصه ضمن هذا الإطار هو ذلك التعدد والتنوع الكبيرين لهذه الفواعل التي تشارك في رسم وتبني وصياغة السياسة العامة العالمية بالإضافة إلى الدولة الفاعل الأكثر أهمية، فهناك فواعل قد لا تنتمي إلى الدولة وتضم ضمن مكوناتها منظمات تطوعية غير ربحية، أو مؤسسات أو شركات متعددة الجنسيات ...الخ، بحيث تنشأ هذه الأطراف مستقلة عن الدولة فتكون غير حكومية لكن هذا لا يعني ولا يمنع بأن الدولة هي التي تحدد الإطار القانوني والمؤسساتي لنشأتها[2].

ومن سماتها أيضا، أنها تعمل على المستوى العالمي ولها علاقة فعلية بالسياسة العالمية، فالفواعل غير الدولاتية هي كيانات غير سيادية تمارس سلطات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية هامة وتؤثر على مستويات وطنية ودولية .وإجمالا يتضمن مفهوم الفواعل غير الدولاتية المنظمات المتصفة ب[3]:

- المستقلة بشكل كبير أوكلي عن التمويل والرقابة الحكومية المركزية.
- العاملة والمشاركة في شبكات تمتد عبر حدود دولتين أوأكثر، وعليه العمل في علاقات عالمية تربط النظم السياسية، والمجتمعات والاقتصاديات.
- تتصرف وفق طرق معينة تؤثر في النتائج السياسية سواء ضمن دولة واحدة أوعدة دول أو ضمن المؤسسات الدولية.

وعلى هذا الأساس فإن الفواعل غير الدولاتية يمكن تصنيفها على أساس أنها تمتلك سلطة خاصة في مقابل ومواجهة السلطة العامة الوطنية.

---

[1] _برايان وايت، ريتشارد ليتل، ومايكل سميث ،قضايا في السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث والدراسات،2004،ص،329.

[1]– نوال ثعالبي، دور الفواعل غير الدولاتية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية :تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، 2010)، ص، 42.

[3]– مراد بن سعيد وزيّاني صالح، مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، ط1 (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص:97.

المبحث الرابع:

المقاربات النظرية لدراسة الموضوع:

من الواضح جدّا أن هناك تباينا في معالجة موضوع الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية من طرف المداخل النظرية، حيث أن النظرية الواقعية تتمركز حول الدولة وتؤكد على الدور الهامشي للفواعل الأخرى في السياسة العالمية وهي لا تقبل أي خروج عن وحدة التحليل الأساسية الدولة، بينما تختلف النظريات الأخرى في الاعتقاد بوجود أدوار متنامية ومتصاعدة في السياسة العامة العالمية لفواعل أخرى وسنحاول دراسة المقاربات النظرية للموضوع في هذا المبحث على الشكل التالي:

المطلب الأول:النظرية الواقعية: *realism theory .*

هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية، وجاء كرد فعل على أطروحات المثاليين في تفسير ودراسة العلاقات الدولية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بأزيد من عشرين سنة منذ عام 1940، كما هيمن على دراسات العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة[1].

لعل أهم المتغيرات التي قامت عليها الواقعية هي فوضوية النظام الدولي والتي لا تعني انعدام النظام وإنما انعدام سلطة فوق الدول تضمن الأمن والاستقرار، وهذا ما يبرز سعي الدولة للحفاظ على أمنها.

وتعتبر الدولة حسب المنظور الواقعي الكلاسيكي الفاعل العام والوحيد وتحتل مكانة مركزية في الشؤون السياسية الدولية كونها وسيلة أو أداة رئيسة لصنع السياسة الدولية عبر الزمان والمكان[2]، فالدولة تلعب دورا مركزيا في السياسة الدولية وذلك

---

[1] _ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة في علم السياسة والعلاقات الدولية، قراءات عالمية"، المجلد1، العدد1، خريف2005، ص.3.

[2] – السعيد لوصيف، المرجع السابق، ص:63.

*الدولاتية **statism** :هي محور النظرية الواقعية، وهذا ينطوي على زعمين :أولهما إن الدولة بالنسبة إلى المنظرين هي العنصر الفاعل الأبرز وأن العناصر الفاعلة الأخرى في السياسة العامة العالمية جميعا ذات أهمية أقل، وثانيهما أن سيادة الدولة تشير إلى وجود مجتمع سياسي مستقل، ويعاب على الدّولاتية عجزها عن التصدي للمشكلات والتهديدات العالمية كالمجاعات، وتردي الأوضاع البيئية، وانتهاكات حقوق الإنسان وكذا التحديات التي تواجه سلطة الدولة من الأعلى ومن الأسفل.

باعتبارها على المستوى الداخلي تقف خلف نشوء المجتمع المدني وتيسر له النشاط وهي الوسيط الوحيد له في المستوى الخارجي، وتبعا لهذه الفكرة فان الدولة هي الفاعل الوحيد والعقلاني بالرغم من أنها تدار تحت ظروف من التوتر وعدم التأكد من المعلومات وعدم اكتمالها، فالدول بالأساس هي الفواعل الأهم في السياسة الدولية.

"States are the important actors in world politics"

هذا الحديث يعكس محتوى المستوى الأنطولوجي للنظرية الواقعية والتي تتبنى الطرح الدولاتي أساسا أي التركيز على الدولاتية، فالواقعيون ينظرون إذا إلى المنظمات الدولية من وجهة نظر ذرائعية بمعنى أنها ترتيبات تتعاون وفقها الدول ولا تعدو أن تكون مؤسسات تمثل مصالح الدول ذاتها.

مفاهيم الواقعية وبناؤها النظري:

لقد اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية مثل: **القوة، ميزان القوى، الفوضى والمصلحة الوطنية**[1]، إلا أن الواقعيين الكلاسيكيين يعتبرون أن لعبة ميزان القوى هي الأكثر عملية لإقامة السلم، والاستقرار على المستوى الدوليوان منطق توازن القوى هوالكفيل بتحقيق السلم والاستقرار في العالم[2].

ويعتقد **هانس مورغنتو** في كتابه السياسة بين الأمم ***politics among nations***أنّ الواقعية السياسية الدولية تقوم على مبادئ حددها في الآتي:

1- السياسة تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية والنقائص والخلل الذي يميز العالم.

2- المصلحة هي المرجع الأساسي للعمل الدولي.

---

[1]_أليس لاندو، المقداد قاسم، مترجما، **السياسة الدولية :النظرية والتطبيق**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008)، ص.13.

[2]- ناصيف يوسف (حتى)، **النظرية في العلاقات الدولية**"، ط1 (دار الكتاب العربي، 1985) ص:25.

*الأنطولوجيا: هي فرع من الفلسفة يهتم بدراسة الواقع كما هو، فهي تحدد طبيعة العلاقة بين الفاعل وواقعه، كدراسة الفاعل(الدولة) والواقع الدولي الذي تنتمي إليه.

3- كل نظرية في العلاقات الدولية يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين.

4- القوة هي الغاية الحاسمة التي تبرر السلوك العدواني للدول، فمورغانتو يعتبر أن "السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي دائما الهدف العاجل.[1]

أما من حيث البناء النظري فالواقعية اعتمدت على مسلمات محددة على المستويات الأنطولوجية والابستمولوجية والمنهجية، فعلى المستوى الابستمولوجي حاولت كشف ودراسة تأثيرات القوانين الموضوعية الحاكمة لسلوك الأمم فيما بينها دون محاولة التأثير في هذه السلوك أو توجيهه أو تغير الوضع القائم الناتج عن هيمنة نمط سياسي دولي معين[2].

أما على المستوى الأنطولوجي فالواقعية الكلاسيكية تتبنى الطرح الدولاتي المهيمن من حيث:

1- الدولة تلعب دورا مركزيا باعتبارها منشئة المجتمع المدني على المستوى الداخلي والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي.

2- الدولة هي الفاعل العقلاني والوحيد في السياسة الدولية ***states are rational and unitaryactor in international politics***

3- سيادة الدولة كحجر الزاوية في أي بناء سياسي.

-ومن الناحية المنهجية تعتمد على التجريبية(empirical approach) باستعمالها عموما الهارمونوطيقا*hermeneutics، إلى جانب اقترابها من الوضعية الكانطيةkantien positivisme.[3]

---

[1] Paul R vriotte ،mark Vkauppi ،International relations theory ،realism ،pluralism ، globalism and beyoud ،3rd ed ،London :allyn bacon ،1999 ،p :34.

[2]- عبدالناصر، جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر، دار الخلدونية، 2007)، ص.140.

*الهارمونوطيقا:حقل يهتم بدراسة الكيفية التي يؤول بها الإنسان أويرسم معان كما هي منعكسة في اللغة التي يركبها ويستعملها.

وعموما يشكل الفاعلون، والأهداف والأدوات مفاهيما أساسية لتنظيم السياسات الدولية، غير أنها مفاهيم قابلة للتطور، فالدولة كما سبق ذكره تعتبر الفاعل الهام الوحيد والدول العظمى هي وحدها التي تحظى بالاهتمام، ولكن هذا المفهوم لم يلبث أن تغيّر بحيث ازداد عدد الدول بشكل كبير بعد الحرب العالمية، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى ما يقرب 178 دولة في الأمم المتحدة[1] .

والأهم من عدد الدول، ظهور فاعلين من غير الدول تتخطى هذه الأخيرة وتفوق في تأثيرها أحيانا تأثير الدول في السياسة الدولية.

وفيما يخص الأهداف فالأمن العسكري هو الهدف الرئيسي لأية دولة في النظام الفوضوي، ومن الواضح في ذلك هو التنافس الشديد الذي تمت معايشته أثناء الحرب الباردة والسباق الواضح في التسلح بين الدول الكبرى المتصارعة، ولكن بتغير مفهوم الأمن_ وذلك بسبب بروز مفهوم الأمن الإنساني لم تبق القوة العسكرية الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن وباتت الوسيلة العسكرية مكلفة جداّ، والسبب لعله يرجع إلى أن أقوى وسائل القوة العسكرية المتمثلة في الترسانة النووية للدول لم يتم استخدامها منذ اندلاع الحروب وطيلة الحرب الباردة وذلك لعدم تناسب الأهداف السياسية المرجوة منها وبين حجم الدمار والخراب الذي ستخلفه.

المطلب الثاني:النظرية الواقعية الجديدة:*new realism theory*

على إثر الانتقادات التي وجهت للواقعية الكلاسيكية وقصورها في جوانب معينة من التحليل، برزت نظرية أخرى للإصلاح والتجديد وهي النظرية الواقعية الجديدة وتزامن ظهورها مع الانتقادات الكبيرة التي وجهها السلوكيون للواقعية التقليدية بحيث اعتبروها مجرد فلسفة للمنهجية العلمية في تحليلها للسياسة الدولية، كما تزامن ظهورها

1–تعتمد الوضعية التي بنت الواقعية عليها منطلقاتها الفلسفية في تشبيه الظواهر الاجتماعية بالظواهر الطبيعية، تحكمها قوانين ثابتة لا يمكن للبشر تغييرها، وهدف عالم السياسة هو الكشف عن هذه القوانين التي تمكنه من فهم الظاهرة وتحليلها، ليس فقط حاضرها وإنما كذلك فهم ماضيها، والوضعية تقوم على أربعة خصائص المنطقية :logicism، التحقيقية، التجريبية والتفريق بين النظرية والملاحظة للتعمق أكثر في هذا الصدد:

John A(Vasquez) ،the post-positivist debate : reconstructing scientific enquiry and international relations theory after enlightenment's fall ،in ،B(ken) ; S(steve).p :221.

مع بروز النزعة العلمية في شتى الاختصاصات الاجتماعية، وتعالت الأصوات تنادي بمحاولة الارتقاء بالعلاقات الدولية إلى علم يشبه العلوم الطبيعية، ومن ناحية التصورات نجد أن الواقعية الجديدة حاولت استيعاب الانتقادات التي وجهت للواقعية التقليدية وانطلقت في تحليلاتها عليها وهذا لا يعني بأنها لم تأخذ بأفكار ومبادئ الواقعية التقليدية بل اعترفت بها وحاولت إضافة عناصر تحليلية جديدة حول الدولة كفاعل في السياسة الدولية عندما أضافت إليها فواعل جديدة عدت ضرورية لا يمكن إهمالها أو تجاوزها من التحليل.

وإذا نظرنا للبناء النظري للاتجاه الواقعي الجديد من حيث التصورات بينه وبين الواقعية التقليدية نجد الفروق التالية:

في الجانب الأنطولوجي لم تقص الواقعية الجديدة المسلمات المركزية حول الدولة كفاعل بل أضافت إليها فواعل جديدة في تحليلاتها(منها الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية الدولية، منظمات المجتمع المدني العالمي، منظمات وجماعات الجريمة المنظمة)، وذلك بسبب التواجد البيولوجي الهائل لهذه الفواعل على مسرح الحياة الدولية، لذلك نجد أن الواقعية الجديدة حاولت التعامل مع هذا النقص في عملية تعديلية ضمنت فيها الفواعل واعتبارها وحدات تحليلية جديدة،، وكما يقول **والتز**"...**فعلى مرّ التّاريخ تغّيرت الدول في أشكال كثيرة، لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي نفسها دوما صراع وتعاون**".

ومن الناحية الابستمولوجية حاولت الواقعية الجديدة تجاوز التصور الفلسفي للاتجاه التقليدي وسعت إلى بناء نظرية في بساطة وأناقة على شاكلة نظريات العلوم الطبيعية، وبالتالي يكون بالإمكان صياغة نظرية عامة في العلاقات الدولية على حد تعبير والتز وذلك على عكس الواقعية التقليدية بزعامة هانس مورغانثو الذي أخفق في فهم واستيعاب الواقع الحقيقي، وبالغ في تفسيره للمصلحة الوطنية والقوة، وكذا عدم أخذه بالنظريات والمعارف من العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسة الدولية.

إن الواقعية الجديدة كتوجه نظري تبنت مقاربات ابستمولوجية وأنطولوجية ومنهجية تستجيب للنزعة التجديدية البديلة في بناء تصور جديد للعلم والسياسة الدولية

تحديدا، فمن الناحية الابستمولوجية تعتبر أن النظام يتكون من بنية تسمح بالنظر إلى الوحدات كأنها مكونة بشكل مختلف عن وحدة واحدة من حي مستويات التحليل وباعتبارها ذات نزعة تجديدية ورغم اقتناعها بوجود لا مستويات تحليل في السياسة الدولية (فردي، وطني، ودولي) فإنها استغنت عن المستويين (الفردي، الوطني) باعتبارهما يقدمان تفسيرات تجزيئية réductionnistesللظواهر الدولية، فكاختيار منهجي، اعتمدت الواقعية الجديدة على "الوحدة" التي تمثل الدولة، مفضلة دور البني أي إعطاء الأولوية للنظام على حساب مكوناته لتحديد الضغوطات والتأثيرات التي تمارس الفاعلين (الدول) وتؤثر في سلوكياتهم.

ولكن رغم هيمنة الواقعية الجديدة على الأدبيات النظرية في السياسة الدولية إلّا أن ذلك لم يحمها من انتقادات التيارات النقدية التي اعتقدت بأنها فشلت في تفسير التغيرات الدولية ومن بينها الفشل في تفسير نهاية الحرب الباردة على سبيل المثال[1].

كما انتقدت أفكار وأطروحات والتز بسبب افتقارها إلى البعد الأخلاقي، وأيضا بسبب عزل الميادين الاجتماعية الأخرى عن الميدان السياسي، فإضفاء الطابع اللاتاريخي (ahirostique) للحياة الدولية على التصورات الواقعية الجديدة بلجوئها إلى انتزاع نظام الدول من سياقه السوسيو_ثقافي، هذا ما يجعلها عاجزة عن فهم وتفسير حالات التغير الثقافي والأخلاقي على مستوى العالمي، ومن جهة أخرى عدم محاولة الواقعية الجديدة تبني موقف نظري من شانه تغيير الوضع القائم بما يخدم المصلحة المشتركة لكل الأمم وليس فقط للدول المهنية على النظام العالمي، والاكتفاء فقط في تحليلاتهم للواقع والظواهر الدولية ودراستها كما هي دون تغيير أو تبديل أو رغبة في التغيير[2].

المطلب الثالث: النظرية البنائية :

ارتبط كثيرا التصور البنائي بإسهامات ألكسندر واندت الذي مثّلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية، وهو أكثر من عبّر عن المضامين النظرية

---

[1]–جهاد عودة، النظام الدولي :نظريات وإشكاليات، ط1(دار الكتاب العربي، 1985)، ص.50.

[2]– الطاهر حجار، مرجع سابق، ص.8.

البنائية خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992 بعنوان: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة."

« Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics »

وقبل واندت، تجلّت المعالم البنائية في كتابات نيكولاس أونوف في نهاية عام 1989

"عالم من صنعنا".

« world of our making :rules an rule in social theory and international relations ».

غير أنّه، ورغم حداثة هذا الاتجاه النظري "البنائية " إلاّ أن جذوره التاريخية عميقة وتلقى جذورها في قول الإيطالي جيامبا تيستا بأنّ العالم الطبيعي من صنع الله، بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان[1].

وهذا دليل على إبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الاجتماعية التي تستدعي الرؤية لها مناهج غير التي تستخدمها العلوم الطبيعية والمستمدة أساسا من الفلسفة الوضعية[2].

والبنائية حسب واندت ألكسندر تفترض ما يلي :

_ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .

_ تذاتانية Inter subjectivity. البنى الأساسية للنظام القائم على الدول

_ تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

_ ومن خلال هذه الطرح لألكسندر واندت، فإن البنائية تنظر إلى النظام الدولي نظرة

---

[1]_ عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص، 445 .

2_ خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، 2008)، ص، 115.

اجتماعية، باعتبار أنّ الوحدات الأساسية المشكلّة له تبنى على أساس التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تؤدي إلى سلوكات غير مستقلة في الغالب. ولذلك ينظر البنائيون بمنظور سوسيولوجي للدولة عكس الواقعيين (حتى وإن اشتركوا في كون الدول الفاعل الأساسي) .

كما تظهر هذه النظرة الاجتماعية من جهة أخرى على مستوى البيئة الخارجية للدول من خلال علاقاتها الدولية .

ولكن رغم هذا التصور إلا أن البنائية قد اقتربت كثيرا من بعض المسلمات الواقعية في العناصر التالية:

_ سمة السياسة الدولية عموما : الفوضى.

_ هدف الدول الأسمى هو البقاء .

_ الفاعل الرئيسي للتحليل هو الدول ضمن تعددية الفواعل .

_ سلوك الدول عقلاني ومحدداته انعدام الثقة .

من بين الافتراضات الأساسية للبنائية والتي جاءت كرد فعل على البناء الواقعي هو رؤيتها للواقع الدولي الذي يتأثر بدور البنى الاجتماعية والأفكار واعتباره في شكل توليفة اجتماعية تتسم بالتفاعل المستمر بين الوحدات السياسية المكونة للبناء الدولي، وإطلاقها لفكرة التكوين المتبادل التي ينظر من خلالها لسلوكات الفاعلين استنادا إلى ترتيبات النظام الدولي .

_ تركّز البنائية على المعايير كقواعد ومحددات تكوّن هوية الفواعل ومصالحها.

واعتبارها عاملا مغذيا للنزاعات الداخلية، Identityركزّت البنائية على متغير الهوية هذا إلى جانب الأفكار والإدراكات والمعايير، والجدير بالذكر أن الهوية اعتبرت مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهنا تؤكد البنائية على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها.

وأصبح ذلك بشكل أكثر وضوحا مع بروز قضايا الأقليات بعد ما تحوّل الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وقضايا الإرهاب، والتنظيمات الإرهابية لا سيّما بعد تحوّل الصراع من

صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري، فضلا عن اللعب على أوتار الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد صناع قرارات هذه للوحدات السياسية، مما يجسّد وجود تعددية الفواعل وليس فاعل واحد في السياسة العالمية بعد الحرب الباردة.

ويقول واندت : إن الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة التي يرون أنّها تنتج في السياسة الدولية التي نشاهدها، هي في الواقع ليست من المعطيات، لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها وبعد أن نكون قد أوجدناها فإن باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف وسيكون ذلك من الصعب، لأننا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم . ولكن يمكننا أن نجعله غير ذلك[1].

يركز البنائيون على العوامل الاجتماعية ودورها في صناعة السياسة العامة العالمية، ويرتكزون على الدور الذي تلعبه الضوابط في تقييد سلوك الدول، ولكنهم أيضا يهتمون بالطريقة التي تنشيء الدول من خلالها هذه الضوابط بالاعتماد على التفاعلات الاجتماعية

، فالبنائية تقدّم فهوما متماسكة للواقع الدولي وتتمتع بالقدرة على تسيير فترات التحول الدولي.

[1]_بيليس جون، ستيف سميث، المرجع السابق، ص.397.

الفصل الثاني:
تعددية الفواعل في السياسة العامة العالمية
وأثرها على دور الدولة

المبحث الأول: الدور المتصاعد للمجتمع المدني العالمي في صنع السياسة العامة العالمية .

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات ودورها في السياسة العامة العالمية

المبحث الثالث:

الأطراف المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا في السياسة العالمية.

تشهد مجموعة من القضايا العالمية(المسائل البيئية، الأمن والسلام العالمي، الاقتصاد العالمي، الصحة الدولية وحقوق الإنسان) في الفترة المعاصرة تأثيرا ملحوظا لمنظمات دولية غير حكومية ومؤسسات أخرى مثل الشركات متعددة الجنسيات ،وحتى أطراف أخرى متخطية للحدود الوطنية للدول، وأصبحت هذه المنظمات جزءا من بيئة العمل الدولي خصوصا مع قدرتها على إحداث نقلات نوعية وتغييرات في ساحة الشؤون العالمية، حتى أمكن القول أنها بإمكانها تجاوز العجز المؤسساتي للحكومات في معالجة القضايا العالمية وهذا ما يثير تساؤلنا عن طبيعة هذه الفواعل، وعن تأثيرها على الدولة في صناعة السياسات العامة العالمية؟

المبـــــــحـــث الأول:

الدور المتصاعد للمجتمع المدني العالمي في صنع السياسة العامة العالمية .

في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدها عقد التسعينات ازدادت أهمية ما عرف بالمجتمع المدني العالمي، وعاد هذا المفهوم من جديد، ومعه نشأ بعد جديد أضفى على هذا المفهوم حيوية وبريقا ألا وهو البعد العالمي، وممّا يميز المجتمع المدني العالمي بشكله الحالي هو استعانته بالأدوات والوسائل التي وفرتها ثورة الاتصالات والمعلومات، وهي الثورة التي ساعدت هي الأخرى في تسارع خطى العولمة ونشأة فاعلين جدد من غير الدول، وقد تعاظمت بالفعل أعداد هؤلاء الفاعلين الجدد على الساحة العالمية فازدادت أعداد الفاعلين غير الحكوميين ،وانتشرت ظاهرة الشبكات العابرة للقوميات في محاولة من مؤسسات المجتمع المدني لتجاوز النطاق المحلي والانطلاق إلى العالمية، أي الانتشار على المستوى العالمي متبنية منطق التفكير على المستوى المحلي ،والفعل على المستوى العالمي، ولكن قبل الغوص أكثر في هذا المبحث ينبغي أوّلا تحديد ما هوهذا المجتمع المدني العالمي ؟ وما هي علاقته بالمنظمات الدولية غير الحكومية؟.

أولا: ما هو المجتمع المدني العالمي؟

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني العالمي.

يحتل هذا السؤال أهمية لأنه لا يوجد فضاء اجتماعي خارج حدود الدولة القومية، فالمجتمع المدني العالمي هو فضاء مفتوح داخل حدود الدولة القومية ولكنه يتألف من تلك المنظمات والمؤسسات والممارسات غير الحكومية التي يقوم بها المواطنون بمبادرتهم، وليس من حيث المبدأ استجابة لأوامر أي حكومة حتى لو كانت حكومتهم

القومية[1]. وبذلك ، تصبح معايير التمييز بين المجتمع المدني المحلي (الوطني) والمجتمع المدني العالمي تتمثل في ثلاثة جوانب وهي:

-أ- إنّ نشاط المجتمع المدني العالمي موجّه لما يقع خارج حدود الدولة القومية، أو ما تقوم به هذه الدولة أو مؤسساتها العامة والخاصة خارج حدودها أو نحو تلك القضايا التي تقع خارج اختصاصات الدولة القومية وحدها.

ب- إن عضوية المجتمع المدني العالمي مفتوحة لمواطنين ومنظمات من دول مختلفة، بينما تقتصر عضوية المجتمع المدني الوطني عادة على مواطني الدولة التي ينشط فيها.

ج_ إن القواعد التي يخضع لها المجتمع المدني العالمي هي جزئيا قواعد دولية في حين يخضع المجتمع المدني الوطني أساسا للقواعد التي تسنّها دولته.

ولقد قدّم تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002 تعريفا موجزا للمجتمع المدني العالمي بحيث هو: تلك التنظيمات التطوعية الإرادية غير الحكومية التي تنشط عبر الحدود وتتصدى لقضايا ذات طبيعة عالمية مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، البيئة، وقضايا التنمية والهجرة "[1]. وقد عبّر عنه كذلك بمفاهيم أخرى كالمنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات متعددة القوميات[2] . فهذا التعريف يركز على الخصائص الواجب توفرها في تنظيمات المجتمع المدني العالمي مثل الاجتماع الطوعي والاستقلال عن الحكومات، ويركز هذا على عالمية النشاط والقضايا كحقوق الإنسان، والأمن الإنساني، والتنمية وغيرها، وهي خصائص تشترك فيها أغلب تعاريف المجتمع المدني العالمي.

1_مصطفى ،كامل السيد، المجتمع المدني :الفاعل الجديد على المسرح الدولي، السياسة الدولية، 161 ، (2005)، ص، 67.

1_أماني قنديل ، تقرير المجتمع المدني العالمي لعام2000، جامعة أكسفورد، انظر الموقع على الانترنت: www .shabaka egybt.org /global civil society. تم تصفح الموقع يوم:2011.10.12

كما أن الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل عرّفه بقوله :" يشتمل المجتمع المدني العالمي على الروابط والتنظيمات المدنية التي تقوم على منظومة من الأسس كالانضمام الطوعي والاختياري، وتهدف الروابط والتنظيمات لتحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة، وأساس العضوية يستند إلى المواطنة العالمية، فلا اعتبار للجنسيات ولهويات ترتبط بدولة ما، تتبع هذه الرّوابط والتنظيمات عددا من الخصائص التنظيمية المحددة لأساليب العمل والأداء منها: الشفافية، عقلانية القرار، الديمقراطية المباشرة...[1]

وهناك تعريف آخر للمجتمع المدني العالمي قدم من طرف أماني قنديل وهو: أنه قطاع من منظومة المجتمع المدني في بلد معين أ ومنظمة إقليمية، يتخطى الحدود الجغرافية ليتضامن ويتشابك مع منظمات مجتمع مدني أخرى في مختلف دول العالم، انطلاقا من التوافق حول قضية معينة (محاربة الفقر مثلا) أو مبادئ مشتركة (الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان) أو غيرها ، بهدف التأثير في الرأي العام العالمي أو السياسات العامة العالمية.

إن هذا التعريف يتضمن أركانا أساسية:

أولها: تخطي بعض المنظمات الحدود الجغرافية التقليدية وتضامنها وتشابكها مع أخرى في بلاد متنوعة ومختلفة النمو والثقافة.

ثانيها: أهمية توافق هذه المنظمات حول قضايا أو مبادئ معينة .

ثالثها: الرغبة في التأثير سواء في اتجاه الرّأي العام العالمي لاكتساب مزيد من التضامن أو التأثير في السياسات العالمية والمنظمات والمؤسسات العالمية الفاعلة أو الإثنين معا.

رابعا: إن عملية التفاعل هنا والاتصال والتواصل هي مطلب رئيسي، بل هي عمود الظاهرة وفي هذا السّياق من المهم الإشارة إلى أن توظيف مفهوم المجتمع المدني العالمي ليعبّر عن الظاهرة تتقاطع وقد يترادف مع مفاهيم ومصطلحات أخرى تستخدم

---

[1] عبداللطيف باري، "المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية:قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007)، ص.45.

للتعبير عن الظاهرة نفسها أبرزها الشبكات الإقليمية والعالمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.[1]

Transnational civil society. والمجتمع المدني عبر القومي

وعلى أية حال فإنه لا يوجد تعريف لمصطلح المجتمع المدني العالمي متفق عليه في النقاشات الأكاديمية، لكن يلاحظ إجماع على نقطة واحدة في غمرة هذه التعاريف المختلفة، مفاده أنّ المجتمع المدني العالمي هو ميدان الأنشطة التطوعية والجماعية المتمركزة حول المصالح والمبادئ والقيم المشتركة، وهو المجال الوسط بين الدولة والمجتمع العالمي الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلال عنها، ويستخدم مفهوم المجتمع المدني بوصفه مفهوما موسّعا عكس المنظمات غير الحكومية، وكتعريف عام نجد أن المجتمع المدني العالمي هو مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تتصف بخصائص معينة: كالتنظيم والتنسيق، والطوعية والطابع الخاص والتسيير الذاتي وعدم الربحية، والتي تنشط في المجال العالمي وتقوم على أساس الديمقراطية الغربية والمواطنة العالمية، وتستمد فاعليتها من خلال الاشتراك في صناعة وتنفيذ القرارات من أجل معالجة قضايا ذات توجه عالمي كقضايا البيئة والأمن الإنساني والصحة[2].

ثانيا: ما هي تشكيلات المجتمع المدني العالمي؟

المطلب الثاني :تشكيلات المجتمع المدني العالمي:

يضم المجتمع المدني العالمي في ثناياه تشكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية واتحادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجبهات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات، تقوم بعض هذه التنظيمات مثل النقابات العمالية والمهنية من أجل دافع فئوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة، في حين تشكل منظمات أخرى مثل المنظمات

[1] أماني قنديل: المجتمع المدني العالمي والتنمية...مدخل للفهم، السياسة الدولية، 174 (2008) ص60.

الدولية غير الحكومية من أجل دوافع عامة قد تكون تنمية المجتمعات أو الدفاع عن الفقراء و المهمشين.

برزت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في صنع السياسة العامة العالمية خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمال، فعلى سبيل المثال يوجد اليوم أكثر من 2 مليون منظمة غير حكومية تنشط في شتى دول العالم، وجدير بالذكر أنه رغم وجود المنظمات غير الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلاّ أن السنوات الأخيرة خصوصا بعد الحرب الباردة شهدت تحوّلا محوريا ونقلة كمية وكيفية في واقع المنظمات غير الحكومية، وقد دفع ذلك أحد علماء السياسة المهتمين بهذه الظاهرة أن يطلق عليها الثورة التنظيمية العالمية

Global organisational révolution[1]،وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظمات غير الحكومية في خطاب السياسة العالمية.

فالمعلوم هو أن المجابهة والتصدي للمشكلات التي تواجه حياة السّكان عبر جهات وأقاليم عديدة في العالم تكون البرامج والسياسات المطروحة لمجابهتها مصدرها الوكالات والمنظمات والأجهزة المتخصصة التابعة للبيروقراطيات الدولية الرسمية، ولكن عدم قدرة وفشل هذه الهيئات والوكالات المتخصصة مع تصاعد أدوار فواعل جديدة قادرة على إحداث التغيير وفرض قيم مضافة في إدارة وحل وتسيير هذه

1_هويدا عدلي، فعالية مؤسّسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات – ندوة :دولة الرفاهية الاجتماعية 28–30 نوفمبر 2005، الإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية بتاريخ: 03–10–2005، ص3.

*تنص المادة 71من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيآت غير الحكومية التي تعنى بالمسائل التي تدخل في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيآت دولية، كما قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيآت أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن.

انظر ميثاق الأمم المتحدة على الرابط التالي www .alhosanilaw .net:

تم تصفح الموقع يوم 2012/11/12.

الأزمات والمشاكل والتحديات الطارئة ومن أبرز هذه الوحدات الجديدة: المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي حقيقة هي ذات جذور قديمة من حيث نشأتها لكونها تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، إلاّ أنها تطوّرت بشكل ملحوظ في القرن العشرين خاصة بعد ظهور منظمة الأمم المتحدة التي أضفت عليها طابع الاعتراف ومنحتها الصفة الاستشارية كما جاء في مادتها 71 من الميثاق*.

_ إن المنظمات الدولية غير الحكومية هي تنظيمات أو جمعيات واتحادات عبر قومية يتعدى نشاطها نطاق الدولة الواحدة ، ينشئها الأفراد بمبادرة خاصة منهم وبعيدا عن تأثير الحكومة وتنشأ عادة كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم الصفوف من أجل ممارسة نشاط ما، ومن ثّم فإن هذه الكيانات تقوم على أساس تطوعي لأفرادها إيمانا منهم بالأهداف المرغوب تحقيقها وليست من هذه الأهداف تحقيق الربح المادي، وفي حالة تحقيقه فإنه لا يوزع على أفرادها ولكن يتمّ استخدامه من أجل تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها[1] . فالمنظمات غير الحكومية تسعى لتأدية طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية.

ورغم عدم وجود تعريف دقيق ويخطى بالإجماع لهذه الكيانات إلاّ أنها أصبحت حقيقة في المجتمع الدولي وطرفا فاعلا في قضايا حقوق الإنسان والهجرة والجريمة المنظمة وغيرها..[2].

وهناك ربط كبير بين عديد الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية خاصة بين مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني، بل عند بعض هؤلاء من يعتبر أن ّكلاّ منها هو الآخر في حد ذاته ، ولدى البعض من يحدد صفات ومميزات لأي كيان من هذين الكيانين التي تكون في حد ذاته مميزات وخصائص للتنظيم الآخر .

1_عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص، 17_18.

مما سبق يمكن القول أن مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية يشمل على الخصائص الآتية:

1_أن ينشئ هذه المنظمات أشخاص طبيعيون ومعنويون خاصون ، يسعون إلى التغيير ذوو اهتمامات مشتركة تكون مستقلة عن الحكومات كليا أو جزئيا .

2_ أن تمثل شرائح هامّة من الرأي العام ضمن إطار محلي أو إقليمي أو عالمي .

3_ أن يكون لها وضع وإطار مؤسسي يتضمن أجهزة يقوم كل منها بوظائف وأدوار مختلفة اجتماعية وإنسانية في مواجهة عجز الدول وفشل أجهزتها على المستوى الإقليمي والعالمي.

4_ أن يكون لها نشاطاتها في عدد من دول العالم، ولذلك فهي تمثل الوجه الآخر لكلّ

من المنظمات الحكومية ،المجتمع المدني، وأحد القوى الجديدة القادرة على تغيير السياسات الوطنية والعالمية أو التأثير فيها.

5_ أن تكون ذات صفة تطوعية باعتبارها كيانات غير قومية غير هادفة لتحقيق الأرباح وإنما يتمحور نشاطها حول التغيير، فهي تعمل من أجل تغيير أساليب الحياة وتقليص المهددات وتخفيف التحديات التي تمس بحياة وأمن المواطنين على المستوى الوطني والإقليمي، بل على المستوى العالمي في حد ذاته .

كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية لها صفة استشارية أو صفة استشارية متخصصة أي أنها تتسم بهذه الخاصية لدى المنظمات الدولية الرسمية كالأمم المتحدة التي تمنح صفة استشارية لهذه الكيانات غير الحكومية أو تقيم علاقات رسمية مع المنظمات والأجهزة الفرعية للمنظمة العالمية للأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية [1].

1_عمر سعد الله، المرجع السابق، ص.20.

وكمثال على امتلاك المنظمات غير الحكومية الصفة الاستشارية هوما نجده من خلال المشاركة في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان بشكل رسمي في نشاطات الأمم المتحدة فهي تمتلك ضمن إطار هذه اللجنة الحقوق التالية[1] :(للمزيد انظر الملحق رقم 01).

_ اقتراح موضوعات وطرح أسئلة تتعلق بالأجندة المؤقتة.

_ تقديم بيانات وتقارير كتابية رسمية .

_ إرسال مراقبين لحضور الاجتماعات .

_ تقديم ملاحظات شفهية .

_ تقديم شهادات وعقد جلسات استماع أمام اللجان الخاصة أو المؤقتة التي قد تنشئها لجنة حقوق الإنسان.

_ القيام بدراسات وتوزيعها أو القيام بتحقيقات ودراسات بناء على طلب من اللجنة.

ومع التطورات الدولية في السنوات الأخيرة أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تحظى باهتمام متزايد من جانب الأمم المتحدة وأصبحت مشاركا رئيسيا في جميع المؤتمرات الدولية، فلقد تطوّر جيل المنظمات الحقوقية والدفاعية وهو أحدث أنماط وأجيال المنظمات غير الحكومية بشكل كبير من حيث الحجم وأنماط النشاط ليعكس تناولا واسعا لمفهوم حقوق الإنسان لتشمل الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بجانب الحقوق المدنية والسياسية، وتطوّر نشاط هذه المنظمات من القيام بأدوار الحكومات فيما يتعلق* بمختلف قضايا حقوق الإنسان والدفاع عن قضايا المرأة

---

[1] _نجوى إبراهيم، "دور الأمم المتحدة في تطوير آليات حقوق الإنسان "، السياسة الدولية، ، 16، جانفي، 2007، ص.56.

*تعمل منظمة أمنيستي الدولية على محاربة العنف ضد المرأة ، والدفاع عن حقوق وكرامة الفقراء والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام والدفاع عن حرية الرأي والضمير، وحماية حقوق اللاجئين والمهجّرين ، وتعمل على تنظيم تجارة الأسلحة. المصدر:

E.Borsuk ،"Amnesty International as a global actor ";Moscow ،Higher School of economics ،2009.p ،04.

ومطالبها والعمل على توعيتها (وهذا ما تقوم به مثلا منظمة أمنيستي الدولية)، إلى القيام بأدوار ذات أبعاد سياسية مثل الرقابة على الانتخابات دون التخلي عن أدوارها التقليدية.

_ وبفضل الدور النشيط لهذه المنظمات والفواعل غير الدّولاتية صارت سجلاّت حقوق الإنسان لأغلب الحكومات مفتوحة أمام الرأي العام الوطني والعالمي بعد أن كانت هذه المهمّات ملقاة أساسا على عاتق المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، لغاية مرحلة نهاية النصف الثاني من الثمانيات[1]، وخلال الربع الأخير من القرن العشرين كان هناك ازدهارا في دور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، والتي تعتبر من أهم الآليات العالمية للرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان ومن أهم هذه المنظمات: منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين ، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، وتقوم هذه المنظمات بدور جوهري في تقديم التقارير الدورية والسنوية عن حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والدولية وإبداء التوصيات فهي إذن تساهم في صياغة ورسم وصنع السياسة العامة الوطنية والعالمية في هذا المجال، وتقوم أيضا بأدوار الرقابة على أداء الحكومات والدول فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ومناهضتها هذا من جانب الدول، أما من حيث تأثيرها على الرأي العام العالمي فيعود ذلك إلى الأوضاع السائدة في دولة معينة وإلى رسم صور سيئة عن انتهاكات حقوق الإنسان في دول العالم ممّا يدفع ويساهم في تعبئة الرأي العام العالمي لدعم قضايا حقوق الإنسان، وتستخدم في هذه العمليات المنظمات غير الحكومية تقاريرها ومداخلاتها، وحملاتها الاحتجاجية ورسائلها المطلبية، والبيانات الصحفية والمؤتمرات وحلقات الدراسة العلنية الخاصة بأوضاع حقوق الإنسان في أرجاء العالم[2]، فهذه المنشورات والتقارير وبعثات تقصي الحقائق التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية تحمل الدول دون شك على القيام بشكل من أشكال العمل الملموس لوقف انتهاكها ولكن في بعض الأحيان تسهم بطريقة أو بأخرى في الإساءة لسمعة تلك الدول كي تعدل

1_نجوى إبراهيم، المرجع السابق، ص.57.

2_السعيد برّابح، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، (مذكرة ماجستير في القانون العام:فرع علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية ، جامعة قسنطينة، 2010)، ص.17.

سلوكها الذي يعد انتهاكا لحقوق الإنسان والاهتمام والحرص على صياغة وضع السياسات والإجراءات والبرامج التي تساهم في حماية وتعزيز حقوق وحريات الأفراد، وما يساعد على ذلك أيضا الخبرة الكبيرة التي تمتلكها هذه الفواعل جرّاء معايشة حالات الحروب والنزاعات في شتى مناطق العالم . فهي تمتلك رصيدا هامّا في مجال حقوق الإنسان مما يسمح لها بإعداد الإعلانات ومتابعة الندوات الدولية والعالمية حول هذه المواضيع والمشاركة في إعداد الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي تعني بهذه الأمور والتي تدخل ضمن البرامج والسياسات العامة العالمية، وقد توسعت نشاطات هذه المنظمات مع السنوات الأخيرة بشكل كبير خاصة مع انتشار وذيوع مفاهيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في المشاركة السياسية وصنع القرار والمشاركة في تسيير شؤون الدول والبلدان في العالم ، والقصد من تسيير شؤون الدول هو إشراكه في إيجاد الحلول وتوصيل المساعدات والتأثير على صياغة السياسات على جميع المستويات وفي مختلف المجالات، فهي فعلا تمثل الحلقات الوسيطة بين المؤسسات الرسمية والدول وبين الناس أي المواطنين في العالم، فهي تضم الجماعات المدافعة عن قضايا تتعلق بالتنمية والمشاركة السياسية والسلام الدائم، وهي التي تحتج وتعارض وتتكلم باسم المجتمع، وهي تشكل جزءًا أساسيا من بنى المجتمع المدني، الذي يمكّن الإنسان من المشاركة وإبداء رأيه بغية تلبية حاجاته، وتوفير مستلزمات حياته[1].

ما أسباب ودوافع بزوغ المجتمع المدني العالمي؟

المطلب الثالث: أسباب نشوء المجتمع المدني العالمي.

قد كان بروز المجتمع المدني العالمي محصلة تطورات عديدة تأتي في مقدمتها الثورة العلمية والتكنولوجية، وخصوصا بفعل أدوات الاتصال التي سهلت كثيرا من إمكانية وسرعة التواصل بين منظمات المجتمع المدني العالمي وبعضها بعضا، بل

1_ كامل مهنا ،" اللقاء الإقليمي حول تأثير منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في السياسات العامة أيام 22_24 مارس 2004 "، (المركز اللبناني للدراسات، بيروت)، ص 4 .

وسهولة تواصلها الآني مع أعضائها والمتعاطفين معها في كل أنحاء العالم ، كما أن عملية العولمة التي في أحد جوانبها نتاج لهذه الثورة العلمية والتكنولوجية ، دفعت في اتجاه تطور المجتمع المدني العالمي حيث انطوت هذه العملية على إخضاع عشرات الملايين من البشر لتفاعلات كثيفة مشتركة مما خلق صلات بينهم لم تكن معروفة سلفا، سواء لأنهم يعملون في نفس المؤسسات عالمية الطابع أو أنهم يشاهدون في نفس اللحظة نفس الحدث مبثوثا على شاشات التلفزيون أو لأنهم يتأثرون بنفس السياسات 1. كما أتاح انتقال معظم دول العالم إلى اتباع سياسات ليبرالية الطابع ، سواء في المجال الاقتصادي أوفي المجال السياسي قدرا أكبر من الحرية لمنظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي سواء في التنظيم أوفي الاتصال أوفي الانخراط في أنشطة مشتركة.

ومع أن الصورة الذهنية الغالبة عن المجتمع المدني العالمي تطغى عليها منظمات حقوق

الإنسان، والحركات العالمية ضد عسكرة السياسة الدولية والمعادية للعولمة ، إلاّ أنّ تشكيلة هذا المجتمع تتجاوز ذلك بحيث تزايد نمو المجتمع المدني في قطاعات أخرى مثل: البيئة والأمن الإنساني والنشاطات التجارية ...وباتساع المجتمع المدني العالمي تقل إمكانية التجانس فيه، فبالنسبة للموقف من الدين مثلا يشمل المجتمع المدني العالمي منظمات علمانية مثل منظمات حقوق الإنسان ومنظمات دينية مثل الكنيسة الكاثوليكية والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وحتى بالنسبة للموقف من العولمة ففيها تقف المنظمات العمالية الدولية والمنظمات المعادية للرأسمالية موقفا رافضا للعولمة، وعلى الرغم من وصف هذه المؤسسات والمنظمات والممارسات بالعالمية إلاّ أنّ معظمها مؤسسات توجد في دول الشمال أكثر من انتشارها في دول الجنوب2. كما تجرى أغلب أنشطة المجتمع المدني العالمي في هذه الدول لأسباب عديدة منها أن هذه المؤسسات تتمتع بقدر أوسع من الحريات السياسية والمدنية في دول الشمال وهي

---

[1] _مصطفى كامل السيد، المجتمع المدني العالمي: الفاعل الجديد على المسرح الدولي، السياسة الدولية، 161، يوليو، 2005، ص، 60.

[2] مصطفي كامل السيد، نفس المرجع ،ص، 61.

شروط ضرورية لقيام أي مجتمع مدني بأدواره، وأيضا تحوز ثراء أفضل في الشمال مقارنة بشح الموارد في منظمات الجنوب، ولكون منظمات المجتمع المدني أقدم وأكثر تطورا في دول الشمال عنه في الجنوب، وأهم من كل ما سبق وجود عامل الرغبة في العمل التطوعي في دول الشمال عنه في دول الجنوب، خدمة لغايات إنسانية نبيلة تتجاوز الولاءات الأولية التي يكتسبها الفرد منذ لحظة الميلاد مثلا الأصل العرقي والانتماء الديني وربما أيضا الوضع الطبقي، وهو انعكاس للرّقي المادي والفكري في دول الشمال، وربما تكون صورة المتطوعين الغربيين إلى جانب الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة أكثر تعبيرا عن هذه الفكرة لدرجة أن البعض لقى حتفه ثمنا لهذا التضامن ، كما نشير إلى أهمية وجود متطوعي حركة أطباء بلا حدود من الدول الغربية في أكثر دول الجنوب فقرا وفي مناطق النزاع الدموي الذي يعبر عن مستوى الرقي المقصود في العبارة السابقة.

جدول رقم 03: يوضح عدد مقرات المنظمات الدولية غير الحكومية في عدد من الدول:

الدولة	عدد مقرات المنظمات الدولية غير الحكومية
الو.م.أ	291
بريطانيا	133
فرنسا	132
سويسرا	111
بلجيكا	82
كندا	42
هولندا	38
إيطاليا	33
الهند	29
ألمانيا	26

المصدر: Nation unies : liste des organisation non_ gouvernmentales dotées du statut consultatif auprès du conseil economique et social du secretariat general et des institutions spécialisées، . Nation Unies 1997

ما يلاحظ عن هذا الانتشار والتوسع الهام لمقرات وفروع هذه المنظمات غير الحكومية في مختلف الدول يرجع للسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي المساعد في دعم وقبول تأييد نشاطات وعمليات المنظمات غير الحكومية.

ما هي أدوار ونشاطات المجتمع المدني العالمي؟.

المطلب الرابع :أدوار المجتمع المدني على مسرح السياسة العالمية :

لقد واصلت هذه المنظمات أداء أدوار مألوفة في إطار المنظمات الدولية الحكومية ولكنها ابتدعت أدوارا جديدة وذلك على النحو التالي :

" **أولا** " : المشاركة في أنشطة المنظمات الدولية مع الحكومات، ففي هذا الإطار تتمتع العديد من منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية بالصفة الاستشارية في إطار الأمم المتحدة، وهي بهذه الصفة تشارك في اجتماعات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتعبّر عن مواقفها، وهي إن كانت لا تشارك رسميا في عملية اتخاذ القرار في هذه المنظمات فإنها تستطيع التأثير عليه ليس فقط بمجرد الإعلان عن مواقفها ولكن من خلال التنسيق على نحو غير رسمي وكما يقال في أروقة المنظمات الدولية مع الوفود الرسمية المتعاطفة للوصول إلى قرارات تتماشى مع مطالب هذه المنظمات .

" **ثانيا** " : الوجود كطرف مقابل الحكومات يعبر عن مواقف الرأي العام العالمي على نحو

يتجاوز ما قد تصل إليه الحكومات من خلال مواقف توفيقية، والصورة المثلى لهذه هي تلك المؤتمرات التي تعقدها منظمات المجتمع المدني العالمي إلى جانب المؤتمرات الدولية الحكومية التي تعقدها المنظمات الدولية، وتسمى بالمؤتمرات الموازية مثل القمة الاجتماعية العالمية في كوبنهاغن في 1995 والمؤتمرات العديدة اللاحقة في إطار الأمم المتحدة مثل قمة الأرض في ريودي جانيرو في 1992، ومؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فينا سنة 1993، ومؤتمر المرأة في بكين عام 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية في ديربان في 2001 ، وكذا المؤتمرات البيئية الأخرى التي كان آخرها مؤتمر ريولصائفة2012.

" **ثالثا** " : ممارسة الضغط على الحكومات بالاحتجاج على مواقف تتخذها فرادى أو مجتمعة، وقد برز هذا الدور خصوصا في السنوات الأخيرة وعلى وجه التحديد في إطار الاحتجاج على سياسات العولمة التي تدعو إلى تنفيذها الدول الصناعية الكبرى

من خلال علاقاتها مع دول الجنوب ، ومن خلال وجودها المؤثر في المؤسّسات الدولية، ولذلك أصبحت اجتماعات مؤسسات العولمة الثلاث: منظمة التجارة الدولية ومؤسسات بريتون وودز، وكذلك اجتماعات مجموعة الثماني مناسبة تغتنمها منظمات المجتمع المدني العالمي المعارضة للعولمة للتعبير عن رفضها للعولمة بصورة صاخبة تبدأ مظاهرات عارمة تشترك فيها عشرات الآلاف من الأشخاص، وتصل أحيانا إلى حد عرقلة وصول الوفود الحكومية إلى مقرات الاجتماعات كما حدث في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في أواخر نوفمبر وبداية ديسمبر عام 1999 .

" **رابعا** " : رفض عسكرة السياسة العالمية والتعبير عن التضامن مع ضحايا سياسات الدول الكبرى وخصوصا عندما تؤدي هذه السياسات إلى انتهاك واسع لحقوق الشعوب والأفراد، ولعلّ الصورة البارزة والرائعة لهذا الدور لمنظمات المجتمع المدني العالمي هي المظاهرات الحاشدة التي أخذ ينظمها منذ نهاية سنة 2009 التحالف المعادي للحرب عندما بدا أن إدارة الرئيس جورج بوش في الوم أ عازمة على شن الحرب على العراق تحقيقا لأهداف إستراتيجية للوم أ كالسيطرة على منابع النفط ،والإطاحة بالأنظمة المعادية لسياسات الوم أ مثل سوريا وإيران ،مع التذرع بحجج واهية مثل البحث عن أسلحة الدمار الشامل. وكانت أكبر هذه المظاهرات ما جرى في العواصم والمدن الكبرى للدول التي حشدت قواتها لمهاجمة العراق مثل الوم أ وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، بل إن مظاهرة واحدة جرت في نيويورك في منتصف مارس 2003 سار فيها أكثر من كل المواطنين الذين تظاهروا ضد تلك الحرب في الدول العربية من المحيط إلى الخليج .

لقد أصبح المجتمع المدني العالمي فاعلا رئيسيا على مسرح السياسة العالمية لا يمكن تجاهله، وعلى الرغم من أنه ليس مشاركا ضروريا في قرارات الحكومات، إلّا أنّه يؤثر عليه وحتى وإن كان التأثير أحيانا تأثيرا سلبيا يتمثل في خلع الشرعية عن هذه السياسات، كما هو الشأن في الاحتجاج العالمي على الحرب التي شنتها الوم أ على العراق، أو في الرفض العالمي لسياسات العولمة كما أن هذا التأثير قد لا يظهر

على الفور ولكنه ينعكس على تكوين الحكومات وسياساتها في المدى المتوسط أو البعيد. ألم يكن سقوط حكومة أزنار في اسبانيا هو نتيجة إصرارها على التدخل العسكري في العراق على الرغم من رفض هده السياسة من جانب المجتمع المدني الوطني والعالمي ؟ أو ليست التغيرات المقترحة في الأمم المتحدة مثل تكوين مجلس مصغر لحقوق الإنسان أكثر فعالية من لجنة حقوق الإنسان التي انتخبت ممثل النظام الليبي رئيسيا لها، انعكاسا للمكانة التي أصبحت تحتلها الحركة الدولية لحقوق الإنسان وهي أبرز مكونات المجتمع المدني العالمي.

المبحث الثاني:

الشركات متعددة الجنسيات ودورها في السياسة العامة العالمية

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية، المبني على اقتصاد السوق ودور متنامي للشركات متعددة الجنسيات.

وتعتبر هذه الأخيرة (الشركات متعددة القوميات) من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي حيث أصبحت ذات دور كبير في تدويل التجارة والخدمات والاستثمار والإنتاج، وحركة العمالة، وأصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات العالمية وهي تؤثر دون شك على منظومة وهيكل التجارة العالمية من خلال ما تمتلكه من تكنولوجيا عالية وإمكانيات وموارد ضخمة، وهي من أهم مميزات هذه الفواعل (الشركات متعددة الجنسيات)[1].

المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات وتصنيفها.

قبل الخوض أكثر في سرد مميزات وخصائص هذه الكيانات الاقتصادية الجديدة ينبغي الإشارة إلى تعريفها ،ثم الحديث عن مميزاتها وآثارها على مسار التحولات والتغيرات والأحداث والبرامج الاقتصادية والسياسية العالمية .

أولا: تعريف الشركات متعددة الجنسيات.

_ لا يوجد تعريف موحّد ومسلّم به للشركات متعددة الجنسيات نتيجة عدّة أسباب ترتبط بتعدد الجوانب والأبعاد المتعلقة بها كالجوانب التنظيمية القانونية، والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، ولقد ركز البعض في تعريفها على ملكية الشركة) ــ، حيث تعتبر الشركة متعددة الجنسيات عندما ينتمي مالكو الشركة Ownership(الأم

1_ أحمد الكردي، "دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة ".
تم تصفح الموقع يوم :2012.10.13 www.kenanaonline.com

إلى جنسيات عدة دول، إضافة إلى ذلك فإنها تدير إستراتيجيتها من المركز الرئيسي في الدولة الأم"[1].

لقد شهد مفهوم الشركة متعددة الجنسيات تعريفات عدة من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين فمنهم من يعرف الشركة متعددة الجنسيات بأنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول مصانع ومناجم ، مكاتب وما شابهما في دولتين أو أكثر[2]،وتعرف أيضا بأنها تلك الشركات التي تمتلك أكثر من وحدة أو فرع إنتاجي وتسويقي في أكثر من دولة، وكقاعدة عامة فإن الشركات متعددة الجنسيات تسيطر فيها النواة أو الشركة الأم (المؤسسة الأم) في بلدها الأصلي ، على رأس المال الكلّي لفروعها .

_ ويعّرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكامل قراراتها تخطيطا شاملا[3].

أما التعريف العلمي والبسيط للشركة متعددة الجنسيات فهو يشير إلى أنّها تلك الشركة التي تمتد فروعها إلى عدة دول، وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير للسلع والخدمات خارج دولها الأصلية، وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة، وتتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية، وتدار بصفة مركزية في موطنها الأصل[4].

1_ مصطفى بودرامة، "**تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث _دراسة حالة الجزائر**(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، 2009، ص27.

[2]_العربي فاروق، الدولة الأمة على محك العولمة، (الجزائر ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص، 26.

[3]_يول هيريت، غراهام طومسون، فاتح عبد الجبار مترجما: "ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانية التحكم ، عالم الفكر، 273، سبتمبر2001، ص.134.

[4]_يول هيريت وغراهام طومسون، المرجع السابق، ص، 135 .

(OECD)_* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: هي منظمة تتألف من حكومات ثلاثين دولة من الديمقراطيات الصناعية، تعمل على تطوير السياسات والمبادئ التوجيهية بشأن المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتوسع التجاري، ميمكن لها دعوة الحكومات والمنظمات غير الحكومية غير الأعضاء المشاركة في الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة حسب اتفاقية المنظمة.

وتتوزع الشركات متعددة الجنسيات بشكل أساسي في دول الثالوث، والتي تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وأوروبا الغربية في فترة التسعينات، لكن تزايد توسع هذه الشركات في الفترة الأخيرة في بلدان أخرى كالصين وألمانيا وفرنسا ودول مجموعة السبعةG7 . وعموما دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية*، كما عرفت العشريتان الأخيرتان بروز بعض الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، على غرار البرازيل، المكسيك، كوريا الجنوبية، وجنوب إفريقيا.

ثانيـــــــــــــــــــا: تصنيفها.

من خلال التعاريف السابقة تبرز مسألة تصنيف الشركات متعددة الجنسيات ويمكن التمييز بين أصناف هذه الشركات على الأسس التالية:

1**شركات إثنومركزية**Les multi national ethnocentrès هناك والتي

تحافظ على طابعها الوطني، سواء من حيث تسيرها أو رسم إستراتيجيتها.

2_**الشركات متعددة الجنسيات اللامركزية أو المتعددة المراكز**، وهي عبارة عن مجموعة فروع تندمج في البلدان المستقبلة لها أو المتواجدة بها، أي أنها لا تخضع لمركز معين وتتميز بسلوكها المستقل وكأنها شركات وطنية .

3_ **الشركات الجيومركزية** Les multinationales geocentrèes

والتي تتميز بامتلاكها لتنظيم وإستراتيجية محددة على المستوى العالمي ككل وتطلق عدة تسميات وأوصاف وحتى تلميحات للشركات متعددة الجنسيات مثل الشركات الكوكبية، الشركات العابرة للقوميات وغيرها من النعوت. وهناك فرق بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات العابرة للقارات نميزه على النحو التالي :

إن الشركات متعددة الجنسيات شركات تنتشر عملياتها في أكثر من دولة في آن واحد[1]

[1]مصطفى بودرامة، المرجع السابق، ص 157.

لكن إدارتها تكون من المركز الرئيسي في الدولة الأم، وهي تختلف عن الشركة الدولية.

فالشركة الدولية حديثة العهد نسبيا ، وهي تقوم على إدارة مشروعات دولية ، وتقوم جميعا على إدارة مشروعات عامة مشتركة أي مشروعات دولية عامة وتمنحها الاتفاقيات الدولية الشخصية الاعتبارية، ومنه يمكن تعريف **الشركة الدولية** بأنها:" تلك التي يتحدد نظامها القانوني بمقتضى اتفاقية دولية ". وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في القرن العشرين في النمو السريع للتجارة العالمية مثل (شركة كوكا كولا) جنرال إلكتريك، أما الشركات العابرة للقارات فتدير الشركة عملياتها في أكثر من دولته، وتصنع قراراتها لا مركزيا بما يتناسب وطبيعة السوق المحلي، وتحدد استراتيجية منفصلة لكل فرع من فروعها مثل (شركة جنرال موتورز) لفرعها بمصر.

وتسمى الشركة متعددة الجنسيات أو القوميات بالانجليزية باسم :

بينما تسمى الشركة متعدية الحدود أو متعدية الجنسيات باسم _ *Multinational corporation*

أي عابرة للقوميات. *'transnational corporation*

ويتنوع نشاط الشركات متعددة الجنسيات بين استخراج المعادن والموارد الأولية كالنفط وموارد الطاقة إلى تصنيع المنتجات والبضائع والسلع الاستهلاكية، وصناعة السيارات والقطارات، إلى إنتاج الحواسيب الالكترونية والهواتف الجوالة ومختلف المنتجات التكنولوجية وكذا نشاطات الخدمات المالية والمصرفية .

وتختلف الشركات متعددة الجنسيات ليس فقط من ناحية نوعية العمل، وإنّما من ناحية كيفية أداء هذا العمل والمستوى التكنولوجي والبناء التنظيمي وبنية السوق الذي يستوعب منتجات تلك الشركات، وبالرغم من ذلك إلاّ أن هناك ميزات مشتركة للعديد من الشركات متعددة الجنسيات، ولعلّ أهم ما يميزها هي استراتيجياتها ذات البعد العالمي وامتداداتها الجغرافية وكذا سلسلة النشاطات التي تباشرها، وامتلاكها لمجموعة كبيرة من المواهب الإدارية، والموجودات المالية والموارد الفنية وتقوم

بإدارة عملياتها العملاقة باستراتيجية عالمية منسقة، فهي تعدّ كيانات عملاقة متنوعة النشاط، وتحاول توسعة وإدامة مراكزها في السوق العالمية من خلال التوحيد والتكامل العمودي وبمركزية اتخاذ القرارات في الشركة، ومن الأمثلة النموذجية على هذا النوع من الشركات شركة:***IBM /TOYOTA/NESTLE/EXXON/***[1]

المطلب الثاني :خصائص ومميزات الشركات متعددة الجنسيات.

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره عن خصائص للشركات متعددة الجنسيات، فهي تتميز بسمات عديدة تتمثل فيما يلي[2]:

1_ اتساع الرقعة الجغرافية لنشاطاتها :

تتجسد أهمية هذه السمة لدى الشركات متعددة الجنسيات من كونها تساهم في صياغة ورسم الاستراتيجيات على الصعيد العالمي، وتهدف في ذات الوقت إلى تحقيق إستراتيجية أمن الإمدادات وتحقيق توفير السلع والمنتجات والخدمات على نطاق واسع من دول العالم، وذلك حرصا منها على تفادي تضرر مصالحها وبالتّالي فهي تسعى دائما للانتشار في عشرات البلدان، وتشير تقديرات حديثة إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة، وقرابة 850 ألف شركة أجنبية متواجدة في شتى أرجاء المعمورة، فهي تستحوذ في مجموعها على أكثر من 40 بالمائة من حجم التجارة العالمية، كما أن حوالي 80 بالمائة من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات، وهو المؤشر الذي يؤكد مركزها المرموق في التسويق الدولي ، وبالنسبة لمؤشر الانتشار الجغرافي فإن الشركات الأكثر انتشارا عبر العالم فتعود للاتحاد الأوربي، حيث وسعت هذه الشركات من عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال

---

*إكسون موبيل شركة أمريكية للتنقيب عن النفط وتكريرهEXXON

*شركة أمريكية للحواسيب وأجهزة الكمبيوتر.IBM

*شركة يابانية رائدة في صناعة السيارات.TOYOTA

*شركة فرنسية لإنتاج وتسويق الحليب .NESTLE

[2]_محمد أحمد عباس، أحمد محمد، "دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد29، 2012، ص.8.

عمليات الدمج والتمليك في الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، ودول حوض البحر المتوسط في وقت تحتفظ به الولايات المتحدة بانتشار واسع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

2_ كبر الحجم (ضخامة الحجم) : لا يقاس الحجم بمقدار رأس المال ولا بمقدار العمالة أو حجم الإنتاج وإنما برقم الأعمال، فعشرات الشركات متعددة الجنسيات تقدر مبيعاتها السنوية بعشرات المليارات من الدولارات لكل منها ،وكمثال على ذلك شركات مثل جنرال موتورز وشركة اكسون موبيل ،وقد بلغت مبيعات شركة جنرال موتورز مثلا عام 2000 ما قيمته 176 مليار دولار، ثم شركة فورد 162 مليار دولار، هذا وبلغت حجم مبيعات شركة إكسون موبيل سنة 1999 أكثر من 160 مليار دولار، فهي أرقام تتجاوز في أحيان كثيرة مدا خيل بلدان معينة .

3_ التفوق والتطور التكنولوجي :

تعد الشركات متعددة الجنسيات أكثر من يستعمل التّقنيات الحديثة للإنتاج في أكثر من قطر، ومن خلال شبكة المعلومات تتعرف هذه الشركات على احتياجات المستهلكين في الأقطار المختلفة، وتقرر ماذا تنتج وفي أي موقع، وتنسّق عملياتها في الفروع والمراكز المختلفة، وتتحول المنتجات كاملة التصنيع ونسبته الكاملة بالوسائل المتعددة . فمثلا تستخدم حاليا شبكة معلوماتها للتحكم في عمليات الحجز والسفريات حول العالم، وتستخدم المؤسسات الفندقية تقنية المعلومات لتأمين الحجوزات في فنادقها من أماكن مختلفة، بينما تقوم شركات معينة باستعمال تقنية المعلومات لتعريف منتجاتها وتسليم الشحنات إلى محلات التجزئة، هذا ما جعل هده الشركات تنجح في نقل السلع والموارد والأفراد بين الدول، مع التحكم المربح في كل العمليات والتنسيق بينها لولا الاستخدام الواسع لتقنيات المعلومات وتفوقها التكنولوجي، وضمن هذا المجال لا بدّ أن نشير إلى أنّ من أسباب قوّة الشركات متعددة الجنسيات هو إحكام طوق هيمنتها على

العلم والتكنولوجيا، وهذا ما أكسبها وضعا احتكاريا مضمونا تستغلّه إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح[1].

وتشير ضمن هذا المجال المعطيات الإحصائية على سبيل التوضيح إلى استحواذ الشركات متعددة الجنسيات على نسب عالية من النفقات على البحث والتطوير في الدول المتقدمة صناعيا كاليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، والتي بلغت فيها نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج القومي الإجمالي 3، 1 و2، 5 بالمائة على التوالي خلال الفترة1997 _2002[2].

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات ذات حجم أكبر من الحكومات وأصبحت تؤثر على الأداء الاقتصادي والرّخاء الاقتصادي لعدد من دول العالم وأوجدت نظاما تستطيع من خلاله تغيير التشريعات تتلاءم مع مصالحها، حتى ولو اقتضت تلك الإجراءات تقليص وإلغاء الخدمات الاجتماعية المختلفة التي كانت تضمنها الدول لشعوبها [3].

وما يعاب على الشركات أنها تلجأ إلى أساليب غير مشروعة كالرشوة واستغلال مظاهر الفساد السياسي والإداري المنتشر في الدول لتحقيق مصالحها، حتى ولوكان ذلك على حساب اقتصاديات تلك الدول أو على حساب سياساتها الاجتماعية السائدة في تلك البلدان وهوما نراه بوضوح في تدخل وتأثير هذه الشركات في سياسات دول الجنوب، التي يصل الأمر في بعض الحالات إلى حدّ تدخل هذه الشركات لتغيير نظم الحكم غير المتعاونة معها (الانقلاب على حكومة السلفادور الليندي مثلا . وتبقى هذه الشركات بعيدة عن سطوة القانون والضريبة، لأنها تتقن التهرب منها، وتتخذ من

1_ جمال منصر : **العولمة وانعكاساتها على أدوار الدولة الوطنية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، والعولمة، جامعة قسنطينة، 2005) ص 53 .

2_كريم نعمة، "أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي"، منتدى ديوان أصدقاء المغرب.

www.groups.google.comتم تصفح الموقع في:2011، 08، 28

3_ جمال منصر، مرجع سابق، ص، 53 .

المال وطنا يستقر ينمو حيث يأمن ، وينمو بعيدا عن كل مسؤولية والتزام من أي نوع.

4_المرونة: إن الشركات متعددة الجنسيات تدخل السوق حين ترى أن النشاط الصناعي سيعود عليها بأرباح تفوق المعدل السائد، وسرعان ما تنسحب حين تشعر أن أرباحها ستنخفض إلى دون المستوى السائد في السوق، وبهذه العملية (الدخول والخروج السريع من السوق) تستطيع أن تعمل على موازنة عوائدها وضمان استثمار أموالها في الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح، بالإضافة إلى ذلك فإن هيكلها التنظيمي يحتوي على ما يسمى بإدارة المخاطر السياسية التي تتولى مهمّة تصور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات لإنقاص تعرضها لخطر النزعة الوطنية الاقتصادية .إنها بهذا الأسلوب (الدخول والخروج السريع من السوق)تكون بمثابة قنّاص الفرص والمحتال على العالم.

إن الشركات متعددة الجنسيات تشكل تهديد ا مباشرا لكل دولة تضر بمصالحها، فقد أسهمت في تغيير سياسات بعض البلدان عن طريق الضغوطات التي تمارسها أو تدعيم الانقلابات خاصة في إفريقيا، ومن الطبيعي أن يكون هدفها الأساسي هو تعظيم الربح . وهي من أجل ذلك تساهم في ممارسة الضغوطات على سلطات الدول من أجل تسيير شؤونها وتحريك نشاطها الاقتصادي، وهي تشكل على المستوى السياسي حسب ادّعاءات البعض خطرا على السيادة الوطنية للدول وتهديدا دائما لها، وقد تتدخل في شؤونها الداخلية كالتحكم في توجيه السلطة السياسية والتحكم في القرار السياسي في هذه الدول[1].

وانتشار أنشطة الشركات متعددة الجنسيات قد يبدو دليلا على عجز متزايد اليوم للدولة ذات السيادة والسيطرة غلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية على نحو فعّال في القطاع الخاص، وإذا كان الأمر كذلك فثمة واحد من يتم تقويض الأسس المنطقية التقليدية للسيادة الحديثة.

---

[1]_ عبد الرحمان لحرش، **المجتمع الدولي : التطور والأشخاص**، (الجزائر دار العلوم للنشر والتوزيع 2007) ص، 174.

المطلب الثالث:دور الشركات متعددة الجنسيات في السياسة العامة العالمية.

إن حجم الموارد الضخمة التي تمتلكها هذه الفواعل أي الشركات متعددة، وكذا المرونة التي تتسم بها في عملية نقل البضائع والأموال والأفراد والتكنولوجيا المتطورة تزيد من قدرتها على المساومة مع الحكومات، فعشرات الشركات متعددة الجنسيات تقدر مبيعاتها السنوية بعشرات المليارات من الدولارات لكل منها ومثال على ذلك شركة جنرال موتورز، وشركة أكسون، شل الهولندية وجنرال إلكتريك.

إن الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات ومدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي يبيّن بما لا يدع مجالا للشك التأثير الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات على النظام النقدي العالمي، فإذا أرادت هذه الشركات وبقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة الشركات متعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول المالية من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدّي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية .

هذا وكنتيجة أيضا لاستحواذ الشركات متعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة العالمية من خلال ما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في كثير من الصناعات [1].

فالشركات متعددة الجنسيات تمتلك خاصة تنفرد بها وهي لها استراتيجية اقتصادية مالية ونقدية خاصة بها وهي من خلال ذلك تساهم في هيمنة هذه الشركات على النظام الاقتصادي العالمي، مما تسبب في بروز مخاطر عديدة منها فرض قواعد اقتصادية

1_ محمد أحمد عنتر، العولمة والشركات متعددة الجنسيات، رسالة عبر البريد الالكتروني إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 31 ماي، 2010 .

الموقع:يوم: 2011.07.11 تم تصفح www.ao-academy.org

جديدة تكون في خدمة أقلية من سكان الأرض تزداد ثراء ويسير عددها نحو التناقص في مقابل أغلبية سكانية تزداد فقرا ويسير عددها نحو التزايد .

هذا إلى جانب مخاطر أخرى تتعلق بالتلاعب الجيني في الإنتاج الزراعي والتغذية الهرمونية للحيوانات التي تتسبب في تراجع القدرات النباتية للمنتوج الطبيعي في البلدان التي لا تملك هذه التكنولوجيات الجينية والهرمونية مع ما يتبع ذلك من مخاطر على الصحة العمومية وعلى حياة الناس، كما يمكن التطرق إلى تأثير هذه الشركات على العمالة على المستوى الدولي من خلال الاندماج بين الشركات أومن خلال تحويل نشاطات معينة إلى بلدان أخرى، ممّا يترتب عنه التهام الشركات الصغيرة والمتوسطة، وما يصاحبه من تسريح للعمال وإحالة طبقة كبيرة من المجتمع على البطالة، وما يترتب عن ذلك من توترات في أسواق العمل وتدني أجور عمالها وتزيد من جديد من نسب أرباحها[1].

_ هذا دون أن ننس مخاطر أخرى وهي تتعلق باستعمال هذه الشركات متعددة الجنسيات كأدوات لترويج قيم وأنماط ثقافية غربية وخاصة الأمريكية، معتمدة في ذلك على وسائل الإعلام والاتصال المتطورة من أجل خلق ثقافة جديدة تخدم أساسا مصالح هذه الدول وهذه الشركات .

_ والواقع كما قلنا لم يعد يمنع ذلك من أن يصير العالم كله مجالا للتسويق لشتى أنواع السلع (تسويق السلع تامة التصنيع، تسويق المستخدمات وعناصر الإنتاج، وتصدير المعلومات والأفكار...)، والتسويق لشتى هذه المنتجات يؤدي إلى نتيجة هامة وهي أن الشركات متعددة الجنسيات تصبح وسيلة من وسائل اختراق السيادة الدولية، بالإضافة إلى تخطي الشركات متعددة الجنسيات للحواجز الجمركية سواء بالاستثمار المباشر

2_ عبد الرزاق مقري، تشكّلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية، والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 50.

داخل الدولة المراد غزوها، أو بالتحايل للتهرب مما تفرضه الدول من سياسات ضريبية ومالية[1].

كما أن الشركات متعددة الجنسيات قد دفعت بالدول إلى تبني منطقها وتسيير الطريق لها لا لكونها ذات قوة استثمارية ضخمة وإمكانات فعل وتفعيل كبرى فقط، ولكن كذلك لكونها أصبحت الفاعل الجديد في الاقتصاد والمال، في التكنولوجيا والثقافة، وبالتالي فلم تعد الدولة هي المسّير والمتحكم بل غدت التابع والمتأقلم .

_ إن انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما أن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي، لذلك تشكل التطورات الاقتصادية خلال هذه الفترة تقله نوعية في التاريخ الاقتصادي العالمي ليس على صعيد ربط الاقتصاديات المتخلّفة، والتي هي الآن أكثر ارتباطا أو على صعيد حجم التجارة العالمية الذي تجاوز كل الأرقام، أو على نطاق الاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات غير معهودة، بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسسات وبنية هذا النظام[2].

---

[1] _ مبروك غضبان، بين العولمة والسيادة محاضرة في مقياس العلاقات الدولية (قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، السنة الجامعية 1999_2000).

2_ أنظر آليات نظام العولمة على الموقع الالكتروني للأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي : تم تصفح www.ao-academy.org الموقع:يوم 2011.07.11

المبحث الثالث:

الأطراف المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا في السياسة العالمية.

المطلب الأول :التعريف بالأطراف المتخطية للحدود الوطنية.

ينسحب استخدام مصطلح الطرف الفاعل المتخطي للحدود الوطنية إلى كل طرف فاعل غير حكومي من أي بلد له علاقة مع أي طرف فاعل آخر من بلد آخر أومن منظمة دولية، وهنا نميز بين هذا اللفظ وبين مصطلح الأطراف الفاعلة من غير الدول، الذي يستخدم للإشارة بشكل واسع إلى كل طرف باستثناء الحكومات وهذا جوهر الفصل بين المفهومين[1].

_ وتنخرط ضمن الأطراف المتخطية للحدود الوطنية عدة جماعات وتنظيمات منها ما تتمتع بالصفة الشرعية ومنها ما لا تتمتع بالصفة الشرعية، وتضم الفئة الأولى المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة تمت الإشارة إليها في مبحثينا السابقين، أما الحركات التي تندرج في المجموعة الثانية والتي لا تحظ ولا تتمتع بالصفة الشرعية فتشمل المجرمين وعصابات الإجرام وشبكات الجريمة المنظمة، وحركات التحرر الوطنية و هاته هي التي ستكون ضمن هذا المبحث محور تحليلنا ودراستنا وذلك لأنها أصبحت محور الدراسات والنقاشات الأكاديمية والفكرية الكبيرة وذلك بحكم تفاعلها مع الحكومات بشكل ثنائي متعدد الأطراف يعتمد على التحول من مفهوم آحادي للقوة، فهذه الأطراف بما تملكه من الوسائل والإمكانيات والقدرات التنظيمية والموارد الاقتصادية قد تكون إلى جانب وسائل الاتصال الحديثة وسائل قوة مفيدة وهامة بالنسبة لهذه الفواعل من أجل التدخل لتحقيق أغراضها وأهدافها التي تطمح إليها، وهذا لن يأتي إلاّ بالاشتراك وممارسة التأثير على صناع وراسمي السياسات على المسرح العالمي ، وهنا لا بدّ أن نشير إلى أن إرسال الرسائل والمطالبة بإعادة صياغة السياسات والبرامج والهياكل يمكن أن يعتمد في تبليغها على نشاطات وتحركات عدوانية وعنيفة وغير شرعية كالقيام بالاحتجاجات والإضرابات وتنفيذ

1_بيليس جون ، ستيف سميث، المرجع السابق، ص597.

هجمات واعتداءات ضد مصالح ومؤسسات الدول المساهمة والمشاركة في تبني تلك السياسات (الاعتماد على الهجمات العسكرية، والأعمال الإجرامية من طرف شبكات الجريمة)، أو تبليغ المطالب بطرق ووسائل جديدة كما في شبكات الهجرة السرية التي تستهدف تجسيد مطالبها في العدالة في التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي بين عالم الشمال وعالم الجنوب .

المطلب الثاني: تأثير الأطراف المتخطية للحدود الوطنية في السياسة العالمية.

لعلّ الكثير يتساءل كيف لعصابات الجريمة المنظمة مثلا والجماعات التي تمارس العنف بشتى أنواعه عبر العالم أن تعدّ وتحتسب حتّى لدى صناع الفكر والباحثين فاعلا من فواعل السياسة العالمية ومؤثّرا فيها ؟ والجواب عن ذلك أن هذه الحركات بما تملك من قوة وبما تطرحه من تحديات وتهديدات على الدول هي التي تقف وراء تبني برامج وسياسات عامة إما على مستوى الدول وإما على مستوى البيروقراطيات الدولية والعالمية التي تعالج وتناقش هذه القضايا باهتمام كبير، وبالتالي تجعل هذه العصابات صناع السياسات في حالة استجابة لهذه القضايا التي تظهر والتي تقف وراءها شبكات الجريمة المنظمة وشبكات تجارة وترويج المخدرات وتهريب الأسلحة ولعل دور القوة اللّينة[1]" كما يطلق عليه البعض على وسائل الاتصال الحديثة كبير في

---

[1]_ الجريمة المنظمة : تزخر أدبيات علم الجريمة بتعاريف للجريمة المنظمة، وقد ورد في كتاب "قضايا في السياسة العالمية "لبرايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، أن هناك ثلاثة أنواع من التعاريف للجريمة المنظمة:

_ قوائم بسيطة من الخصائص، وقوائم معقدة تحدد بعض الخصائص الأساسية ، وخصائص حسب الطلب، وتعاريف تحاول أن تعكس جوهر الجريمة المنظمة. فالمقاربتان الأوليتان تعرفانها من منطلق وجود خصائص، مثل عضوية ثلاثة أشخاص أو أكثر، والبنية الهرمية، واختصاص الأدوار داخل المنظمة، واستمرارية الأنشطة والعمليات الإجرامية واستخدام العنف والفساد، وتوريد بضائع وخدمات غير مشروعة. في حال اعتماد المقاربة الأخيرة عندئذ تكون الجريمة المنظمة بكل بساطة السعي النظامي إلى تحقيق أرباح عبر أساليب غير مشروعة تقوم بها جماعات إجرامية، وفي هذا الإطار تفهم الجريمة المنظمة بأنها شكل من أشكال المؤسسات ضمن سلسلة متصلة من المؤسسات المشروعة عند أحد الطرفين ومؤسسات مشروعة من الطرف الآخر، غير أنه من منطلق العلاقة بين الدولة والجريمة المنظمة، فتوجد للجريمة المنظمة أبعاد مختلفة ذات أهمية خاصة: الجريمة المنظمة التي تجسد تركيز القوة غير المشروعة في المجتمع، ويمكنها تحدي سلطة الدولة وقدرتها، أنشطة الجريمة المنظمة التي تؤمن أرباحا هائلة تستخدم جزئيا لتسهيل المنظمات الإجرامية وحمايتها، وعملياتها التي غالبا ما تستخدم ا لفساد لإضعاف سلطة الدولة وتحقيق أهدافها.

الدعاية، بحيث تفهم وسائل الإعلام الجماهير في تدفق المعلومات وسرد كافة المخاطر المطروحة والتي يمكن أن تقع بسبب تحركات ونشاطات هذه الفواعل، وهذا باعتبارها قنوات فعالة لكسب اهتمام الناس والتأثير فيهم، والذين بدورهم يسعون للتأثير في أراء وتوجهات الساسة ورجالات الحكم والنخبة التي بإمكانها تغيير مجريات الوضع على المستوى العالمي .

_ ويلاحظ من خلال هذه السطور عدم تصور للواقعية أو الواقعية الجديدة لوجود عالم تكون فيه الجريمة المنظمة المتخطية للحدود الوطنية لاعبا سيئا في العلاقات المحلية والعالمية على حد سواء، ويبدو أن تصوّر **روزنا**و لمستقبل يوجد فيه عالمان من السياسة العالمية: عالم يتمحور حول الدولة، وآخر متعدد المحاور هو الأكثر ملائمة والأكثر إقناعا بالنظر للوضع الحالي، فالعالم الأول يجسد النظرة التقليدية للعلاقات الدولية التي تتمحور حول الدولة، ويركز على العلاقة بين الدول نفسها، والعالم الثاني يركز على مختلف الفاعلين من غير الدول الذين برزوا إلى حيّز الوجود، وإن قدرة هؤلاء الفاعلين في التأثير على مسرح الأحداث الدولية في تزايد من يوم لآخر، وعلى الرغم من كون الدولة تلعب دورا رئيسيا في هذا النظام العالمي، إلاّ أن قدرة الجماعات الإجرامية وشبكات الجريمة المنظمة كبير أيضا ولها القدرة أيضا على التأثير على الدول وعلى السيطرة عليها ،وهذا ما يعطي السياسة العالمية صفة مميزة، وحتّى هذه الكيانات (أو المجموعات) تحدّ من الممارسة الفعالة للسيادة، ويصعب على الحكومات اتخاذ إجراءات فعالة ضدها ،لاسيما وإنّ منظمتها متعددة الجنسية تسمح لها بأن تحتاط ضدّ التعاون الدولي المشترك الموجّه لمحاربتها ومجابهتها، وقد شكلت عصابات مافياوية جديدة في العالم شبكة دولية أصبحت باستطاعتها التغلّب على مصاعب الحدود الدولية وتجميع الثروات بفضل التجارة المحرّمة والممنوعة قانونيا، ويشمل ذلك جميع المنتجات محظورة البيع من قبل الدول، وتشتمل تجارتها على: المخدرات، الكائنات البشرية، ابتزاز الأموال باستخدام التهديد، بضائع مغشوشة، منتجات مقلّدة، وأموال مزورة ...إلخ، كما توجد أيضا بعض المواد الخاصة كالسجائر والألعاب الخطرة [1].

[1] _ موسى الزغبي، المرجع السابق، ص، 207 .

وتمثل تجارة المخدرات على المستوى العالمي رقم أعمال يفوق ذلك الرقم المستخدم في مجال النفط، وقد تستعمل الأموال المحصلة من هذه التجارة في المتاجرة بالأسلحة في مناطق معينة من العالم، خصوصا مناطق النزاعات والصراعات في العالم وتصل أرقام فوائد الضرائب على تجارة المخدرات سنويا إلى ما بين (300_500) مليار دولار، وتقدر الأرقام الناتجة من التزوير إلى (100) مليار دولار[1] .

وإن التطور في الاتصالات جعل انتقال الأشخاص والأموال وتدفق الأسلحة والأفكار عبر الحدود الوطنية أكثر سهولة، وجعل محاولات الحكومات السيطرة على مثل هذه النشاطات أكثر صعوبة، وهذا الواقع يشعر الدول بأن عليها حشد الدعم الخارجي لمجابهة هذه المخاطر وهذه الشبكات التي يمكن أن نقول عنها بأنها شبكة فيروس نقص المناعة البشرية أو متلازمة نقص المناعة (الإيدز) للدول الحديثة، تطوق وتحطم الدفاعات الطبيعية للجهاز السياسي(الدول).

[1] _عمار رضوي، جدل العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول واستقرار الدولة، السياسة الدولية.
_ تم تصفح الموقع يوم: 2014.01.02. www.siyassa.org ،eg

الفصل الثالث:
واقع وأفاق السياسة العامة العالمية
في ظل التحولات العالمية الراهنة

المبحث الأول: العلاقة الجدلية بين الدولة والفواعل الأخرى في السياسة العامة العالمية

المبحث الثاني: تراجع دور الدولة في السياسات العامة العالمية أمام قوة الفواعل الأخرى

المبحث الثالث: مجالات السياسات العامة للدولة_ نموذج السياسات العامة للدولة الأكثر تأثرا بالمقترب الشبكي

المبحث الأول:

العلاقة الجدلية بين الدولة والفواعل الأخرى في السياسة العامة العالمية

لقد أسهمت التغيرات والتحولات التي مست منظومة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة في ترسيخ أسس جديدة لم تصبح معها الدولة الوحدة السياسية والقانونية والاقتصادية الوحيدة، حيث ظهرت بجانبها كيانات جديدة عرفت بالفواعل غير الدولاتية الجديدة التي مست وظائف الدولة وسيادتها، ولاسيما مع ظهور العولمة التي بدأت معها أركان الدولة الوطنية كفاعل في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب، نظرا للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة، بحيث عملت هذه الظاهرة على التقليل من أهمية مكانها في العلاقات الدولية، وأنتجت سياسات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية مستقلة ومناقضة في كثير من الأحيان لسياسات الدول، مما فتح المجال للحديث عن تراجع في قوة الدولة الوطنية، وقدرتها على مواجهة العولمة ومخاطرها[1].

وقد ظهر تياران متناقضان تماما حول مصيرها نستعرضهما في الآتي :

المطلب الأول: تيار تآكل الدولة وانهيار السيادة :

وهذا التيار يتحدث عن عالم بلا حدود ونهاية الدولة الوطنية ويسمّى أيضا تيار غلاة العولمة، ويعتبر الياباني **كينشي أوهيمي من** أبرز رواده، وهو ينظر نظرة متشائمة تركز على أن سيادة الدولة أصبحت مهجورة وآيلة إلى الانحلال، وذلك من خلال كتابيه المشهورين "نهاية الدولة القومية " و"عالم بلا حدود" .

كما يؤكد على أن المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرد المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أن الدول تتحول بشكل تدريجي من تغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعلات الدولية فالدولة حسبه صارت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية وعلى التأثير في القرارات، وتم نقل جزء كبير من سلطاتها إلى الأعلى لمؤسسات فوق وطنية وإلى الأسفل إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي، وصارت أقل قدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة التي خلّفت عالما مليئا بالتعقيدات المدرجة التي دفعت بالدولة إلى التركيز على المشكلات الكبرى

[1] _ بشير أبوالفرايا : مؤسسات الأمة وأزمة الدولة القومية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص، 879

كالأمن والاقتصاد الدولي والتخلي عن المشكلات الصغرى من خلال الخصخصة كالتعليم والرعاية الاجتماعية، وهذا أدّى إلى نتيجة مفادها تخلّي الدولة عن المهمات الصغرى (للتفرغ لما هو أخطر وأكبر)، ولكنها عجزت عن أداء المهمات الكبرى لأنها أصغر من هذه المهمات التي تستلزم حضور فواعل أخرى للقيام بعملية إيجاد الحلول لها .[1]

_ هذا وقد تزايدت أيضا على المستوى الداخلي للدول أنماط الهوية، وذلك بتصاعد النزعات الانفصالية ودعوات الاستقلال، والتي شكلت في حد ذاتها تحديا إضافيا لسلطة الدول وسيادتها الداخلية.

هذه العوامل التي تؤدي في النهاية إلى التفتت والحروب الإثنية والعرقية والدينية والقومية كما حدث في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، وكذلك في العديد من المناطق الأسيوية والإفريقية كما حصل في انفصال جنوب السودان (إقليم دارفور) عن الدولة الأم (السودان)، كلّها تتسبب في عدم الاستقرار وتساهم في اهتزاز مقولة الدولة الأمة [2]

وإجمالا يرى هذا التيار في أن الدولة مازالت هي اللاعب الدولي الأكثر أهمية في العلاقات الدولية وفي رسم التوجهات الكبرى العالمية ولعل أفضل توصيف للوضع الذي تعيشه الدولة في خضم التحولات الدولية الراهنة هو ما عبّر عنه عالم الاجتماع الأمريكي **دانيال بل** والذي لخصه في عبارته الشهيرة :

"الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، المخدرات الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية)،وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى [3]

" The state was becoming too small to handle really big problems، and too large to deal effectively with small ones".

1_ مازن غرايبة "**العولمة وسيادة الدولة الوطنية** "(مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام حول: " الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة "، الجزائر، 2004)، ص، 27

[2]_ مبروك غضبان، مرجع سابق الذكر، ص، 29.

[3]_ مازن غرايبة مرجع سبق ذكره، ص، 27 .

المطلب الثاني: تيار التطور الوظيفي للدولة (المتفائلون):

على الرغم من التحولات الحاصلة بفعل العولمة وتداعياتها من التغيرات الدولية الأخرى وتغير سلطة الدولة لفائدة الفواعل الأخرى في مختلف المجالات الاقتصادية (لفائدة الشركات الاقتصادية متعددة الجنسيات) والاجتماعية والسياسية والثقافية (لصالح فواعل غير دولاتية تشمل منظمات المجتمع المدني بمختلف تنوعاتها)، إلّا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدولة التي لن تتلاشى نهائيا ،ويؤكد أصحاب هذا الرأي على استمرارية دور الدولة كلاعب رئيسي في العلاقات العالمية، والتي ستظل محكومة في نهاية الأمر بالعلاقات الدولية أي العلاقات بين الدول المستقلة ذات السيادة [1]

والعلاقات الاقتصادية الدولية تتطلب حضور رقابة الدولة ووجودها ،وبغيابها يتعذر على قوى السوق أداء أدوارها كما أن الشركات المتعددة الجنسيات كفاعل من فواعل الاقتصاد العالمي الراهن (في ظرف مؤثر في السياسة الاقتصادية العالمية) لها ارتباطها الوثيق بدولها، وقد تتغير سلوكياتها بتغير سلوكيات وتوجهات دولتها الأم، فهذه الأخيرة هي التي تضفي قوتها على هذه الشركات[2]

وهي السيد عليها، وتقنن أوضاعها وتمارس سلطاتها عليها، وتحصل أيضا على الضرائب منها، وهذا يدل على تحكم الدول كفاعل في السياسة العامة العالمية على مجال الاقتصاد الدولي، كما لا يمكن تجاهل دور الدولة في أمور اقتصادية ذات بعد اقتصادي مختلط مع أبعاد أخرى كالأمن مثل تصدير وإنتاج السلام، فالمؤسسات المصنعة للسلع لا يمكنها ولا تستطيع بيعه دون إذن من دولها، وهنا تبقى الدولة صاحبة القرار عندما يكون الأمر متصلا بالشأن القومي .

ولكن ينبغي أن نشير هنا إلى أن استمرارية بقاء الدولة كفاعل رئيسي في النظام الدولي، لكن هناك تغير قليل أصاب مركزيتها وأهميتها في النظام الدولي، واضطرّت الدولة لتقديم تنازلات عن سلطاتها لمواطنيها، أو للمجتمع المدني العالمي، أو للشركات

---

[1] _ اسماعيل كرازدي،العولمة والحكم: نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2010) 151 _152 .

[2] _روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث(الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص، 301.

متعددة الجنسيات أو للمستثمرين الذين يعملون داخل حدودها، وذلك بعد أن كانت تحتكر منذ نشأتها عام 1648 م حسب المؤتمر الوستفالي تنظيم وتسيير شؤون المواطنين في كافة المجالات تحت مسمّى سيادة الدولة على أرضها ومواطنيها [1] .

_ تبقى الدولة حجز الزاويةAxe central في منظومة التفاعلات والتبادلات التجارية وهي أكثر القوى قدرة على تنظيم العلاقات الدولية.

ويذكر بعض الباحثين مجموعة من الأسباب التي تؤكد على بقاء استمرارية سيادة الدولة نذكرها فيما يلي:

1_ تقوم الدولة بدور كبير في الاقتصاديات الوطنية، ومما يزيد أهميتها هو حاجة مؤسسات القطاع الخاص إليها عند تعرض تلك المؤسسات لأي أزمات، والمثال الجلي هو استعانة الشركات متعددة الجنسيات الكبرى الأمريكية ومطالبتها بالتدخل في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة .

2_ حاجة مؤسسات الاقتصاد العالمي ومنظمات المجتمع المدني العالمي لأداء مهامها إلى مجتمع مستقر سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وليس بمقدور أي أحد تحقيق ذلك ماعدا الدولة التي باستطاعتها تحقيق ذلك .

3_ مهما بلغت قوة ونفوذ مؤسسات العولمة، فإنها لن تفكر في تحمّل مسؤولياتها اتجاه ما يحدث من تطورات وتحولات خارج نطاق مشروعاتها ومصالحها التي تخرج عن نطاق اختصاصها، حتى أن قادة هذه المؤسسات هم أوّل من يطالب بتدخل الدولة إذا حصلت أي صعوبة في ممارستها لنشاطاتها .

وبناء على ما سبق فإن هناك استنتاج مفاده أن أنصار هذا الاتجاه يرون أن السوق وقواه المختلفة لا يمكنها تنظيم كل شيء، وأن فرضية اختفاء الدولة فيها مبالغة كبيرة، وقصور في استيعاب إفرازات العولمة[2].

---

[1] _ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007)، ص، 88 .

[2] _ عبد الناصر جندلي، "الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، مداخلة في **الملتقى الوطني الثالث "مبدأ السيادة في ظل النظام الدولي الجديد" ، جامعة المدية، يومي 12-13 مـــــاي 2010.**

_ تغيير وظيفة الدولة:

_ صحيح أن ظروف العولمة قلصت من دور الدولة في بعض المجالات، لكنها في حقيقة الأمر تعيد صياغة وظائفها. بل وتجعل من دورها لا غنى عنه، فدور الدولة في الخدمات الاجتماعية والبني التحتية والبيئية سيظل دورا مركزيا لدرجة أن البنك الدولي أكّد في الطبعة العشرين من تقريره السنوي أن "الأسواق لا يمكنها أن تنمو وتتطور في غياب دولة فاعلة ومصادقة"، ويطالب بإحياء دور الدول ليس كمتدخل مباشر ولكن كشريك وكمحفز ومحرك للنّمو، العولمة مازالت بحاجة للدولة والدولة ليست نقيض العولمة، فبدون التعاون الدولي الذي يمرّ حتما عبر الدول لا يمكن أن تسير التحولات في الطريق السليم .[1]

ونشير في أعقاب هذا الطرح إلى أربعة وظائف أساسية مكنت الدولة من الاحتفاظ بموقعها كفاعل أساسي في السياسة العامة العالمية برغم مختلف التحولات والتحديات التي واجهتها وتواجهها وهي:[2]

_ الدولة تبقى الضامن للمصلحة العامة، فهي المسؤولة عن ضمان حقوق الأفراد والمبادئ الأساسية لشرعيتها .

الدولة هي الحصن الواقي في فترة الأزمات، إذ لها دور المراقبة والمسؤولية للتدخل في حالة وقوع أزمات مهما كان نوعها، وهذا ما لمسناه في الأزمة المالية الأخيرة .

_ الدولة المقاولة : حيث تمتلك زمام المبادرة في خلق المشاريع، وتحريك دواليب الاقتصاد في عديد المجالات .

_ الدولة المفاوض: حيث مازالت تمتلك بسلطة قوية في مجال التفاوض سواء لحسابها الخاص أو لحساب رعاياها من شركات وأفراد.

---

[1] _مازن غرايبة، المرجع السابق ، ص، 25.

2_ عبد الصمد بازغ، "بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة، مجلة الحوار المتمدن.

تم تصفح الموقع يوم :02.11.2012/ www .alhewar .

المبحث الثاني:

تراجع دور الدولة في السياسات العامة العالمية أمام قوة الفواعل الأخرى

المطلب الأول :عوامل تراجع أدوار الدولة في السياسات العامة العالمية

قبل الخوض في هذا المبحث الذي يتحدث عن تراجع الدولة في السياسات العامة العالمية من المهم الإشارة إلى سياقات تراجع مركزيتها في العلاقات الدولية لمصلحة الفواعل الأخرى غير الدولاتية وتتمثل سياقات التراجع هذه في عاملين هما: نهاية الحرب الباردة والعولمة.

1_ نهاية الحرب الباردة :

سبق وأن أشرنا إلى أن نهاية الحرب الباردة انعكست بشكل كبير على صعود وانتشار أفكار ومندوبي القطاع الخاص (الليبراليون) وذلك مقابل سقوط المعسكر الاشتراكي، ومع ذلك اعتقد أنصار الفكر الليبرالي أن هناك مرحلة تاريخية جديدة يدخلها العالم، وانتشرت مفاهيم النهايات كنهاية التاريخ، نهاية الإيديولوجيا ،والتنبؤ بزوال وأفول سيادة الدولة، وكانت النتيجة التقليل من مساحة مشاركتها في رسم السياسات العالمية وتنفيذها، ومقابل ذلك بدأ الانتشار المتزايد لمنظمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وبدا للكثير أن ذلك يشكل جزءا أساسيا من متطلبات التنمية والتطور.

كما عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة توجّه الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة تيّار المحافظين الجدد، ورغبتهم في تكريس هيمنة الولايات المتحدة على المشهد العالمي، وتجسد ذلك في الغزو الأمريكي البريطاني للعراق والتدخل العسكري في أفغانستان، كل هذه السياسات كانت تزيد من إضعاف دور الدول ومركزيتها وذلك بتجاوز مفهوم السيادة الذي كان يعتبر طوال مدة زمنية سابقة بالشيء المقدس، ولكنّه في ظل التحولات الراهنة أصبح غير مباليا به وخاصة بعد بروز أفكار من قبيل التدخل للأغراض الإنسانية، وإحلال الديمقراطية والقضاء على الإرهاب هذا بالنسبة للدول التي تعتبر إلى حدّ ما دولة مهددة للأمن والسلام العالميين أو مهددة لمصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

_ ومن جهة أخرى فإن هناك تدخلات أخرى وتحديات تؤثر على سيادة الدول وأمنها وهذا المثال ينطبق على الدول التي تعجز عن السيطرة الأمنية الفعلية على أراضيها

أوتفقد القدرة على توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها وتحولها إلى دول فاشلة **failled states**

_ وهذه الدول، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها من فوق أي من المنظمات الدولية الحكومية أو الدول الكبرى ،فهي تعاني أيضا من انتشار النزاعات والأزمات داخلها وعبر الحدود، وبالتالي عجزها عن التعامل مع تصاعد وتنامي نشاطات فواعلها الداخلية التي تواجهها كتحديات الاستقلال الذاتي، أو النزاعات الطائفية أو الرغبة في تغيير نظام الحكم فيها كليا أو جزئيا، وتطرح نفسها فاعلا بديلا يتولّى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة بمؤسساتها العامة القيام بها كإحلال السلم والأمن الوطنيين، وتلبية حاجيات السكان الصحية والمعيشية[1].

_ كما أن تراجع أداء البيروقراطية الحكومية الدولية قد ألقى بظلاله أيضا على تراجع مركزية الدولة في العلاقات الدولية، وذلك لأنها تمثل مرايا تعكس توازنات القوة القائمة على الساحة الدولية، فقوة المنظمات الدولية في مواجهة التهديدات والتحديات العالمية تعكس إلى حدّ كبير قوة وحيوية الدولة كفاعل في مسار الأحداث الدولية، وتجعلها تتمتع بتلك الحيوية والفعالية في مواجهة كل التطورات والمتغيرات التي قد تحصل على مسرح الواقع الدولي .

2_ انعكاسات العولمة وما خلفه هذا الواقع الجديد في مجال تراجع قبضة الدولة عن التحكم في الأنشطة التجارية وتراجع قبضتها المعلوماتية والأمنية والمالية .

في هذا الصدد بات واضحا للعيان الانعكاسات التي لاحقت مفهوم العولمة ومنها تقليص فاعلية الدولة وتقليل دورها واعتبار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية، وهذا يدل على أن مبدأ السيادة أخذ في التآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة، لذا فالعولمة السياسية تعني : نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها ،وتعني أيضا الدعوة إلى اعتماد النموذج الديمقراطي، وحقوق الإنسان والحريات الفردية وهي إعلان عن نهاية الحدود، وبروز المجال السياسي العالمي وتصوره كوحدة سياسية واحدة ،حتى وإن كان يتكون من مجموع

---

[1]_ شفيعة حداد ،" **سياقات تراجع وعودة مركزية الدولة في العلاقات الدولية**، الفكر، 08 (2012) : ص، 05 .

وحدات سياسية منفصلة ومتباعدة عن بعضها البعض[1]، وهو بذلك يشير إلى وحدة الاهتمام العالمي وخلق ردود الأفعال العالمية التي تتجاوز الحدود السياسية التقليدية وبالتالي زيادة الترابط بين مواطني وشعوب العالم، والذي ينجرّ عنه أيضا ازدياد طردي في نمو وزيادة نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي الذي يركز على قضايا ذات طابع عالمي، باعتماد الضغط والتأثير على صانعي السياسات العامة في الدول الأخرى أو على المستوى العالمي ذاته، وهو ما يتوافق مع مفهوم الحوكمة الذي يتناسب مع حقائق الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الحالي إذ لم تبق مهمّة صناعة السياسات العامة من اختصاص واحتكار الدولة فقط، بل أضحت تشاركها في هذه العملية فواعل أخرى على المستوى المحلي والمستوى العالمي على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية، وتبرز أدوار مختلفة لعدة فواعل على هذه الأصعدة، ويحتل كل فاعل مكانة مميزة في المجال الذي يعمل فيه، فدور القوى الاقتصادية عبر القومية لا يستهان به في عملية الضبط الاقتصادي العالمي وتدبير المعاملات الاقتصادية خاصة لعب دور القاطرة في مسلسل العولمة الاقتصادية، وهذا ينتج عنه فقدان الدولة لاحتكارها في مجال تدبير المعاملات الاقتصادية العالمية، وفي الاضطلاع بوظيفة الضبط الاقتصادي حتى على المستوى الوطني، وفي هذا الإطار تتيح قراءة في العلاقة بين الدولة والشركات متعددة الجنسيات كنموذج بارز للفاعلين الجدد في العلاقات الاقتصادية الدولية إمكانية الاقتراب من المظهر الاقتصادي لتراجع مكانة الدولة عالميا.[2]

لقد بلغ عدد هذه المؤسسات سنة 1997 حوالي 40000 مجموعة تتحكم في أكثر من 170000 فرع خارجي ،موزعة في أنحاء مختلفة من العالم، وتبدو المؤشرات التالية كافة لتأكيد القوة الاقتصادية الهائلة لهذه المؤسسات :

---

1 جمال منصر : " التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة، " مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات، الشلف، 16_17 ديسمبر 2008، ص. 03 .

[2]_ نزار الفراوي، الظاهرة عبر القومية وأزمة الدولة في النظام العالمي المعاصر

تم تصفح الموقع يوم : 02_03_2011

_ بلغ رقم أعمال الفروع الخارجية للشركات متعددة الجنسيات نحو5000 مليار دولار سنة 1991.

_يقدّر رقم أعمال أكبر مقاولة عبر قومية ربع قيمة النشاط الاقتصادي العالمي، في حين أنّها لا توظف سوى 18،8 مليون أجير ،أي 0،75بالمائة من العمالة الدولية.

_ يفوق رقم أعمال "جنرال موتورز" الناتج الداخلي الخام للدانمرك فيما يتجاوز رقم أعمال "فورد" الناتج الوطني لجنوب إفريقيا .

_ إن المجال الجغرافي الذي تشغله في تجسيد توجهاتها الاستثمارية، الإنتاجية والتبادلية يعتبر دافعا كبيرا في تقوية نشاطاتها، شأنه شأن قدراتها المالية والمادية الأخرى، والأكثر من ذلك قدراتها التفاوضية الإستراتيجية والذكية والتي تجعلها في موقع أعظم من موقع الدول خصوصا النامية منها التي كانت تتخذ إزاءها موقفا دفاعيا حذرا، متهمة إيّاها باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لشعوبها . ولكنها باتت في الوقت الحاضر تلهث وراءها مطالبة ومناشدة إيّاها بالاستثمارات الكبيرة ومتجاوزة لكل العقبات والتحديات التي تقف في وجه استثماراتها .

_إن القوة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات تمكنها من تعزيز مركزها في إطار ما يسمى بدبلوماسية القطاع الخاص ،وبالتالي الضغط على الدول والتأثير عليها وهذا يساهم في إحداث الاختلال في العلاقة بينها وبين الدول وترجيح الكفة لصالحها في موازين القوى الاقتصادية العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية .

ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع[1].

[1] _أحمد الكردي، دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة/تم تصفح الموقع يوم :2011/03/05

المطلب الثاني: الأدوار الجديدة للدولة في ظل قوة الفواعل الأخرى.

لا شك أن نهاية الحرب الباردة والمتغيرات اللاحقة بما فيها العولمة في أبعاد الحياة المختلفة قد أفرزت واقعا جديدا بالنسبة للدولة الوطنية داخليا وخارجيا، وهذا الواقع له قضاياه وتشكيلاته الخاصة ويتسم أيضا بظهور الفواعل المختلفة في السياسة العامة العالمية، الأمر الذي يؤثر على علاقة الدولة بالفواعل الأخرى ويؤثر على وظائفها وأدوارها فتدفعها للتخلي عن أدوار ومراجعتها مما يساهم في بروز أدوار وإسهامات جديدة ضمن مجال السياسة العامة العالمية ،ولا غرابة أن يحدث تراجع لأدوارها وذلك بالنظر لقوة وفعالية أدوار الفواعل الأخرى، والحقيقة التي لا جدال فيها أن تطور الفواعل العابرة للحدود الوطنية بات يسهم في إضعاف سلطة الدولة لا سيّما أن الهياكل السياسية التقليدية لم تتطور في مواجهة التغيرات الطارئة خصوصا العولمة وأصبحت في جزء كبير منها قد تجاوزها الزمن وغير ملائمة، وبات ما يعرف "سيادة الدولة" موضع شكوك بسبب تطور العناصر الجديدة العابرة للقوميات، وحتّى انفتاح الحدود قلّل من إمكانات رقابة الدول على المواطنين ،وأفقدها مبادئها الأساسية، فلم تعد تحكم في قواعد البنية الاجتماعية، وأصبحت السيادة الوطنية محدودة بسبب مدّ الشبكات العابرة للقوميات المتنامية خارج فضاء الدولة[1].

وبدا أن القطاع المالي والاقتصادي يدار على مستوى دولي عبر أنشطة الشركات متعددة الجنسيات مما أفرز تحديات على صعيد البيئة والصحة وشروط العمل والجرائم والهجرة.

ولهذا السبب وجدت الدول أن سياستها الاقتصادية أصبحت أقل فعالية وكفاءة وهي تواجه تنافسا شديدا وتناقضات جديدة لتأكيد المنافسة لجهازها الإنتاجي خصوصا بعد ما تبيّن أن العولمة تعطي الشركات استقلالا أكبر، وتمنحها حيّزا ومجالا واسعا لإدارة شؤون الاقتصاد على المجال العالمي، وأصبحت أيضا المجالات الوطنية في ظل

1_ سعيد اللاّوندي، **بدائل العولمة : طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح** (القاهرة :نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2010) ، ص . 25

العولمة مفتوحة على الخارج، وكان طبيعيا في هذا الإطار أن تكون القرارات متروكة للشركات التي تؤثر بعضها في الوزن الاقتصادي للدول ذات القوة المتوسطة [1] .

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن في هذه الحالة فالدولة تمارس وظائفها وأدوارها وهي تتمتع بالسلطان النسبي كما هي الوظائف التي تشمل نطاق فرض الضرائب وتحديد التعريفة الجمركية ،إلّا أنه في مجالات أخرى كالجوانب الأمنية مثلا فإن الدولة تمارس وظائفها بوصفها تتمتع بالسيادة والسلطان المطلق .وعليه فالدولة ليست وحدها الأداة أو الوسيلة في إدارة السياسات العالمية، بل أصبحت فاعلا من مجموع فواعل أخرى دون أن تفقد كليا دورها في المشاركة في السياسة العامة العالمية[2].

ومن الملفت للانتباه أيضا أن الدولة قد ساهمت دون شك في إيجاد وخلق مختلف هذه الفواعل على حلبة السياسة العالمية في فترات زمنية سابقة على غرار المساعدة على انتشار الرأسمالية لحظات صعودها وانتشارها، فلقد أسهمت الدولة الحديثة منذ قيامها في تطور الرأسمالية وساعدت على تحقيق التراكم الرأسمالي وبالتالي زيادة قوة الشركات متعددة الجنسيات، وتدخلت قصد فتح المجال الواسع أمام نشاطاتها عبر مختلف دول العالم وإلغاء شتى الحواجز والعقبات التي تعترض حرية التجارة ونشاطات الشركات متعددة الجنسيات ،واتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأخذ إجراءات واتجاهات تصب في الأخير لخدمة الفواعل التجارية متعددة الجنسيات .

وبعد استكمال بناء الرأسمالية دخل دور الدولة مرحلة جديدة حيث أصبح تدخلها في الحياة الاقتصادية عبئا على الرأسمالية، مما أدى إلى الدعوة إلى تقليص دورها، ولكن الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة جعلت الاستنجاد بهذا الفاعل ضروريا لمعالجة الاختلالات الحاصلة ،وتدخلها في الحياة الاقتصادية أمرا لا بدّ منه ولا بديل عنه، وهذا لغرض بث نفس جديد للقطاع الاقتصادي العالمي من أجل تجاوز العجز العام والركود الشامل، ومن خلال هذا القول يتضح حاجة الفواعل الاقتصادية من غير الدول إلى تدخل الدول في دواليب الاقتصاد سواء على المستوى المحلي أو العالمي بكلّ قدراتها خاصة القدرات المالية منها[3].

---

[1] _ سعيد اللاوندي، المرجع السابق ، ص، 62 .

1_السعيد لوصيف، مرجع سابق الذكر، ص، 235 .

[3] _السعيد لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص، 236 .

من جانب آخر فالعلاقات بين منظمات المجتمع العالمي والدول (الحكومات)هي في كثير من الأحيان علاقات يشوبها التوتر . وذلك لأن منظمات المجتمع المدني العالمي تقف بالمرصاد لتصرفات الدول وموظفيها وأجهزتها منتقدة ومحتجّة أحيانا وفاضحة أحيانا أخرى لانتهاكاتها، مستندة في أداء أعمالها على القوة الهائلة للرأي العام العالمي، لذا نجد أن الصراع بين الدول(الحكومات) ومنظمات المجتمع المدني العالمي هو صراع بين المبادئ والمصالح [1] .والأمثلة عديدة في العالم المعاصر على هذه العلاقات المتضادة والمتصارعة ،وقد تكون نبضات المجتمع المدني العالمي حية كالذي وقع في يوم 15 فيفري 2003 إذ تجلى هذا الفاعل بأسمى معانيه ودلالاته في المسيرات الحاشدة والمتزامنة في نحو6000 مدينة وأكثر من 70 دولة في العالم لمناهضة الحرب الأمريكية وحلفاؤها المبرمجة على العراق[32]، وتجلت هنا بالضبط جدلية علاقة المجتمع المدني العالمي بالدولة كفاعل في السياسات والعلاقات الدولية من خلال أفعال وتحركات الفواعل غير الدولاتية، والمشاركة القوية والحاشدة لهذا الفاعل غير الدولاتي في صنع القرار العالمي المرتبط بالسلام والاحتجاج على الحرب المهددة لأمن العراق والمنطقة ككل والتي تنوي الإدارات الحكومية آنذاك شنها على العراق .

كما أن مزاحمة المنظمات الدولية غير الحكومية ومنافستها لسلطة الدول وسيادتها فيما يخص عديد القضايا والشؤون العالمية وتعامل الحكومات السلبي مع هذه المستجدات والمتغيرات يجعل المنظمات غير الحكومية تجد صعوبة فيا **لتعامل مع هذه الحكومات،** وخوفا من القمع الحكومي تتحاشى هذه المنظمات الظهور في مظهر التحدي للحكومة ،ومن أجل
تخفيف حدة التوتر بين الحكومات والمنظمات غيرا لحكومية، تلجأ هذه الأخيرة إلى تأييد المواقف الحكومية بشان قضايا عالمية معينة خاصة بشأن التجارة الدولية، والحوار بين الشمال والجنوب بشأن السكان والبيئة، ،حيث يشارك العديد من هذه المنظمات كجزء من الوفد الحكومي في الاجتماعات الدولية لصياغة الرؤى المشتركة وتوحيد المواقف.

---

[1] _ محمد نور الدين سيد، *دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان* :محاضرات في مقياس القانون الجنائي (كلية الحقوق، جامعة أسيوط، السنة الجامعية 2008، 2009) .

[2] _ محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي : الصعود والتحديات .

:www.islamonlinecom . تم تصفح الموقع يوم : 10_06_2012

المبحث الثالث:

مجالات السياسات العامة للدولة_ نموذج السياسات العامة للدولة الأكثر تأثرا بالمقترب الشبكي

إن الوضع الجديد للبنية العالمية الراهنة التي تحيط بالدولة كوحدة مركزية أساسية في النظام العالمي، أفضى إلى عدم بقائها صاحبة القرار الأول في الأمور الحيوية خاصة ببروز قوى اقتصادية واجتماعية محلية وعالمية منافسة لها، هذا وإنّ أدوار الدولة في ظل الظروف العالمية الراهنة قد شهدت تغيرا في محتواها ونطاقها، فنطاق قيام الدولة بأدوارها قد اختلف أفقيا وعموديا، أفقيا بمعنى إمكانية امتداده خارج إقليم الدولة، وعموديا بمعنى أنه صار يمتد من القمة إلى الوحدات المحلية الصغيرة، وتبعا لذلك ازدادت مجالات تدخل الدولة في الحياة العامة، وتراجعت في المقابل مجالات تدخلها فيها أيضا، طبعا من خلال مجالات السياسات العامة[1].

بيد أن انتشار العديد من القوى غير الرسمية سواء كانت وطنية أو خارجية تشارك بدورها في ممارسة المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة لم يكن له تأثير سلبي على عودة قوة الدولة والاعتماد عليها في الحياة العامة للمواطنين سواء عبر المجال المحلي الوطني أو على المستوى العالمي، فالدولة كما يرى البعض وإن كانت شيئا ليس أزليا وقد تزول في يوم من الأيام، غير أنها تبقى حقيقة مهمّة، وتعتبر جزءا مهما في أداء الاقتصاد العالمي، ومن دون دول العالم المتعدد لن يكون مثلا أمام الشركات متعددة الجنسيات ومشاريعها الضخمة نوافذ تدخل منها، وهذه النوافذ هي قبضة الدول[2].

والشأن نفسه ينطبق على الوضع السياسي والاجتماعي والبيئي، فغياب الدول عن التعاطي مع مشكلات البيئة المختلفة إلى جانب الفواعل الأخرى في إطار شبكة تقوم على وجود أكثر من جماعة واحدة في صنع وصياغة السياسة العامة، والمشاركة في اتخاذ القرارات أي وجود أكثر من نمط اتصالي وصور مختلفة من التشابكات وأنواع

---

[1] _ جمال منصر . مرجع سابق ،ص، 90.

[2] _ سلام الربضي، مرجع سابق، ص، 26 .

عديدة من الشركات، سيؤدي حتما إلى فقدان التحكم والضبط الجيد للقضايا والمسائل البيئية المختلفة، وه وما يقتضي حضورا دائما وفعّالا للدولة ضمن هذه الشبكات وذلك مردّه إلى أن قوة الدولة وفعاليتها لا يمكن لفواعل أخرى أن تمتلكها أو تحوزها، كما أنها الوحدة القادرة على فرض وبسط القانون بشتى صيغه ومفاهيمه خاصة فيما يخص الحماية والحفاظ على البيئة بالاعتماد على الآليات والوسائل والأدوات المختلفة التي تمتلكها[1].

_ لكن واقع الحال في الأعوام الأخيرة جعل من مشاركة الفواعل غير الدولاتية في صياغة عاملا من عوامل نجاح السياسات البيئية وأمرا ذا أهمية في حماية البيئة العالمية والحفاظ عليها ،ومن دواعي مشاركة الفواعل غير الدولاتية في السياسات البيئية ما يلي:

المطلب الأول: دواعي مشاركة الفواعل غير الدولاتية في السياسات البيئية.

تعد مسألة إدراك جدوى و فعاّلية إشراك الفواعل غير الدولاتية في رسم السياسات العامّة المتعلّقة بالقضايا و المسائل البيئية , من بين المسائل الهامّة فيها و قد دعت بعض الأسباب الدافعة لذلك وفق الآتي :

_ إضفاء الشرعية على القرارات و السياسات المتبناة.

_زيادة حجم الأفكار , فالتعامل مع القضايا بالعالمية المعقدة الراهنة و غير المتوقّعة يتطلب معرفة واسعة , يمكن لها التعامل المشترك بين الحكومات و الفواعل الأخرى .

_ الضغط على الحكومات والبيروقراطيات الحكومية لتبني إرادات سياسية نحو اتخاذ القرارات حول المسائل ذات الأولوية.

---

[1]_ منى هرموش ، " دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر" ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية : تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة . جامعة باتنة 2010، ص، 90_91.

و هنا يمكن القول أنه يمكن لمجموعات المصالح غير الحكومية أن تحاسب الدول على الوعود التي قطعتها في المعاهدات والاتفاقيات , وهذا ما من شأنه أن يكسب الفواعل غير الدولاتية صفة رسمية في صنع المعاهدات البيئية.

وفي إطار ممارسة الفواعل من غير الدول ومشاركتها في رسم التوجهات البيئية تتخذ بعض الأدوات والآليات في سبيل ذلك يمكن حصرها فيما يلي:

المطلب الثاني: آليات ــتأثير الفواعل غير الدولاتية في السياسات البيئية:

تستخدم بعض الفواعل غير الدولاتية للتأثير على عملية صياغة السياسات البيئية مجموعة من الآليات تظهر كأدوات أو أفعال , وهي توزّع بين آليات يمكن أن تطبق قبل عقد المؤتمرات البيئية و تلك التي يمكن تطبيقها فقط أثناء المؤتمر .

البيئي: المؤتمر الآليات المطبقة قبل عقد *

_ محاولة التأثير على الرأي العام المحلي :

و يمكن أن تكون عملية التأثير على توجيهات الرأي العام المحلي بطريقة غير مباشرة بغية التأثير في السياسة الدولية , و قد أثبتت العديد من الأبحاث و الدراسات القدرة الهائلة للفواعل غير الدولاتية خصوصا المنظمات غير الحكومية في خلق رأي عام مناوئ و معارض للسياسات المضرة بالبيئة , و يؤيدون بنسبة كبيرة ضرورة تحسين البيئة بغض النظر عن التكاليف , و الأمر يظهر بصورة جلية في الدول الديمقراطية , التي لا يستطيع فيها صانع القرار تجاهل مؤشرات الرأي العام , وهو الوتر الحساس الذي تلعب عليه المنظمات غير الحكومية .[1]

_ الضغط المباشر على الدول

[1] _ John Daniel Millar ",Influencing international Environmental policy :An assesment of the methods and impacts Environmental NGOS",A thesis submitted in partial Fulfillment of the requirements for the degree of master OF ARTS (university of Guelph ,2002) .P27.

هو مجال آخر مفتوح للفواعل غير الدولاتية للتأثير على تشكيل السياسات العامّة من خلال التفاعل المباشر مع ممثلي الحكومات و تتيح الفواعل غير الدولاتية الفرصة لنقل المعلومات و الآراء و حتى التهديدات بضرورة العمل السياسي :

_ المساعدة في صياغة قواعد و إجراءات المؤتمر :

وهذا يمكن أن تكون له أهمية قصوى , وهو نوع آخر من التأثير فيما يخص قواعد و إجراءات المؤتمر.

_ الآليات المطبقة أثناء المؤتمر البيئي :

فحتى أثناء انعقاد المؤتمرات المهتمّة بالشؤون البيئية , تستمر الضغوط وتستمر الجهود المبذولة من أجل التأثير على الرأي العام و لكن الفرق بين هاتين الآليتين يكمن في كون الجهود المبذولة خلال المؤتمر أكبر من تأثيرها قبل انعقاده .

_ المساهمة في التعريف بالمشاكل البيئية :

فمسألة تحديد المفاهيم يمكن أن تكون مفاتيحا أساسية و حجر أساسي في سبيل تشكيل القواعد القانونية الملزمة , وهي مهمّة لجميع الأطراف الفاعلة :

_ تقديم المشورة للدول باعتبارها أعضاء رسمية :

و يكون ذلك باعتماد أسلوب الإقناع للمفوضين و ممثلي الدول من خلال خطابات مباشرة وغير مباشرة وهي تعدّ من الوسائل (الأكثر نفوذا) للتأثير على القرارات السياسية .[1]

الضغط على الدول : _

[1] i_BID ,pp 34 _ 35 .

وقد يكون ذلك بصفة كبيرة بتقديم معلومات مكتوبة و صحيحة في إطار المؤتمر لإقناع ممثلي و مندوبي الدول , و توزع هذه المعلومات على هؤلاء و على الوفود في المؤتمرات البيئية العالمية , كما توزع إلكترونيا لحظة انعقاد المؤتمرات و الندوات العالمية .

_ الضغط المباشر على مندوبي الدول في المؤتمر (في الأروقة) :

اللوبيات كوسيلة مساعدة في التأثير الفكري و الإقناع في إعادة صياغة القرارات البيئية حسب ما يلبي الغالبية العظمى للسكان عبر العالم .

المطلب الثالث: آليات تفعيل أدوار الفواعل غير الدولاتية في السياسات البيئة العالمية.

شهدت السنوات الأخيرة الماضية انتشارا واسعا لاستخدام مفهوم التشابك أو الشراكة بين القطاعات الثلاثة: العام والخاص والمجتمع(Networking or partenership) المدني،كما تأكّد أن تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة من خلال السياسات العامة لا يمكن أن يتم دون فتح قنوات اتصال فاعلة بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أكثر إلحاحا بغية التعبئة الأفضل لقدرات المجتمعات وإدارة عالمية أكثر رشادة وديمقراطية.

_وهذا المشروع ينطبق على ما يمكن تسميته بشبكات السياسة العامة ،وهذا ما يدعمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية[1].وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة مقومات للحوكمة منها :

1_ المشاركة :ويقصد بها إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات ووضع السياسات بالطرق المباشرة وغير المباشرة، دون تمييز من خلال إعطاء حق المشاركة وإبداء الرأي لكل شرائح المجتمع سواء رجالا أو نساء، بصورة مباشرة أو عبر المؤسسات والهيآت التمثيلية.

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "الحكم الراشد: المشاركة"، تم تصفح الموقع يوم: 11ماي2009.
<http:// www.pogar.org/arabic/governenance/ participation-asp>

2_ المساءلة: تعتبر المساءلة أحد المعايير في الحوكمة، فهي تعتبر عملا تقويميا هاما للمؤسسات بمختلف أنواعها ومستوياتها، وتعد مطلبا رئيسيا يعتبر التزاما بين المؤسسات الحكومية (الدولة)، ومؤسسات القطاع الخاص، وتنظيمات المجتمع المدني .

3_**الشفافية:** تعني أن تكون الأفعال والسياسات المتخذة مفتوحة للفحص والتدقيق من طرف مؤسسات وأجهزة المجتمع المدني، وهو ما يسّهل من مساءلة ومحاسبة المسيرين وتحميل كل فرد المسؤولية عن قراراته وأفعاله .

4_**حكم القانون** : أي توفر المؤسسات على قوانين أساسية وخضوعها للقانون، والحرص على التداول على التسيير والحرص على تنفيذ الحق والقانون .

5_ **الفاعلية** : حيث كل الفواعل تقوم بتقديم أمثل وأفضل الخدمات للمواطنين .

6_ **العدل والإنصاف:** وتشمل المساواة في الخيارات والفرص المتاحة كالنظام التربوي والتعليمي الذي يجب أن يمس كل أفراد المجتمع دون إقصاء أو تهميش لكل طفل .

فالعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هي علاقة تشابك وتكامل، ولا يمكن الحديث عن نجاح وفعالية السياسات العامة مالم تكن هناك شراكة بين هذه الأطراف، وأنّ الشراكات خاصة _ عامة من شأنها أن تزيد من شرعية السياسة العامة ومصداقيتها[1].

_ وعلى الرغم من أنه في كثير من الأحيان تشكل الفواعل غير الدولاتية مصدر إزعاج للدول أو حتى تهديد لمصالحها، ولكن ترى هذه الدول والمنظمات أن التفاعل والتشاور معها في القرارات والسياسات العامة خصوصا برامج وسياسات حماية البيئة وتقديم الخدمات العامة المثلى وغيرها من النشاطات الأخرى، سيمنحها المزيد من المصداقية، وقد أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي: أن المنظمات غير الحكومية هي جزء من شرعية الأمم المتحدة لا غنى عنها [2].

وعندما خلفه كوفي عنان قال هذا الأخير بأن المنظمات الدولية غير الحكومية هي ضمير الإنسانية[3]. .<<The conscience of humanity>>

---

[1] _Wolfgang . H ،Reinicke ،"global public policy" ،foreign affairs ،volume76 ،N°6 ،p. 9.

[2] _James a paul ، "NGOS and global policy making" ،june 2000 .p2.
http//: www. Global policy . org/Ngos

[3] _ James ،A paul ،op cit ،p ،3

_ إذن فالعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هي علاقة تشابك وتكامل بحيث أن الحكومات (الدولة) تعمل على تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يقوم القطاع الخاص بخلق وتمويل وتحقيق الموارد المالية للمجتمع، أمّا المجتمع المدني فيعمل على توفير الخدمات للمواطنين، وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية الأخرى كمكمّل للعمل والنشاط الحكومي، كما يعتبر أيضا بمثابة قناة هامة لتوصيل الخدمات الاجتماعية، وبذلك تصبح الشراكة بين القطاعات الثلاثة شرطا لنجاح السياسات العامة وعاملا أساسيا في تحقيق أهدافها وبلوغ مراميها .

ومن القضايا التي تجمع بين هذه الشركات والتي تتأثر كثيرا بالعلاقة الشبكية بين هذه القطاعات الثلاثة نجد السياسة البيئية، وقد أشار تقرير مستقبلنا جميعا الذي أعدته ندوة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (Our common Future) حول البيئة والتنمية المستديمة إلى أن التطور لا يمكن أن يتم أو يتحسن دون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية التي تمثل شريحة من المجتمع المدني، وكذلك القطاع الخاص والدول (الحكومات) المشاركة بصفة دائمة في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المنظمة، كما أننا نجد أن مشاركة هذه الفواعل الثلاثة وتشابكها ضروري جدّا في صياغة بلورة السياسات ووضع التشريعات والقوانين اللازمة للمحافظة على سلامة وفعالية الأنظمة البيئية، وحمايتها من التدهور، وبالتالي فهناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق هذه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية منها والدولية من أجل المشاركة ووضع الترتيبات وصياغة السياسات الهادفة لحماية البيئة وضمان سلامتها.[1]

كما أن نجاح هذه الشراكات بين الشركات والمؤسسات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني في تجسيد السياسات البيئية يتوقف على درجة الشفافية ومدى تجسيد حق الاطلاع على البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة، ومدى تجسيد الحق في الإعلام .[2]

هذا الأخير يساهم في زيادة المشاركة الشعبية في خطط عمل وبرامج وسياسات حماية البيئة التي لن تنجح محليا (الوطني) أو عالميا في الزمن القريب والبعيد، وهو ما تدركه كثير من

1_ غنية إبرير، " دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية: سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة باتنة، 2010، ص، 3.

2_ يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان ، 2007، ص، 11.

الدول في العالم تختلف مستويات إدراك الدول اتجاه هذه القضية باختلاف المتغيرات والظروف التي تتسم بها، وهذه النقطة ليست سهلة في مجتمعات مازالت تفتقر في ممارستها وتشريعاتها للاهتمام وكفالة الحق في الإعلام والمشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه بصفة عامة والقرارات المتعلقة بالبيئة بصفة خاصة[1].

ويرجع السبب كذلك أيضا إلى التفاوت في قوة وفعالية تنظيمات المجتمع المدني في الدول من دولة لأخرى، وكذلك إلى المجال والحيز المتاح لها في سبيل مساهمتها في صنع السياسات العامة البيئية للدولة، ولعل حال الجمعيات والحركات الجمعوية النشيطة في الجزائر تتميز بنفس هذه السمات التي تحدثنا عنها، ولكن تبقى مساهمة الجمعيات في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بالبيئة في الجزائر موجودة وحاضرة رغم كونها ناقصة أولا ترقى إلى المستوى المشاركاتي على مستوى دول أخرى تعرف مشاركة عالية لجمعيات المجتمع المدني البيئية ،وتساهم منظمات وجمعيات حماية البيئة من خلال حق التمثيل داخل الهيئات الحكومية بناءا على مواد الدستور التي نصت صراحة على حق التمثيل للجمعيات في السياسات العامة .

وهو يعكس تحولا جذريا في ممارسات السلطة التقليدية التي كانت تتخذ السياسات الفردية، ولا تهتم بأي صوت ولا آراء الهيئات غير حكومية، وهو ما كان طيلة فترة نظام التسيير المركزي والموجه، لكن بعد التعديلات الجوهرية التي طرأت على النظام السياسي الجزائري عرف النظام الحاكم نوعا من الانفتاح والشفافية، وتم السماح والتواصل مع مختلف الشركاء لتنفيذ السياسات العامة لا سيما السياسات البيئية .[2]

وهذا ما تدركه الدولة الجزائرية فمن أجل تحقيق صنع جيد للسياسة العامة فهي تسعى إلى خلق شراكة حقيقية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص من خلال تأمين البيئة الاقتصادية المستقرة، وتوفير الخدمات الاجتماعية لذلك.[3]

وتأخذ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني شكل اتفاق قوي ومتين، تعترف فيه الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والقطاع،

---

[1]_ غنية ابرير، المرجع السابق ، ص، 4.

[2]_يحيى وناس، المرجع السابق ،ص، 168.

[3]_ ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989_2009)، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص، 142.

الخاص وعلى أساس الثقة المتبادلة بين هؤلاء الشركاء ،والتعاون المتبادل والحرص على إتاحة الفرصة للجميع في إبداء الرأي وطرح البدائل والخيارات من أجل الوصول إلى صياغة وصناعة سياسات عامّة مثلى وذات رشادة عالية.

الخاتمــة

لقد اعتبرت السياسة العامة لزمن طويل سمة ملازمة للدولة ولصيقة بها، تحتكرها في إطار تسييرها للشؤون العامة معتمدة في ذلك على سيادتها دون أن تشاركها في ذلك جهات أخرى ،وذلك في إطار التحكم في كل شيء والسعي نحو تفادي خروج تلك والمعطيات والسياسات عن نطاق سيطرة الدولة. ولقد امتدّت كل هذه الظروف منذ اتفاقية وستفاليا عام 1648 التي أسست لبروز الدولة وهيمنتها على كافة مقاليد الشأن العام، لكن مع نهاية الحرب الباردة وتنامي البعد العالمي في العلاقات الدولية وصعود الفواعل الأخرى من غير الدولة، أصبح من الطبيعي أن ينشأ وضع جديد يتجاوز نظام الدول ويتعداه إلى نظام عالمي جديد، وأصبح هذا الوضع يحتاج إلى إدارة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ذات طبيعة تعددية وعلاقة تشاركية تصبح فيها الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في إدارة الشؤون العامة المحلية أو العالمية .وهوما يعني اعتبارها طرفا من ضمن أطراف عديدة في صنع السياسات العامة المحلية والعالمية، وتراجعت إلى جانب ذلك أهمية الحدود والسيطرة على الأرض التي شكلّت جوهر السيادة والأمن التقليديين، وبرزت عوضا عن ذلك مفاهيم المسؤولية المشتركة، ومفهوم الحوكمة الذي يهدف إلى تقليص دور الدولة بحيث تنحصر مهمّتها في القيام بالتسيير تحت توجيه ومراقبة فواعل أخرى ،خصوصا الفواعل فوق دولة كالمنظمات الدولية والحكومية والفواعل غير الدولاتية العالمية والشركات متعددة الجنسيات، وهي تعكس الوضعية الراهنة التي تشهد تناميا متزايدا ومعقدا للتدفقات الاقتصادية والإعلامية والتفاعلات والحركات الدولية المختلفة والتي تنعكس بالأساس على مفهوم السيادة الذي يعرف تراجعا شاملا وعميقا بمقابل انتشار لامركزية صناعة السياسة الدولية واتجاهها نحو مظاهر التعدد والتحول نحو عدد لا متناهي من الوحدات تتحرك جميعها في آن واحد وتتفاعل مع مختلف التحديات والرهانات .

_ وعموما فدراسة هذا الموضوع من خلال فصوله المتعددة ساعدتنا على بلورة جملة من الاستنتاجات نحصرها في النقاط التالية :

_لا تزال الدولة تمارس سلطاته كاملة في السياسات العليا خاصة السياسات الأمنية إذ تعتبر الفاعل الوحيد في الواقع الدولي القديم والحاضر وحتى المستقبل المسؤولة عن إعلان الحروب وفرض العقوبات العسكرية ولها الحق في التدخل لأغراض إنسانية.

_ الإقرار فعلا بتحوّل أعداد من السلطات في ميدان صنع السياسة العالمية إلى مستوى ما تحت دولة ،و قد يكون ذلك بسبب حاجة ورغبة الدول القومية في إشراك فواعل ما تحت الدول في معالجة المشاكل الجديدة كالهجرة، مشاكل البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة .

_ أضحت صناعة القرار العالمي في بعض الجوانب وتفسيره عملا جماعيا، ولم تعد ببساطة القرارات أمرا من أمور الدول أو البيروقراطيات الحكومية فالشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والشبكات أصبحت تلعب دورا نموذجيا مع السلطات المركزية للدولة والمنظمات الدولية الحكومية.

_ تراجع موضوع الدولة الوطنية والتحول نحو مستوى عالمي في آليات الضبط التي فقدت دورها وطنيا وجهويا وعالميا نحو مستوى عالمي، ويعتبر المدخل الاقتصادي أكبر مدخل تصطدم فيه الدولة بضعفها بجملة الفواعل الجدد كالشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، فهذه الفواعل الأخيرة باتت تفرض على الدول جملة توصيات في شكل تصحيحات هيكلية على اقتصادياتها المحلية وسياساتها المالية .

_ برغم تراجع دور الدولة في ظل بروز الفاعلين الجدد في الساحة العالمية (المجتمع المدني العالمي، الشركات متعددة الجنسيات، الملتقيات الاقتصادية الكبرى). إلّا أنه من ناحية أخرى تبقى الملاذ الآمن والفاعل المنقذ في السياسة العامة العالمية خلال الأزمات.

_ صناعة القرار المحلي والعالمي أصبحت عملية جماعية تساهم وتشارك فيها الفواعل المختلفة.

_ إسهامات العولمة في تهيئة الظروف لإحلال مفاهيم الديمقراطية والمساءلة والمشاركة العالمية في إدارة الشؤون العالمية، وإحلال قيم وبدائل الحوكمة العالمية في إدارة وتوجيه القضايا العالمية .

_ بروز مفاهيم جديدة كمفهوم الشبكات وما لها من تأثير في فرض نمط جديد للعمل الجماعي بعيدا عن المنطق الأحادي المركزي .

_ تواجه مشاركة القطاع الثالث (المجتمع المدني العالمي) تحديات وعقبات في سبيل المشاركة في صياغة وصناعة السياسات العامة العالمية، وذلك مثل عدم التجانس، والمصالح المتباينة، وصعوبة تحقيق إجماع عالمي حول البرامج والسياسات العامة العالمية.

_ لعبت مؤسسات المجتمع المدني العالمي على المستوى العالمي دورا كبيرا في صياغة السياسات العالمية الهامة في المجال البيئي .

ولغرض التمكن من الوصول لصياغة سياسات عامة عالمية مثلى وناجحة بمشاركة مختلف مكونات المجتمع العالمي اقترحنا بعض الاقتراحات نذكرها في ما يلي :

_نقترح ضرورة بقاء الدولة في بعض القطاعات الاستراتيجية والحيوية خاصة في جوانب السياسات الأمنية والعسكرية ضمانا لأمن وسلامة كل المواطنين عبر العالم .

_نقترح من جانب أخر متابعة الدولة للفواعل الأخرى الشريكة حتى لا تنحاز عن وظائفها الأساسية مثل مراقبة القطاع الخاص وعدم ترك الحرية المطلقة له لأن ذلك من شأنه أن يؤثر سلبا على مجريات الأحداث فيما يتعلق بأمن المواطنين وممتلكاتهم ودولهم.

_ القيام بمتابعة أدوار ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني على المستويين المحلي والعالمي حتى لا يفرض أجنداته مثل منعه من قرار الذهاب للحرب ،مع ترك حيز معتبر لمؤسسات المجتمع المدني الهادفة للقيام بأدوار إيجابية وخادمة للإنسانية.

_تبادل الخبرات والمعلومات بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية ممّا يسمح بالأداء الفعال وتحقيق النتائج الايجابية على نطاق واسع بأقل جهد وأسرع وقت ممكن.

_ أهمية التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني العالمي وبين الفواعل الخاصة (مؤسسات

_لا بد من بلورة رؤية شاملة ومحفزة وتصميم محكم لبلوغ الأهداف وإقرار سياسات بديلة تراعي في جوهرها التفاوت والفروقات بين دول العالم الشمالي وجنوبه وكل الاختلافات في الظروف والأوضاع الاقتصادية والمادية والاجتماعية والسياسية .

_ ينبغي على الحكومات (الدول) والمنظمات غير الحكومية والدولية والشركات متعددة الجنسيات وباقي الفواعل الأخرى وبالتنسيق مع شبكات المنظمات العلمية والمؤسسات الأكاديمية بناء بنك عالمي معلوماتي يهتم بكل القضايا والمسائل العالمية وذلك من أجل بناء قاعدة معلومات كمية وإحصائية، وهوما من شأنه أن يساهم في تبني وصياغة سياسات عالمية دقيقة وسليمة .

_ الحث الدؤوب والدائم للفواعل الخاصة والفواعل غير الدولاتية على الاستثمار والاعتماد على أساليب التمويل الذاتي وذلك بغية توفير الإمكانيات المالية اللازمة للعمل والنشاط .

الملاحق

الملحق (1)

التعريف ببعض المنظمات الدولية غير الحكومية

(Greenpeace organisation)1_منظمة السلام الأخضر:

منظمة غير حكومية تناضل في مجال الحفاظ على الطبيعة بدأت عملها سنة1971، عندما قام مجموعة من الأشخاص بالإيجار في خليج آلاسكا للتنديد بالتجارب النووية الأمريكية في هذه المنطقة : ترفض المنظمة كل دعم حكومي لهل وتهتم بأربع ميادين متعلقة بالبيئة هي : التجارب النووية ، ما عدا التي تكون لأسباب علاجية أومدنية، الحد من استعمال المواد السامة وعدم رميها في الأنهار والبحار ، حماية أصناف الحيوانات على وشك الانقراض .....وغيرها من الأخطار التي تحدق بالطبيعة . هي واحدة من أكثر المنظمات غير الحكومية شهرة.

2 هيومن رايتس ووتش، HumanRights Watch :

منظمة مراقبة حقوق الإنسان (بالإنجليزية HumanRights Watch :) هيومن رايتس ووتش، هي منظمة أمريكية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها، مقرها مدينة نيويورك. تأسست في سنة 1978 للتحقق من أن الاتحاد السوفياتي يحترم اتفاقات هلسنكي، وكانت منظمات أخرى قد أنشئت لمراقبة حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. دمج هذه المنظمات نتج عن تأسيس هذه المنظمة.

التأسيس والعضوية

منظمة مراقبة حقوق الإنسان المعروفة باسم "هيومن رايتس ووتش"، منظمة دولية ينضوي تحت عضويتها أكثر من 180 شخصامن المهنيين الذين يكرسون جهدهم للعمل على مراقبة حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم، وفيهم المحامون والصحفيون وأساتذة الجامعات والخبراء المختصون في شؤون بلدان العالم، وهم من مختلف الجنسيات ويقيمون علاقات مع جماعات حقوق الإنسان في العالم.

تأسست المنظمة عام 1978 حيث كانت تسمى لجنة مراقبة اتفاقيات هلسنكي، وكانت مهمتها الأساسية مراقبة مدى امتثال دول الكتلة السوفياتية للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الاتفاقية. كما نشأت في ثمانينيات القرن الماضي لجنة لمراقبة الأميركيتين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وسرعان ما تطورت المنظمة ونمت في أنحاءأخرى من

العالم، إلى أن توحدت جميع اللجان عام 1988 في ما بات يعرف بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان.

المقر

تتخذ المنظمة من نيويورك مقرا دائما لها، ويتبع لهامكاتب في لندن وبروكسل وموسكو وسان فرانسيسكو وهونغ كونغ وواشنطن ولوس أنجلوس، وتقيم مكاتب مؤقتة عند الضرورة.

الأهداف وميدان العمل

ترصد المنظمة ماتقترفه الحكومات من أفعال في مجال حقوق الإنسان، بغض النظر عن توجهاتها السياسيةوتكتلاتها الجغرافية السياسية ومذاهبها العرقية والدينية، وذلك بهدف:

-الدفاععن حرية الفكر والتعبير.

-السعي لإقامة العدل والمساواة في الحماية القانونية، وبناء مجتمع مدني قوي.

-محاسبة الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان.

كما تتطلع المنظمة إلى كسب تأييد الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأسره من أجل تعزيزالحقوق الإنسانية لكافة البشر.

ويجري باحثو المنظمة التحقيقات لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ثم تنشر نتائج التحقيقات على شكل كتب وتقارير سنوية، الأمر الذي تغطيه وسائل الإعلام المحلية والعالمية ويساعد في إحراج الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان أمام العالم.

وتقدم المنظمة أحدث المعلومات عن الصراعات أوقات الأزمات –مثل شهادات اللاجئين– بهدف خلق رأي عام وردفعل دولي إزاء الحروب في العالم.

كما تهتم المنظمة بقضايا العدالة الدولية، ومسؤولية الشركات العالمية، والحرية الأكاديمية، وأوضاع السجون، وأحوال اللاجئين.

ومن أمثلة نجاحات المنظمة فيتحقيق أهدافها ومساعيها، نجاحها في اعتماد معاهدة تحظر تجنيد الأطفال في الجيوش .كما فازت بجائزة نوبل للسلام عام 1997 إثر

جهودها لمناهضة استخدام الألغام الأرضية .ولها جهود معتبرة في إنشاء محكمة جرائم الحرب.

التمويل والإدارة:

تحافظ المنظمة على استقلاليتها باعتمادها على تبرعات المؤسسات الخاصة والأفراد، ولا تقبل الدعم المالي الحكومي.

وقد أصدرت المنظمة تقريرها الدولي لعام 2006استعرضت فيه أوضاع حقوق الإنسان وحال حرية التعبير والصحافة في 68 بلدا في العالم.

ويتناول الفصل الخاص بكل بلد القضايا الهامة في مجال حقوق الإنسان، والتحديات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان، كما يرصد مواقف الأطراف الرئيسية على الساحة الدولية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة، والعديد من المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

وعكس التقرير قلق المنظمة بشأن لجوء الحكومة الأميركية لممارسة التعذيب كوسيلة لمكافحة ما يسمى بالإرهاب.

كما رصد التقرير ما يسمى مناطق الاضطراب في العالم، تلك التي تقول إنها تشهد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينها أوزبكستان والسودان وميانمار وكوريا الشمالية وتركمانستان وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والتبت والشيشان

3_ **<u>أطباء بلا حدود:</u>**

هي منظمة إنسانية دولية لا تهدف إلى الكسب ، وغايتها هي تقديم المساعدة الطبية إلى جماعات مستها الأزمات ، دون أي نوع من التمييز . ترتكز الجمعية على التطوع ، وهي مستقلة عن كل دولة أو تنظيم، وعن كل تأثير أو نفوذ سياسي ، اقتصادي أوديني.

أنشأت في 1971 من طرف أطباء قرروا التدخل الاستعجالي في كل منطقة تنشب فيها الحروب ، الكوارث الإنسانية أو الطبيعية، أقوياء نتيجة للتجربة التي تحصلوا عليها من خلال عملهم عبر مناطق مختلفة من العالم ، تمتلك المنظمة طريقة في العمل و تقنيات واستراتيجيات للتدخل تسمح لها يجمع الوسائل اللوجيستيكية والإنسانية الضرورية بسرعة فائقة . هي ممولة بالأساس من خلال بعض الخواص وتمتلك

بالإضافة إلى ذلك مرونة كبيرة في التدخل وحرية كبيرة في اختيار عملها ، وتعتبر الشهادات التي يقدمها أطباء هذه المنظمة جزءا من التزام أعضائها الذين يعتبرون التبليغ والإعلام عن اختراقات المبادئ الإنسانية في مسؤولياتهم .

الشبكة الدولية لأطباء بلا حدود تجمع فروعا عملية ومكاتب تمثيل في عدد من الدول، ولها أمانة دولية موجودة ببروكسل مكلفة بالعلاقات مع المنظمات الدولية

4_ **الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:**

أنشأت سنة 1863، هي عبارة عن مجموع متجانس ، لائكي ، ذو توجه عالمي، يتكون من مؤسسات وطنية ودولية حرة، مرتبطة فيما بينها بعملها الإنساني مبادئها الأساسية، (ملحق)وعملها.

تهدف إلى جعل الحروب بعيدة عن الوحشية ببثها لقواعد قانونية تحد من التجاوزات التي يتعرض إليها الضحايا من عسكريين ومدنيين ،عمله أيضا يمتد إلى ضحايا الكوارث الطبيعية . تجمع الحركة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمؤسسات الوطنية للصليب والهلال الأحمرين ، ورابطة جمعيات الصليب والهلال الأحمرين مقر الرابطة واللجنة الدولية موجود بجنيف .

الهيئة الرئيسية في الحركة هو المؤتمر الذي يجتمع مرة كل أربع سنوات يجتمع فيه ممثلو الهيئات التابعة السالفة الذكر إضافة لممثلي الحكومات الموقعة على اتفاقية جنيف.

5_ **منظمة الشفافية الدولية:International organisation Transparency**

هي منظمة غير حكومية لا تهدف للكسب أو الربح تهتم بمحاربة الرشوة عبر العالم أسست سنة 1993 ، مقرها ببرلين ، ولديها فروع في 70 دولة ، تهتم بتقوية على المجتمع المدني بالمشاركة مع أوساط الأعمال ، السلطات العامة والجامعيين من أجل القضاء على الرشوة ، عملت على إيجاد الدعم من أجل التصديق على المعاهدة من أجل مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي دخلت حيز التطبيق في 1999.

6_ **الصندوق العالمي من أجل الطبيعة :(W .W.F)**

أنشأ سنة1961 ، أمانته موجودة بسويسرا وضم سنة1994 ، 28 منظمة وطنية .

من خلال الدراسات والقيام بالمشاريع ومن خلال الإعلام والضغط على كل صائغي القرارات، يهدف الصندوق للحفاظ على الطبيعة وتجسيد برامج بيئوية . والبداية كان الهدف الأساسي لهذا الصندوق هو حماية الأنواع الحيوانية الموشكة على الانقراض ،ثم توجه لتمويل مشاريع المساعدات من أجل التنمية المستديمة .

تقوم مجموعة هذا الصندوق بجمع الأموال حتى يتيسر ويسمح له بالمشاركة في تمويل مشاريع للحفاظ على البيئة وحمايتها ،وقد ساهم في 5000 مشروع ب 130 دولة في 30

سنة الأولى من تواجده ..

الملحق (2)

بعض المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي شاركت فيها منظمات المجتمع المدني العالمي بعد الحرب الباردة :

1_قمة ريو – قمة الأرض

قمة ريو أو **قمة الأرض** هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريودي جانيرو بالبرازيل من أجل التنمية والبيئة ، وكان ذلك من 3 يونيو حتى 14 يونيو1992.

شارك في المؤتمر 172 حكومة، منها 108 دول أرسلت رؤساءها أو رؤساء حكوماتها. وحوالي 2400 ممثل لمنظمات غير حكوميةو17، 000 شخص في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية (بالإنجليزية: "NGO "Global Forum) الذي عقد موازيا للقمة وأطلق عليه المركز الاستشاري

قمة ريو – قمة الأرض	
مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية(UNCED) ، ريودي جانيرو، 3–14 حزيران 1992	
الاسم غير الرسمي	**قمة الأرض**
الحكومة المستضيفة	**البرازيل**
عدد الحكومات المشاركة	**على مستوى رؤساء الدول/الحكومات: 172/108**
الأمين العام للمؤتمر	**موريس إفسترونج، كندا**
المنظمون	**أمانةUNCED**
المواضيع الرئيسية	**البيئة والتنمية المستدامة**
تواجد المنظمات غير الحكومية	**2400ممثلي المنظمات الغير الحكومية. 17000 شخصا حضروا المنتدى الموازي للمنظمات غير الحكومية**
الوثيقة الناتجة	**جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، إلى إعلان ريوحول البيئة والتنمية، بيان عن مبادئ الغابات، الإطار العام للأمم المتحدة لتغير المناخ، اتفاقية التنوع البيولوجي**
آليات المتابعة	**لجنة التنمية المستدامة، الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، المجلس الاستشاري لشؤون التنمية المستدامة**
مؤتمر سابق	**الأمم المتحدة المؤتمر المعني بالبيئة البشرية، ستوكهولم 1972**

قمة الأرض

مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو لم يسبق له مثيل على مستوى مؤتمرات الأمم المتحدة من حيث حجمه ومجال الاهتمام. وبعد مضي عشرين عاماً على أول مؤتمر عالمي عن البيئة، تسعى الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير والتنمية الاقتصادية، وإيجاد السبل الكفيلة لوقف تدمير الموارد الطبيعية وتلوث الكوكب. اتجه مئات الآلاف من الناس العاملين في شتى المجالات إلى ريودي جانيروا لاتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لضمان كوكب صحي للأجيال القادمة.

رسالة القمة كانت أنه لا شيء أقل من تغيير وتعديل سلوكياتنا وتصرفاتنا – والذي نقله ما يقارب 10 ألاف إعلامي وسمعه الملايين في أنحاء العالم. إن الرسالة تعبر عن مدى تعقيد المشاكل التي تواجهنا: إن الفقر، وكذلك الاستهلاك المفرط تسبب الضرر المؤكد للبيئة.

سلمت الحكومات بالحاجة إلى إعادة توجيه الخطط والسياسات الوطنية والدولية لضمان أن جميع القرارات الاقتصادية راعت الآثار البيئية. وللرسالة نتائج مثمرة، الأمر الذي جعل الكفاءة الإيكولوجية مسؤولية الحكومات والأنشطة التجارية.

- أنماط الإنتاج للمكونات السامة — وخاصة إنتاج مثل الرصاص في البنزين أوالمواد السامة والنفايات يجري فحصها بطريقة منتظمة من الأمم المتحدة والمنظمات الشبه حكومية.

- العثور على مصادر بديلة للطاقة، والاستعاضة عن استخدام الوقود الأحفوريالمرتبط بالتغيرات المناخية.

- الاعتماد بشكل أكبر على وسائل النقل العامة لتقليل انبعاثات المركبات والاختناقات المرورية في المدن، والتي تسبب مشاكل صحية ناجمة عن تلوث الهواءأوالضباب والدخان.

- القلق المتنامي والوعي إزاء تنامي مشكلة ندرة المياه.

ولمدة أسبوعين، وتتويجاً لعملية بدأت في ديسمبر 1989 للتخطيط والتعليم وإجراء المفاوضات بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما يؤدي إلى اعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، كعملية واسعة النطاق وتخطيط للعمل على تحقيق التنمية المستدامة عالميا. الأمين العام للمؤتمر موريس سترونغ أطلق على القمة "لحظة تاريخية بالنسبة للبشرية". وعلى الرغم من أن أجندة القرن الواحد والعشرين قد ضعفت بسبب المفاوضات والتسويات، فإن الأمين العام للمؤتمر قال: أنه لا تزال الأجندة في حال تنفيذها برنامج فعال على مستوى المجتمع الدولي. اليوم، والجهود المبذولة لضمان التنفيذ السليم يستمر، ويتم مراجعتها من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية التي ستعقد في يونيو1997.

مؤتمر قمة الأرض أثرت في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة لاحقا، والتي بحثت في العلاقة بين حقوق الإنسان والسكان والتنمية الاجتماعية والمرأة والمستوطنات البشرية—والحاجة إلى التنمية المستدامة بيئيا. المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993، على سبيل المثال، أكدت على حق الشعوب في بيئة سليمة والحق في التنمية، والمطالب المثيرة للجدل التي قد اجتمع مع مقاومة من بعض الدول الأعضاء حتى ريو.

معلومات أساسية :

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي لأول مرة وضعت على جدول الأعمال الدولي في عام 1972، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في ستوكهولم. بعد المؤتمر، تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، وهي اليوم لا تزال تعمل كمحفز عالمي للعمل من أجل حماية البيئة. ببطء في السنوات اللاحقة بدأ إدماج الاهتمامات البيئية في التخطيط الاقتصادي الوطني وصنع القرار. عموما، والبيئة لا تزال تتدهور، والمشاكل، مثل استنفاد طبقة الأوزون، والاحترار العالمي وتلوث المياه نمت أكثر جدية، في حين أن تدمير الموارد الطبيعية تسارع بمعدل ينذر بالخطر.

بحلول عام 1983، عندما شكلت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، التدهور البيئي الذي كان ينظر إليه على أنه أثر جانبي للثروة الصناعية وليس سوى

أثر محدود، بينما هو مسألة حياة أو موت بالنسبة للدول النامية. بقيادة غروهارلم برونتلاند في النرويج، وضعت اللجنة قدما في مفهوم التنمية المستدامة، كنهج بديل قائم على النمو الاقتصادي- "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

بعد النظر في تقرير برونتلاند لعام 1987، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر ريو). الأهداف الرئيسية لمؤتمر القمة تم التوصل إلى تفاهم "التنمية" التي من شأنها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحيلولة دون استمرار تدهور البيئة، وإلى إرساء الأساس لشراكة عالمية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية الأكثر تقدما، يرتكز على الاحتياجات المتبادلة والمصالح المشتركة، التي من شأنها ضمان مستقبل صحي لكوكب الأرض.

اتفاقات مؤتمر قمة الأرض:

في ريودي جانيرو، الحكومات – 108 ممثلا من رؤساء الدول أو الحكومات – اعتمدت ثلاث اتفاقيات رئيسية تهدف إلى تغيير النهج التقليدي في التنمية:

- جدول الأعمال القرن 21: وضع برنامج عمل شامل للعمل العالمي في جميع مجالات التنمية المستدامة.
- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: سلسلة من المبادئ التي تحدد حقوق ومسؤوليات الدول.
- بيان مبادئ الغابات: وهي مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تم فتح باب التوقيع على اثنين من الاتفاقيات الملزمة قانونا التي تهدف إلى منع تغير المناخ العالمي والقضاء على تنوع الأنواع البيولوجية، وإعطاء لمحة عالية لهذه الجهود :

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

- اتفاقية التنوع البيولوجي.

جدول أعمال القرن 21 يتناول المشاكل الملحة اليوم، ويهدف إلى تحضير العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل. وهو يتضمن مقترحات مفصلة للعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية (مثل مكافحة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومعالجة الديناميات الديمغرافية)، ولحفظ وإدارة الموارد الطبيعية التي هي أساس الحياة—حماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي، ومنع إزالة الغابات، وتعزيز الزراعة المستدامة على سبيل المثال.

وافقت الحكومات على أن التكامل بين البيئة والشواغل الإنمائية سيؤدي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين المعايير للجميع، وتحسين حماية النظم البيئية وإدارتها على نحو أفضل وأكثر أمانا ومستقبل أكثر ازدهارا. تنص الديباجة على أن "ليس هناك أمة تستطيع تحقيق هذا من تلقاء نفسها. معا يمكننا إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة ".

برنامج العمل أوصى أيضا بسبل تعزيز الدور الذي تقوم به المجموعات الرئيسية: النساء، ونقابات العمال والمزارعين والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والأوساط العلمية، والسلطات المحلية وقطاع الأعمال والصناعة والمنظمات غير حكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية يعتمد جدول أعمال القرن 21 من خلال تحديد حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق بهذه القضايا. من مبادئه :

- على أن البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. يحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.

- أن عدم اليقين العلمي لا ينبغي أن تؤخر اتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي حيث توجد تهديدات بأضرار خطيرة أولا رجعة فيها.

- أن يكون للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة ولكن لا تسبب ضررا لبيئة الدول الأخرى.

- أن القضاء على الفقر وتقليل التفاوت في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم هي "لا غنى عنه" من أجل التنمية المستدامة.
- أن المشاركة الكاملة للمرأة أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.
- أن تعترف البلدان المتقدمة بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية والتكنولوجيات والموارد المالية التي تحت تصرفها.

بيان المبادئ المتعلقة بالغابات، وغير ملزم قانونا بيان المبادئ من أجل الإدارة المستدامة للغابات، وكان التوافق العالمي الأول الذي تم التوصل إليه في مجال الغابات. من أحكامه :

- أن جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة، ينبغي أن تبذل جهداً ل"العالم الأخضر" من خلال إعادة التشجير والحفاظ على الغابات.
- أن الدول لها الحق في تطوير الغابات وفقا لاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتماشيا مع السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.
- وينبغي أن يخصص موارد المالية محددة تقدم لتطوير البرامج التي تشجع السياسات الاقتصادية والاجتماعية البديلة.

كما دعت الأمم المتحدة في مؤتمر القمة للتفاوض على اتفاق قانوني دولي حول التصحر، لإجراء محادثات حول منع استنزاف المخزونات السمكية، لوضع برنامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة للدول النامية، وإنشاء آليات لضمان تنفيذ اتفاقات ريو.

المصدر:الموسوعة العربية الحرة ويكيبيديا،

تم تصفح الموقع يوم:2011/11/12. http://ar.wikipedia.org/wiki

2_المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" بالقاهرة:

في سبتمبر 1994، استضافت القاهرة أكبر مؤتمر تم عقده على الإطلاق على مستوي الحكومات في دول العالم حول السكان والتنمية، بحضور 11، 000 مشارك يمثلون الحكومات، ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ،والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام. وقد شاركت أكثر من 180 دولة في مفاوضات لوضع اللمسات الأخيرة لبرنامج عمل المؤتمر في مجال السكان والتنمية على مدى العشرين سنة المقبلة .

ويتضمن برنامج عمل المؤتمر، الذي تم اعتماده بالتزكية في 13 سبتمبر 1994، استراتيجية جديدة تؤكد على الصلة الوثيقة بين السكان والتنمية، وتركز على تلبية احتياجات الأفراد من النساء والرجال، بدلاً من التركيز على تحقيق الأهداف الديموغرافية. ويرتكز هذا النهج الجديد على تمكين المرأة وتوفير المزيد من الخيارات أمامها، وذلك من خلال توسيع فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتطوير مهاراتها وتوفير فرص العمل لها، وأيضاً من خلال مشاركتها الكاملة في وضع السياسات وعمليات صنع القرار على كافة المستويات. هذا، ويعد الاعتراف بالحاجة إلى تمكين المرأة أحد أعظم الإنجازات لمؤتمر القاهرة الدولي، نظراً لأهمية هذا الأمر في حد ذاته من جانب، وباعتباره عنصرا رئيسيا في تحسين نوعية الحياة لجميع، من جانب آخر.

وبعد عدة سنوات، في سبتمبر 2000، شهدت نيويورك أكبر تجمع في التاريخ لقادة دول العالم للمشاركة في قمة الأمم المتحدة للألفية، حيث قامت 189 دولة بالتصديق على إعلان الألفية وأهدافها . ويعد القضاء على الفقر بحلول عام 2015 أهم الأهداف الرئيسية للألفية، وهو هدف طموح يتطلب تحقيقه تكثيف الجهود في مجالات مختلفة ومترابطة في ذات الوقت – مثل الصحة، والتعليم، والاقتصاد، والبيئة – من خلال عدة أطراف، تشمل الحكومات، والمجتمع المدني، والوكالات الدولية. وللفقر أسبابه وأبعاده المتعددة، وكلُ يحتاج إلى المعالجة في آن واحد حتى يتحقق التقدم المنشود.

وللأهداف الإنمائية للألفية غايات واضحة وطموحة تستهدف الحد من الفقر. فالألفية الإنمائية تتضمن ثمانية أهداف، و18 غاية، وأكثر من 40 مؤشر ،ينبغي تحقيقهم

بحلول عام 2015، وهم يشكلون حزمة تتألف من أهم الالتزامات التي تم التعهد بها في مختلف المؤتمرات والقمم الدولية التي انعقدت في التسعينات. وترتبط الأهداف الإنمائية للألفية بجدول زمني محدد وبأهداف قابلة للقياس، بالإضافة إلى مؤشرات لرصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي.

وينص إعلان الألفية على الالتزام بمساعدة الأفراد لتحقيق قدراتهم البشرية، والتي تؤهلهم ليعيشوا الحياة الكريمة التي يرغبون فيها. وهذا يعني القدرة على إشباع حاجات الإنسان الأساسية مثل الغذاء، وتجنب الإصابة بالأمراض المبكرة، وكذلك القدرة على تحسين الذات، من خلال الفرص المتوافرة، بفضل الحصول على مستويات جيدة من التعليم والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياة الفرد. هذا، وقد أثبتت التجارب أن الإخلال بأيٍ من تلك المجالات يقود المجتمع إلى الفقر المدقع والأمراض المتوطنة، ليس فقط لمجرد النقص في الدخول وإنما أيضا نتيجة لعدم القدرة على الاختيار في الحياة.

ويتوافق مؤتمر القاهرة بشكلٍ تام مع الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنه يشكل الأساس الذي انطلقت منه تلك الأهداف. فبينما تعزز التزامات الحدثين العالميين بعضها البعض، نجد أن مؤتمر القاهرة قدم رؤية واسعة وشاملة للتنمية ومتطلباتها والتي وضعت الإطار التحليلي الذي تستند إليه الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. فعلى سبيل المثال، نجد أن برنامج عمل مؤتمر القاهرة، الذي تم التصديق عليه، يتعرض للعلاقات المعقدة والمتشابكة بين السكان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بكافة عناصرها التي تتمثل في التوزيع السكاني، وتغير المناخ، والتحضر، والهجرة، وجمع البيانات وتحليلها.

ومن ثم، فإن خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان اشتملت على كل جانب من الجوانب التي تشكل مهام ونطاق عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي نفس السياق، تساعد الأهداف الإنمائية للألفية على التوفيق بين كافة الجهود التنموية المبذولة من قبل المنظمات الدولية، والحكومات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني. فمؤتمر القاهرة هوالعلامة الفارقة والأساس الذي تنطلق منه أية مبادرة للتنمية.

. تم تصفح الموقع يوم: 12.01.2013 ***http://egypt.unfpa.org/Arabic/***

3_ المؤتمر العالمي الرابع للمرأة بيكين1995.

عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة : العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام أوما عُرف باسم (مؤتمر بكين) من 4 إلى 15 سبتمبر1995 في بكين، الصين. وكان على المندوبين إعداد إعلان ومنهاج عمل يهدف إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة والفرص للنساء.

شكل إعلان ومنهاج عمل بكين تتويج لعملية لخطوات مبكرة للاعتراف بحقوق المرأة كحقوق إنسانية في الثمانينات وبداية التسعينات من جانب المدافعين عن حقوق الإنسان وجماعات المرأة في العالم. ويظل الإعلان الصادر عن المؤتمر يمثل الاتفاق الأكثر شمولاً حتى الآن بين الحكومات حول ما ينبغي القيام به لتمكين المرأة والإحقاق لحقوقها والمساواة بينها وبين الرجل.

إنّ هذا المؤتمر أسفر عن دعوة إلى العمل الجاد وإستراتيجية تحرك تستهدف تذليل جميع العقبات التي وضعت أمام المرأة عبر تاريخ الإنسانية وجاءت اعترافا حاسما لإقرار كرامة المرأة وقدرها ومساهمتها الأساسية في النهوض بالمجتمع كمفتاح للتنمية والسلام ولتضطلع الأجيال القادمة من خلال الإجراءات الفعلية على ما أنجزه الأسلاف خطة عمل: ولاشك أيضا أن مؤتمر بكين قام ببلورة خطة عمل تشكلت معالمها الأولى منذ ميلاد الأمم المتحدة عام 1945 ولجنة حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة ثم صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام 48 مرورا بصدور إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة عام 1967 ومؤتمر المكسيك عام 1975 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979 ثم مؤتمر كوبنهاجن 1985 وتواصل بعد ذلك المؤتمر العالمي للطفل عام 1990 ومؤتمر البيئة والتنمية المستدامة ــ بريوــ ومؤتمر حقوق الإنسان بفيينا والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة والذى اعترف بالدور الرئيسي للمرأة في مجال السكان والتنمية، ولقد غطت خطة عمل بكين أولويات العمل في السنوات الخمس القادمة أى (12) أولوية في مجالات الفقر والتعليم والصحة والعنف ضد المرأة والصراعات المسلحة والبنية الاقتصادية ومشاركة صنع القرار والمسئولية السياسية على قدم المساواة بين المرأة والرجل وآليات النهوض بتقدم المرأة وحقوق الإنسان والإعلام والبيئة

ولقد أتاح مؤتمر بكين الحكومي فرصة ذهبية لكل الحاضرين أن يكونوا شاهدي عيان على أضخم مؤتمر دولي حضره 17 ألف شخص بما فى ذلك 4000 مندوب من قبل المنظمات غير الحكومية و3200 ممثل للصحافة العالمية و5000 عضو وفد من بين 189 دولة كما استوعب المنتدى غير الحكومي 30 ألف مشارك وكان بمثابة مظاهر حقيقية للشراكة الجديدة في الحياة الدولية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حتى اكتسبت منظمات المجتمع المدني شرعية جديدة كممثلين فعليين على المسرح الدولي لقد جاء ما أعلنته الحكومات المعتمدة في بكين وعد شرف حاسم وتتويج لحركة المرأة عبر تاريخها الدولي المعاصر.

تم تصفح الموقع يوم:17.12.2012

http://ar.wikipedia.org/wiki

عائشة عبدا لغفار، المؤتمر العالمي للمرأة بكين 4 – 15 سبتمبر 1995 .

تم تصفح الموقع يوم: 10.11.2013.

http://digital.ahram.org.eg

4_ الاتفاقية الدولية لحظر الألغام المضادة للأفراد:(أوتاوا)

إن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ("اتفاقية أوتاوا") التي عُقدَت في عام 1997 هي أكثر الاتفاقيات شهرة. ونتجت الاتفاقية التي تفرض حظراً كاملاً على الألغام المضادة للأفراد، عن مفاوضات قادها تحالف قوي وغير عادي اشتركت فيه الحكومات، والأمم المتحدة، ومنظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وما يزيد عن **400 1 منظمة غير حكومية** من خلال شبكة معروفة باسم الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية. وهذا التحالف الذي لم يسبق له مثيل استخدَم المناصرة لزيادة الوعي العام بأثر الألغام الأرضية المضادة للأفراد على المدنيين ولحشد الدعم العالمي من أجل فرض حظر كامل.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1997، مُنِحَت للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ولمنسّقها، **جودي ويليامز**، جائزة نوبل للسلام. ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد دخلت حيِّز النفاذ في 1 آذار/مارس 1999. وفي 1 آذار/مارس 2007، كان عدد البلدان التي صدَّقت على الاتفاقية أو انضمت إليها 153 بلداً.

وعندما يصبح أحد البلدان "دولة طرفاً" في الاتفاقية فإنه يكون قد وافق على ألاّ يقوم في أي وقت باستخدام أو تطوير أو إنتاج أو تخزين أو نقل ألغام أرضية مضادة للأفراد، أو مساعدة أي طرف آخر على القيام بهذه الأنشطة؛ وعلى أن يدمِّر خلال فترة أربع سنوات جميع مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ وعلى أن يزيل خلال فترة 10 سنوات جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تم زرعها؛ وعلى أن يقدِّم المساعدة، في حدود إمكاناته، لأنشطة إزالة الألغام والتوعية بالألغام وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا في جميع أنحاء العالم. بموجب المادة 7، يتعيّن على كل دولة طرف أن تبلِّغ الأمين العام للأمم المتحدة بالتدابير الملائمة التي اتُخذت للوفاء بما عليها من التزامات بموجب الاتفاقية.

لمزيد من الاطلاع عن اتفاقية أوتاوا **1997**يرجى تفحص الرابط التالي:
www.icrc.org/ara/resources/documents

الملحق(3) :شروط نيل المنظمات الدولية غير الحكومية الوضع الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

The United Nations & Civil Society

Accreditation

The NGO Liaison Unit facilitates the participation of NGOs in consultative status with ECOSOC in United Nations activities taking place on the premises of the United Nations Office at Geneva. This includes organizing requisite accreditation.

Each NGO in consultative status with ECOSOC can designate representatives to obtain passes for the UN premises ،valid until 31 December of each year. A maximum of 5 such passes can be issued for New York ،5 for Geneva ،and 5 for Vienna ،in addition to the Chief Administrative Officer (CAO) and the President or Chief Executive (2 additional passes).

To apply for an annual ground pass ،please follow these steps:

1. Provide a formal letter on the official letterhead of the organization ،signed by your Chief Executive/President (download sample)،designating a maximum of five representatives for annual passes (plus two for the CEO and Chief Executive). Please note that any signature other than that of your Chief Executive/President will not be accepted. The letter should be forwarded to the NGO Liaison Unit ،United Nations Office at Geneva ،either by fax ،e-mail or post; 2. Pre-register your information online at http://esango.un.org/paperless/Web?page=static&content=designation#simple ;

3. Bring a picture ID to the Pass and Identification Unit at the Pregny Gate of the Palais des Nations from Monday to Friday ،from 8:00 am to 4:00 pm where a ground pass will be issued (the person must be present). There is no time limit for obtaining the pass. It may be issued at the first convenient opportunity or while attending a meeting organized at UNOG.

Please note: if you are already in possession of a United Nations Headquarters ground pass ،present this to the security officer in the Pass and Identification Unit at the Pregny Gate. Information regarding your accreditation to Geneva will then be entered onto your existing pass ،without having to issue a different one.

To apply for a temporary ground pass ،including for interns ،please follow these steps:

1. Provide a formal letter on the official letterhead of the organization ،signed by your Chief Executive/President (download sample) ،with full name of the representative designated for a temporary pass ،stating the meeting or other activity the representative

will attend and the requested date of validity. Please note that any signature other than that of your Chief Executive/President will not be accepted. The letter should be forwarded to the NGO Liaison Unit ،United Nations Office at Geneva ،either by fax ،e-mail or post;2. Pre-register your information online at http://esango.un.org/paperless/Web?page=static&content=designation#simple ;
3. Bring a picture ID to the Pass and Identification Unit at the Pregny Gate of the Palais des Nations from Monday to Friday ،from 8:00 am to 4:00 pm where a ground pass will be issued (the person must be present).

IMPORTANT REMINDER

If your request concerns the designation of a delegate of your organization in replacement of another delegate ،please return the valid ground pass before submitting the new request. No new pass will be issued before the one to be cancelled has been returned.

REMEMBER: By designating your representatives for a ground pass ،you entitle them to interact with UN staff and government representatives on behalf of your organization.

The NGO Liaison Unit remains at the disposal of NGOs having consultative status with ECOSOC for assistance and complementary information concerning accreditation.

For more information on security matters as well as facilities and services available at the Palais des Nations for delegates participating in meetings ،conferences and other events ، please see the relevant link.

لمزيد من المعلومات حول شروط اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يرجى التفحص على الوصلة أدناه :

http://www.unog.ch/

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1_ العربي ،فاروق، **الدولة الأمة على محك العولمة**، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، 2009).

2_ اللّاوندي ،سعيد، **بدائل العولمة : طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح** (القاهرة : نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ،2010) .

3_برايان ،وايت.ليتل، ريتشارد ومايكل سميث،**قضايا في السياسة العالمية**،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،(دبي :مركز الخليج للأبحاث ، 2004)

4_ بن سعيد مراد ،و زياني صالح، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي** (الجزائر : دار قانة للنشر و التوزيع، ط1،2010).

5__ بيليس جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، (دبي :مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004).

6 _ ثامر كامل ،محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، إصدار ثاني (عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،ط1،2009).

7_ جندلي ،عبد الناصر ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية، والنظريات التكوينيية** ،(الجزائر: دار الخلدونية ،2007).

8_جيمس ،أندرسون، **صنع السياسات العامة**، عامر الكبيسي مترجما ،(عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 1999).

9_ روبرت ،غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

10_ زايد عبيد الله ،مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة** ، (طرابلس: دار الداود ،ط1 ، 2002).

11 _ زياني صالح ،و بن سعيد مراد:**الحوكمة البيئية العالمية : قضايا وإشكالات** ،(الجزائر: دار النشر و التجليد، 2010).

12_ سعد الله، عمر، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور** (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع 2009).

13_عودة ،جهاد، **النظام الدولي، نظريات و إشكاليات** ، (دار الكتاب العربي،ط1، 1985).

14_ غضبان مبروك، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1994).

15_فيشر، مارتينا، ترجمة يوسف حجازي : **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات**، (مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات ،2009).

16_ لحرش ،عبد الرحمان، **المجتمع الدولي: التطور والأشخاص**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).

17_ مقري ،عبد الرزاق، **تشكّلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية و البيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة** ،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008).

18_مولود، دندان،**مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**،(الجزائر:دار بلقيس للنشر،2009).

19_ ناصيف ،يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي، ط1، 1985).

20_ نجوى ،إبراهيم " **دور الأمم المتحدة في تطوير آليات حقوق الإنسان** " السياسة الدولية، 16 جانفي، 2007 .

21 _ وولت، ستيفن" **العلاقات الدولية : عالم واحد، نظريات متعددة في علم السياسة والعلاقات الدولية، قراءات عالمية**" ،المجلد 1 ،العدد 1 ، 2005 .

<u>المعاجم والموسوعات العلمية:</u>

22_سعيفان، أحمد، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية**،(بيروت، مكتبة ناشرون لبنان، د.س.ن).

23__ غريفش، مارتن ، كيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،** (دبي :مركز الخليج للأبحاث، 2004).

المجلاّت :

24_السيد ،كامل مصطفى، **المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي السياسة الدولية،** 2005،161).

25_ بخوش، مصطفى" مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة " **المفكر،** العدد الثالث (2009).

26_بول ،هيريت ،وغراهام ،تومسون، " ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانية التحكم " ترجمة فاتح عبد الجبار، **عالم المعرفة** ،273، سبتمبر 2001.

27"_ جميل عزم ،أحمد ، "عودة الدولة في السياسة الخارجية" **آفاق المستقبل،** العدد الثالث فبراير، 2010 .

أطروحات الدكتوراه:

28_ بودرامة ،مصطفى، "**تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر** (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية : قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2009).

29_زقاغ ،عادل، "**النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية،**" أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009 .

30_كرازدي ،إسماعيل، "**العولمة والحكم :نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2011_2012.

31_ وناس،يحيى، "**الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**"، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2007 .

مذكرات التخرج :

32_ أبرير، غنية، " **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر** "، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية : سياسة عامة و حكومات مقارنة جامعة باتنة، 2010).

33_ باري ،عبد اللطيف ، "**المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري** " (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية : قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007).

34_ برّابح، السعيد،" **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان**" (مذكرة ماجستير في القانون العام، فرع علاقات دولية و قانون المنظمات الدولية ،جامعة قسنطينة ،2005).

35_ ثعالبي، نوال، " **دور الفواعل غير الدولاتية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 2010).

36_ حجار_ الطاهر، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي** ،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة باتنة، 2002).

37_ قرقاح ،ابتسام ، "دور **الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989 _ 2009)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة و الحكومات المقارنة، باتنة كلية الحقوق و العلوم السياسية (2011) .

38_ لوصيف ،السعيد، " **واقع و مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة** "، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية : تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية، جامعة باتنة 2010).

39__ معمري ،خالد ، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** "،

(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، 2008)،

40 _ منصر، جمال، "**تأثير العولمة على أدوار الدولة الوطنية**،" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و العولمة، جامعة قسنطينة ،2005).

41_ هرموش، منى ، " **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية : تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ،جامعة باتنة ،2010) .

المقالات:

42_ حداد ،شفيعة، "**سياقات تراجع و عودة مركزية الدولة في العلاقات الدولية** ، الفكر، 2012) .

43_ غضبان ،مبروك، **بين العولمة و السيادة**، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 1999_ 2000) .

الملتقيات و الندوات:

44_ جندلي ،عبدا لناصر ، "الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، مداخلة في الملتقى الوطني الثالث "حول مبدأ السيادة في ظل النظام الدولي الجديد" جامعة المدية،يومي 12-13 مـــــــاي 2010).

45_ مهنا ،كامل، " **اللقاء الإقليمي حول تأثير منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في السياسات العامة أيام 22_24 مارس 2004** " (المركز اللبناني للدراسات، بيروت ،2004).

46_ هويدا ،عدلي ، "فعالية مؤسسات المجتمع المدني و تأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات"، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية 28_30 نوفمبر 2005 الإسكندرية مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي ب الإسكندرية بتاريخ 03_ 10_ 2005.

روابط الإنترنيت :

47_ السيد ،محمد سعيد، "المجتمع المدني العالمي : الصعود و التحديات".

www.islamonline.com . تم تصفح الموقع يوم : 10_06_2012

48_ الفراوي، نزار، "الظاهرة عبر القومية و أزمة الدولة في النظام العالمي المعاصر"
www.aljabriabed.net تم تصفح الموقع يوم : 2011_03_02 _ ،
49_ الكردي ،أحمد ،"دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة"
www. kenanaonline.com تم تصفح الموقع يوم : 2012_10_13 _
50_" آليات نظام العولمة على الموقع الإلكتروني للأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي : *تصفح الموقع:يوم2011.07.11*
www.abaha.co.uk
51_ أماني، قنديل، المجتمع المدني العالمي لعام 2000 ،
www .shabakaegybt .org/global civil society
تم تصفح الموقع يوم: 2011_10_12 .
52_ سيد محمد ،نور الدين، "دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان: محاضرات في مقياس القانون الجنائي.
53_عبدالغفار،عائشة،المؤتمر العالمي للمرأة بيكين:4_15سبتمبر1995.
تم تصفح الموقع يوم:2013.11.1 www .digital .ahram.org
54 _ محمد أحمد ،عنتر، رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية 31 ماي 2010 ، عنوان الرسالة : "العولمة و الشركات متعددة الجنسيات ."
www.ao-academy.org
تم تصفح الموقع يوم: 2012_06_10
55_ نعمة ،كريم ، "أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي"، منتدى ديوان أصدقاء المغرب.
www.groups.google.com تم تصفح الموقع في:2011، 08، 28

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

56_Paul R vriotte ،mark v kauppi ،linternational relations theory ، pluralism globalism and beyondm 3 rd.london :allyn bacon ،1999.

57_ James N Rosneau ،" turbulence in world politics : a theory of change and continuity " princetion university 1999.

58_ John A(Vasquez) the post positivist debate : reconstructing Scientific enquiry and international relation theory after enlightenment s fall ،in B(ken) ،S(steve).

59_ Harto ،hakovirta ،global problems and their governance : the firage safir project : department of political Science ،university of Turku, 2009.

DOCTORAL THESIS:

60_ Lisa Holmgren " framing global public policy on forests ،sustainable development and the forest issue on the UN agenda 1972 to 2007 " Doctoral thesis ،(faculty of forestry ،Uppsala university ، 2008)

61_ wolfgang H ،reinicke " global public policy" foreign affairs volume 76 ، N° .

62_ James a paul ،« NGOS and global policy making ،june ، 2000
http// :www. Global policy .org/Ngos

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمة----------2_10

الفصل الأول: من السياسة الدولية إلى السياسة العالمية

المبحث الأول: ضبط الفواعل وتحديد مصطلحات الدراسة----------13

المطلب الأول: تعريف الفواعل وسياقات تطور الفواعل غير الدولاتية ----------14

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة ومراحلها ----------17

المطلب الثالث: مفهوم السياسة العامة العالمية وقضاياها ----------21

المبحث الثاني: البنية المؤسساتية التقليدية للسياسة الدولية ----------23

المطلب الأول: الدولة كفاعل أساسي في السياسة الدولية----------24

المطلب الثاني: المنظمات الدولية كطرف فاعل في السياسة الدولية ----------29

المطلب الثالث: القوى غير الحكومية ----------31

المبحث الثالث: الدولة والفواعل غير الدولاتية في السياسة العامة العالمية في ظل التحولات الدولية. ----------33

المطلب الأول: الدولة كأحد الفواعل في السياسة العامة العالمية----------33

المطلب الثاني: الفاعلون غير الدولاتيون: شركاء جدد في السياسة العامة العالمية ------36

المبحث الرابع : المقاربات النظرية لدراسة الموضوع ----------41

المطلب الأول: النظرية الواقعية ----------41

المطلب الثاني: النظرية الواقعية الجديدة----------44

المطلب الثالث: النظرية البنائية----------46

الفصل الثاني: تعددية الفواعل في السياسة العامة العالمية وأثرها على دور الدولة

المبحث الأول: الدور المتصاعـــــــــــد للمجتمع المدنـــــــي العالمي في صنع السياسة العامة العالمية----------52

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني العالمي ----------52

المطلب الثاني: تشكيلات المجتمع المدني العالمي ----------55

المطلب الثالث: أسباب نشوء المجتمع المدني العالمي ----------61

المطلب الرابع: أدوار المجتمع المدني العالمي على مسرح السياسة العالمية----------63

المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في السياسة العامة العالمية-------66

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وتصنيفها ----------66

المطلب الثاني: خصائص ومميزات الشركات المتعددة الجنسيات ----------70
المطلب الثالث: دور الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة العامة العالمية ---------73
المبحث الثالث: الأطراف المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا في السياسة العالمية --77
المطلب الأول: التعريف بالأطراف المتخطية للحدود الوطنية ----------77
المطلب الثاني: تأثير الأطراف المتخطية للحدود الوطنية في السياسة العالمية --------78
الفصل الثالث: واقع وأفاق السياسة العامة العالمية في ظل التحولات العالمية الراهنة
المبحث الأول: العلاقة الجدلية بين الدولة والفواعل الأخرى في السياسة العامة -------82
المطلب الأول: تيار تآكل دور الدولة وانهيار السيادة ----------82
المطلب الثاني: تيار التطور الوظيفي للدولة(المتفائلون)----------84
المبحث الثاني: تراجع دور الدولة في السياسات العامة العالمية أمـــــام قـــــوة الفواعل الأخرى ----------87
المطلب الأول: عوامل تراجع أدوار الدولة في السياسات العامة العالمية----------87
المطلب الثاني: الأدوار الجديدة للدولة في ظل قوة الفواعل الأخرى ----------90
المبحث الثالث: مجالات السياسات العامة للدولة. نموذج السياسات العامة للدولة الأكثر تأثرا بالمنظور الشبكي ----------94
المطلب الأول: دواعي مشاركة الفواعل غير الدّولاتية في السياسات البيئية----------95
المطلب الثاني: آليات تأثير الفواعل غير الدّولاتية في السياسات البيئية ----------96
المطلب الثالث: آليات تفعيل أدوار الفواعل غير الدولاتية في السياسات البيئية العالمية ---98
خاتمة----------104
الملاحق ----------109
قائمة المراجع----------127
فهرس المحتويات----------136

فهرس الجداول

جدول رقم 1: يوضح مراحل صنع السياسات العامة.	**19**
جدول رقم 2 :يوضح توزيع مراكز الفكر والأبحاث عبر العالم.	**38**
.	
جدول رقم 3:يبين عدد مقرات المنظمات الدولية غير الحكومية في عدد من الدول.63	